وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة وهران

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المشاركة السياسية للمسلمين في فرنسا وبريطانيا (دراسة مقارنة)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع: النظم السياسية المقارنة

إعداد: العاقر سعاد

إشراف: أ.د عمار جفال

السنة الجامعية: 2010/2009

مقدمـــــــــة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على ما أنعم، أغدق من الخير وأكرم، وعلم من البيان ما لم نعلم، وله الشكر على ما سدد وألهم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

أما بعد:

شهدت فرنسا وبريطانيا منذ الحرب العالمية الأولى توافد الأعداد الأولى من المهاجرين المسلمين، الذين اضطروا إلى ذلك بصورة طوعية أو قصرية.

توالت إثر ذلك هجرة المسلمين بكثافة خاصة من الدول المستعمرة، ليصل نشاطها ذروته خلال مرحلة إعادة البناء الإقتصادي وأثناء فترة الأزمات التي عصفت بالكثير من دول المنبع.

تحول تواجد المسلمين مع مرور الزمن تحولا جذريا، حيث انتقل هؤلاء من فئة وافدة إلى كتلة مسلمة أوروبية يتزايد عددها وحجمها بوتيرة سريعة، وأضحى الإسلام يمثل الديانة الثانية بعد المسيحية. وقد واكب النمو العددي للمسلمين، تجذر حضورهم في الدولتين بفضل نشأة الجيل الثاني والثالث.

ترافق تزايد عدد المسلمين في فرنسا وبريطانيا، مع اتساع دائرة انشغالاتهم وقضاياهم بحكم موروثهم الثقافي وبنائهم العقدي الذي خلق في الكثير من الأحيان حالة من التصادم وسوء الفهم لدى المجتمع المستضيف، الذي تبنى حيال ذلك مواقف ورؤى متباينة، تفاوتت بين الإقصاء والمشاركة أو بين الإذابة والإندماج.

ومن جملة القضايا المطروحة للنقاش، مسألة مشاركة المسلمين المجتمعية والسياسية في الدولتين، فانطلاقا من كون أن المشاركة في صنع القرار حق مشروع لكل مواطن قصد التعبير عن إراداته وطموحاته، تنامت أهمية هذه الآلية لدى شريحة واسعة من المسلمين شعورا منهم بالإنتماء لهذه المجتمعات وسعيا منهم للحفاظ على حقوقهم بما يتوافق مع التركيبة الفكرية والثقافية للنظامين الفرنسي والبريطاني، وخلفيتهم القيمية.

ينصب اهتمام الباحث من خلال التطرق إلى موضوعات مماثلة إلى محاولة الكشف عن أغوار هذه الظاهرة وفهم مكنوناتها بصورة توافق الطرح الموضوعي والعلمي. **فأسباب اختيارنا لموضوع** المشاركة السياسية للمسلمين في فرنسا وبريطانيا يعود بدرجة أولى إلى رغبتنا في الإطلاع عن كثب على واقع هذه الفئة في مجتمع غربي يجعل من مبادئ الديمقراطية والحرية الشخصية مثله الأعلى والأسمى.

تم الإستعانة بعدد من البحوث والكتابات الأكاديمية التي تطرقت في مجملها للموضوع بصورة جزئية بحكم حداثة طرحه على المستوى الأكاديمي. وتأتي الباحثة الفرنسية كاترين دو فاندن في مقدمة المهتمين بقضايا المهاجرين من الأصول المسلمة.

يتحدد **النطاق الزمني للدراسة** بشكل أساسي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية (مع إشارة إلى فترات زمنية سابقة)، فقد شهدت هجرة المسلمين منذ ذلك الحين تطورا محسوسا؛ وإلى غاية 2007 .

يثير لا ريب موضوع المشاركة السياسية للمسلمين في فرنسا وبريطانيا جملة من الإشكالات والتساؤلات، تأتي في مستهلها إشكالية الوجود الفعلي لمشاركـــة المسلمين في الحياة

السياسية، أم هو في الحقيقة مصطلح فارغ من معناه الحقيقي ومجرد شعار لا أكثر. كما يثير الموضوع تساؤلات فرعية، نجملها في الآتي:

– ما هي ظروف نشأة العمل الجمعوي والسياسي للمسلمين في فرنسا؟

– ما هي ردود فعل المجتمع المستضيف إزاء نمو الوعي السياسي لدى المسلمين؟

– وأخيرا ما هي العوامل المساهمة في تحفيز مشاركة المسلمين سياسيا أو عزوفهم عن العمل السياسي؟

وإجابة على جملة هذه التساؤلات، تم طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: كلما كانت درجة الإندماج في المجتمع المستضيف عالية، كلما كانت المشاركة السياسية أكبر.

الفرضية الثانية: كلما تمتع المجتمع المستضيف بمبدأ التسامح الديني والثقافي، كلما تنامت درجة المشاركة السياسية.

الفرضية الثالثة: كلما شعر المهاجر بالإقصاء والتهميش، كلما تبنى موقفا سلبيا وسياسية إنعزالية إزاء مجريات الأحداث التي تدور من حوله.

مناهج الدراسة: رغبة في الإلمام بموضوع الدراسة من جوانبه المختلفة، تم الإستعانة بالمنهج التاريخي، اعتبارا من كونه أداة مهمة لفهم الواقع الحالي واستيعاب الظاهرة المدروسة من خلال مسارات متتابعة وتراكمات متتالية. وفي السياق ذاته، تم تناول الموضوع ضمن المنهج المقارن على اعتبار أنه آلية بديلة عن التجربة في الدراسات الإجتماعية ووسيلة مهمة لفهم تأثير الظروف المحيطة في بلورة الظاهرة.

انتظمت **الخطة** في فصل تمهيدي وثلاث فصول وخاتمة. تضمن التمهيد إطارا عاما عن مفهوم المشاركة السياسية من خلال تعريفها، مستوياتها، أنماطها، دوافع ومعوقات المشاركة السياسية. أما الفصل الأول فقد تم تخصيصه لسياسات الهجرة في فرنسا وبريطانيا ومكانة المسلمين في الدولتين، حيث تم التطرق في المبحث الأول ومن خلال مطالبه الثلاث إلى معلومات عامة حول المسلمين. ليتضمن المبحث الثاني سياسات الهجرة وتطورها في المطلب الأول، وآليات اكتساب الجنسية في المطلب الثاني. أما المبحث الثالث فقد ضم علاقة الدولة بالدين في كلتا الدولتين.

تم تخصيص الفصل الثاني من الدراسة للأطر السياسية والهياكل القانونية للمشاركة السياسية في فرنسا وبريطانيا، حيث تضمن المبحث الأول طبيعة النظام الإنتخابي في الدولتين والحقوق الإنتخابية للمهاجرين. أما المبحث الثاني فتعلق بالنظام الحزبي وموقف الأحزاب من الهجرة والمهاجرين. كما اشتمل المبحث الثالث على سياسات الإندماج المنتهجة من قبل فرنسا وبريطانيا.

أما الفصل الثالث، فقد تم التطرق من خلاله إلى مشاركة المسلمين في فرنسا وبريطانيا وتحدياتها، حيث تناول المبحث الأول مشاركة المسلمين السياسية في فرنسا من خلال مطلب تم التطرق فيه إلى نبذة تاريخية حول الوعي السياسي للمسلمين، تلاه مطلب حول مشاركة المسلمين الإنتخابية وأخيرا مطلب حول التمثيل السياسي للمسلمين. خلال المبحث الثاني، تم تناول موضوع مشاركة السياسية للمسلمين في بريطانيا، حيث خصص المطلب الأول لمشاركة المسلمين السياسية والإنتخابية، ليتم التطرق في المطلب الثاني لتمثيل المسلمين السياسي وأخيرا مطلب عن مطالب المسلمين في بريطانيا. وقد اشتمل المبحث الثالث على معوقات المشاركة السياسية في الدولتين. أما الخاتمة فأودعتها أهم ما تم استخلاصه من موضوع الدراسة.

تكمن أهم **صعوبات الدراسة** في افتقار المكتبات لمرجعيات علمية وأكاديمية مختصة في الموضوع، إضافة إلى صعوبة الرجوع إلى إحصاءات دقيقة تخص فئة المسلمين في كلتا الدولتين بحكم علاقة الدولتين بعنصر الدين وإدراج غالبية البحوث المسلمين ضمن التقسيم الإثني وليس الديني.

وأخيرا... أرجو أن أكون قد وفقت فيما عزمت عليه، فإن أصبت فذلك من فضل الله تعالى وكرمه، وإن كانت الأخرى فعذري أن هذا مبلغ علمي وقصارى جهدي ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها.

والحمد لله رب العالمين أولا وأخيرا.

الفصل التمهيدي: مقدمة عامة حول المشاركة السياسية.

I. تعريف المشاركة السياسية.
II. مستويات المشاركة السياسية.
III. أنماط المشاركة السياسية.
IV. دوافع المشاركة السياسية.
V. معوقات المشاركة السياسية.

مقدمـــــة:

تكتسي المشاركة السياسية أهمية بالغة في حقل العلوم السياسية، فقد استحوذت منذ عقود طويلة على أفكار وتصورات الكثير من المفكرين والباحثين الذين لم يبخلوا بأي جهد لاستظهار حيثياتها وتفاصيلها. فاعتبارا لكونها دافعا للتنشئة السياسية، ومدعما لروح المواطنة، حاول الفلاسفة والمفكرون من زمن أرسطو (Aristote) إلى نوريس بيبا (Norris Pippas) الإجابة على الأسئلة التي تثيرها.

ولم تقتصر المشاركة السياسية على مفهومها التجريدي العلمي، وإنما تعدته لأن تكون أداة إمبريقية فاعلة لارتباطها بمفهوم المواطن الصالح، فقد جاء على لسان بركليس (Périclès) القـــائد الأثيني الشهير في خطبته التأبينية لشهـــــداء حرب البلوبنيز (Péloponnésien) أن « **المواطن الأثيني لا يهمل شؤون الدولة للاهتمام بشؤونه الخاصة، والذي لا يهتم بالشؤون العامة يعتبر عديم النفع لا خير فيه** »[1].

كما ارتبط مفهوم المشاركة السياسية بطبيعة الأنظمة السياسية القائمة، فكلما كان حيز أو نطاق المشاركة واسعا وفاعلا، كلما اعتبر النظام السياسي القائم ديمقراطيا. وعلى العكس من ذلك كلما ضيق نطاق المشاركة السياسية وهمش دور المواطن، كلما اعتبر النظام مستبدا. وقد أوضـــح جـــون جـــاك روســـو (Jean Jacques Rousseau) هذا من خلال « **إيمـــانه بأن المشاركـــة الشعبية هي ديمقراطية كاملة الحقـــوق والواجبـــات** »[2]. وقوله: « **إن كل ما لـــم**

[1]- الصديق محمد الشيباني، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة " دراسة تحليلية " (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط.2، 1990)، ص. 74.

[2]- أحمد بوذراع، " أبعاد المشاركة الديمقراطية: رؤية تحليلية "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة، ع.3 (1995)، ص. 121.

يوافق عليه الشعب بنفسه هو لاغ وليس بقانون »[1].

ومن هنا يتضح جليا أن المشاركة السياسية كمفهوم وكفعل، ليست معطى مستقل في النظام السياسي؛ وإنما هو عنصر متفاعل مع بقية العناصر المكونة لأي نظام سياسي، يؤثر ويتأثر بمخرجاتها ونتائجها. وتأتي الثقافة والتنشئة السياسية في مقدمة هذه العناصر، فمن خلالهما يمكن بلورة وصقل مواطن لديه درجة عالية من الوعي السياسي والاهتمام بمجريات الأحداث الحاصلة على المستويات المختلفة المحلية، الوطنية والدولية، وبالتالي التأثير فيها بدرجة أو بأخرى.

وقد استنتج سيدني فيربا (Sidney Verba) وغابرييل ألموند (Gabriel Almond) في إطار الدراسة التي قاما بها حول الثقافة السياسية في خمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، إيطاليا والمكسيك في الفترة الممتدة من 1958 إلى 1963؛ ثلاث أشكال من الثقافة السياسية لها ارتباط وثيق بالمشاركة السياسية، تتجسد في الآتي: الثقافة السياسية الرعوية والتي ترتبط أساسا بعلاقات القرابة والعرف والدين والتي ينتج عنها مواطنون ذوو ولاءات تتجه نحو أنظمة فرعية وثانوية. الشكل الثاني هو ثقافة الخضوع، أما الشكل الثالث فيتعلق بثقافة المشاركة، والملاحظ أن هاذين النوعين يسودان المجتمعات المتطورة التي وصلت إلى مرحلة الدولة الوطنية أو دولة المؤسسات، حيث تتجه الولاءات والمشاركة نحو النظام ككل[2].

[1]- الصديق محمد الشيباني، المرجع السابق، ص. 82.

[2]- إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998)، ص. 210.

استنادا إلى ما ذكر، يتضح أن المشاركة السياسية تستوجب تفاعلا أكبرا للفرد في الحياة السياسية من خلال جملة المدخلات الموجهة إلى النظام القائم الذي تختلف درجة استجابته حسب طبيعته. فما المقصود من المشاركة السياسية؟ وما هي الصور التي يتبناها المواطن للتعبير عن مواقفه السياسية؟ وما هو الدافع من وراء مشاركته؟ ولماذا تشهد غالبية الدول تراجعا في نسب المشاركة السياسية؟ وهل في ذلك تأثير على مصداقية الأنظمة الديمقراطية التي تعتبر قوانينها تعبيرا خالصا لتوجهات المواطنين وآرائهم؟

I. تعريف المشاركة السياسية:

أ التعريف اللغوي لمفهومي " مشاركة " و " سياسة ":

ورد ذكر مصطلح المشاركة في القاموس العربي كمصدر للفعل شارك، حيث جاء على النحو الآتي:

« شارك – مشاركة [شرك]: وقعت بينهما شركة، وشركه في الأمر: أسهم معه فيه، شاركه رأيه: رأى رأيه »[1].

أما في المعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية بمصر، فقد ورد ذكر الفعل شرك، حيث يقال شركت فلانا في الأمر، أي كان لكل منهما نصيب منه. وأشركه في الأمر أي أدخله فيه، وفلان يشارك في علم كذا أي كان له نصيب منه[2].

وإجمالا للقول يمكن التأكيد على أن المشاركة تعني المساهمة في أمر من الأمور بصورة مادية أو معنوية.

[1]- المنجد الإعدادي (بيروت: دار المشرق، ط.3، 1980)، ص. 331.

[2]- المعجم الوسيط (مصر: مكتبة الشروق الدولية، ط.4، 2004)، ص. 480.

ويقال في شأن مصطلح السياسة، سَاس الناس وسياسة أي تولى رياستهم وقيادتهم، وسَاس الأمور أي دبرها وقام بإصلاحها[1].

ومن هنا يتضح أن اقتران مصطلحا السياسة والمشاركة، يفيد مساهمة الفرد في شؤون الرياسة والقيادة بهدف إصلاح الأمور.

ب التعريف الاصطلاحي للمشاركة السياسية:

إذا كان مفهوم المشاركة في الإطار اللغوي قد أخذ منحى واحدًا لإبراز دلالته وتوضيحها، فالأمر عكس ذلك من الجانب الاصطلاحي؛ فقد تعددت التعريفات بتعدد مشارب المفكرين وتوجهاتهم. كما ساهم التطور الحاصل في العلوم والمعارف الإنسانية إلى تصحيح العديد من المعتقدات وإعادة النظر في الكثير من التصورات.

ولكن الملاحظ بشكل عام، أن مفهوم المشاركة السياسية من الناحية الاصطلاحية قد ارتبط باتجاهين أساسين، يتعلقا أساسا بطبيعة المشاركة السياسية للمواطن التي قد تتبلور في الصورة الاعتيادية التقليدية أو الصورة غير المألوفة وغير الاتفاقية.

ومن جملة التعريفات التي تدخل في الإطار الأول للمشاركة السياسية، تعريف الباحثين السياسيين سيدني فيربا (Sidney Verba)، نورمان ناي (N.H. Nie) وجاي أون كيم (Jae-On-Kim) في كتابهم: المشـــاركة والمساواة السياسية* حيث يعتبرونها: « **تلك الأنشطـــة ذات**

[1]- المرجع نفسه، ص. 462.

* Sidney Verba and al., Participation and Political equality : A seven-nation comparison (London : Cambridge University Press, 1979), 394 pages.

الطابع الشرعي التي يمارسها مواطنون معينون والتي تستهدف بصورة أو بأخرى التأثير على عملية اختيار رجال الحكم و (أو) التأثير في الأفعـــال التي يقومون بها »[1].

أما الدكتور عبد المنعم المشاط، فقد اعتبرها: « **شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياته المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد أو المساندة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها »**[2].

وقد ساق كل من ميلبراث (Milbrath) وجويل (Joel) تعريفا مماثلا لسابقيه، فقد عرفت المشاركة السياسية على أنها تلك: « **الأفعال الخاصة بمواطنين ذوي خصوصية، يتجهون من خلال أفعالهم هذه نحو التأثير في الحكومة أو السياسة أو تدعيمهما »**[3].

وبالتالي يتضح أن المشاركة السياسية الاعتيادية هي تلك الأنشطة الرسمية المقننة من قبل أجهزة الدولة ومؤسساتها على نحو الانتخابات، العضوية في الأحزاب السياسية والمؤسسات المدنية.

أما الاتجاه الثاني للمشاركة السياسية والخاص بتلك الأنشطة غير الاعتيادية أو غير المألوفة، فقد حاول علماء السياسة من خلال تعريفاتهم إلقاء الضوء على صور أخرى للمشاركة السياسية والتي تأخذ عادة طابعا عفويا وتلقائيا، يأتي كرد فعل لمعطيات مستجدة أو تطورات تشهدها الساحة السياسية في إحدى المستويات المحلية، الوطنية أو الدولية والتي تهدف إلى دعم الوضع الراهن أو الدعوة إلى التغيير.

---

[1]- عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995)، ص. 84.

[2]- ثامر كامل محمد، " إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي "، المستقبل العربي، ع.251 (2000)، ص.117.

[3]- عاطف أحمد فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص. 84.

وقد دعم موريس بيبا (Morris Pippa) هذا الاتجاه بقوله: « **لقد شهدت المجتمعات المعاصرة ظهور أنماط متعددة للمشاركة الشعبية، فقد تنوعت وتطورت المشاركة السياسية عبر السنين** »[1].

ومن جملة التعريفات التي قدمت في هذا الصدد، تعريف كل من صموئيل هنتغتون (Samuel Huntington) ونيلسون (Nelson) حيث اعتبراها: « **ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منظما أم عفويا، متواصلا أو متقطعا، سلميا أم عنيفا، شرعيا أم غير شرعي، فعال أم غير فعال** »[2].

وبشكل عام تضم المشاركة السياسية الأنشطة التالية، التي سيأتي ذكرها بشيء من التفصيل لاحقا[3]:

- التصويت.
- العضوية الفاعلة في الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدني.
- العلاقات الشخصية مع السياسيين، أعضاء المجتمع المدني، الحقوقيين، النقابيين...
- تكوين الجمعيات.
- المشاركة في ملئ الدعاوى المدنية.
- إرسال هدايا لشخصيات رسمية.
- المشاركة في المظاهرات والإضراب.

[1]- Liza Bergström, Political participation: A qualitative study of citizens in Hong Kong, thesis in Political Science (Karlstads Universitet, 2006), pp. 5-6.

[2]- ثامر كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 117.

[3]- Liza Bergström, Op.cit., pp. 7-8.

- المقاطعة والعصيان المدني.
- التوقيع على عريضة لمساندة قضية ما.
- تحرير رسالة لهيئة رسمية.
- المشاركة السياسية عن طريق الوسائل الحديثة في مقدمتها الانترنت كإنشاء المدونات..

فالمشاركة السياسية على النحو الذي أسلفنا ذكره، هي عملية تفاعلية بين طرفين، يتجسد الأول في المواطن الذي يتوجب عليه – وفقا لما ذكره بريلسون (Berelson) – الإلمام بجملة من الخصائص كالاهتمام بالشأن السياسي، المعرفة والثقافة السياسية، الاقتناع بمبدأ المصلحة العامة وأخيرا الرشد والنضج[1]، أما الطرف الثاني فيتمثل في النسق أو النظام السياسي الذي تتدعم شرعيته بمدى تطابق قراراته مع مطالب المواطن وتطلعاته. بالإضافة إلى كونها « **العلاقات التي تنشأ داخل مجموعة وطنية بين الحكام والمحكومين، المواطنين والدولة، الأعضاء والقوى السياسية، الرعايا والإدارة. فهذه العلاقات تساهم في تكوين السلطة السياسية وتسيير النظام السياسي. ويتم تأطير هذه العلاقات بقوانين قد تحفز أو تحد من المشاركة** »[2].

II. مستويات المشاركة السياسية:

ذهب المفكرون استنادا إلى نتائج الأبحاث المتوصل إليها إلى القول بأن: « **فكرة المشاركة السياسية متعددة المقاييس وأن الأفعال السياسية لا تميز من حيث درجة صعوبتها، وإنما تتميز من حيث أنها تتخذ نماذج مختلفة يحاول عن طريقها المواطنون الارتباط بالحكومة والسياسة** »[3].

[1]- سعد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984)، ص. 38.

[2]- Danielle Nakache, Dictionnaire de politique: le présent en question (Paris: Librairie Larousse, 1979), pp. 235-6.

[3] - إسماعيل علي سعد، علم الاجتماع السياسي: بين السياسية والاجتماع (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999)، ص. 226.

وقد توصل الباحثان رش وألتوف (Rush and Alettoff) إلى وضع سلم للمشاركة السياسية، يتلاءم مع مختلف الأنساق السياسية[1]:

الشكل (1): تدرج المشاركة السياسية عند رش وألتوف.

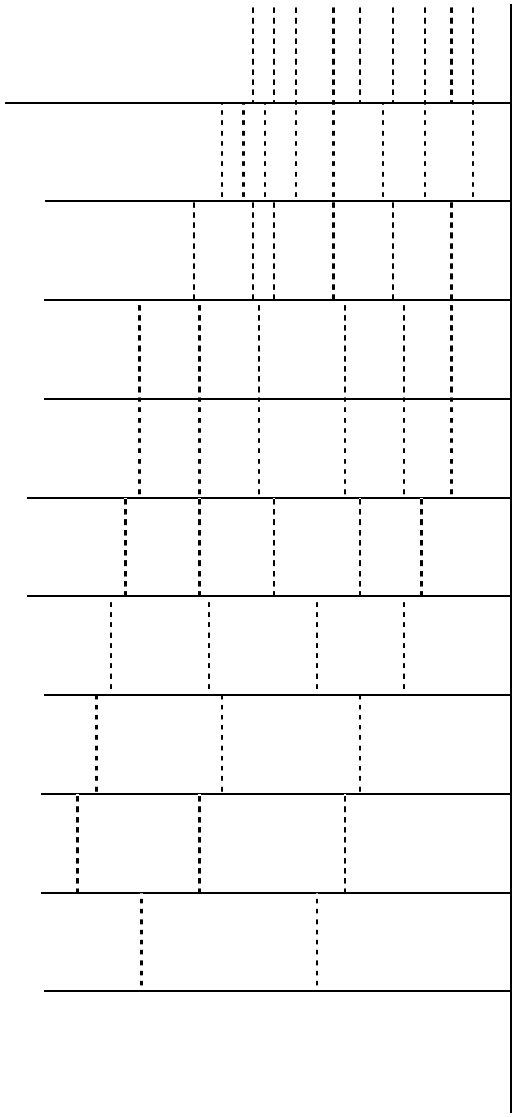

[1]- المرجع نفسه، ص.228.

أما كارل دويتش (Karl Deutsch) فقد حدد المشاركة السياسية في ثلاث مستويات[1]:

أ المستوى الأول: يضم هذا المستوى النشطاء في المجال السياسي، حيث يستوجب توفرهم على ثلاث شروط من أصل ستة ليتم إدراجهم في هذه الفئة: العضوية في منظمة سياسة التبرع لمنظمة أو مرشح/ حضور التجمعات السياسية بشكل دوري/ المشاركة في الحملات الانتخابية/ توجيه رسائل ذات مضمون سياسي لجهة رسمية/ مناقشة قضايا سياسية في نطاق واسع يتجاوز المحيط الضيق للشخص.

ب المستوى الثاني: يتضمن الأشخاص المهتمين بالنشاط السياسي، أبرزهم المشاركون في الانتخابات والمتابعون لمجريات الأحداث السياسية.

ت المستوى الثالث: يشمل الهامشيين في العمل السياسي، وهم أولئك الذين لا يولون اهتماما كبيرا بالشأن السياسي، وإنما يقتصر اهتمامهم خلال فترة الأزمات وأثناء تعرض مصالحهم المباشرة للخطر.

ويكاد يكون أولسن (Olsen) أكثر المفكرين اهتماما بهذا الموضوع، حيث حاول التنسيق بين ما توصل إليه بشكل شخصي وأدبيات العلوم السياسية والاجتماعية، فقد صنف المشاركين السياسيين في ست فئات هي على التوالي[2]:

1. القادة: وهم أولئك الأشخاص، المنتخبون أو المعينون في الهرم السلطوي.
2. الناشطون ذوو الفعالية: وتشتمل هذه الفئة على أعضاء الأحزاب السياسية، المنظمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني (على نحو الاتحادات أو الجمعيات التطوعية).

[1]- إبراهيم أبراش، مرجع سبق ذكره، ص ص. 244-245.

[2]- عاطف أحمد فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 111-114.

3. القائمون بعملية الاتصال واستقبال المعلومات ونقلها: يعتبر هؤلاء حلقة الوصل بين القادة والجماهير بمختلف مستوياتهم، حيث يسعون لاستقبال المعلومات وإرسالها للجهات المعنية.
4. المواطنون: يشكل هؤلاء الفئة الأكبر في مجموع المشـــاركين السياسيين، حيث يتميز دورهم بالظرفية.
5. الهامشيون: يتميز نشاط هؤلاء بكونه متقطعا ونـــــادرا ما يؤدي إلى اهتمـــــام فعلي بالمجال السياسي.
6. الانعزاليون: تعتبر هذه الفئة الأكثر تجاهلا بالشأن السياسي.

والملاحظ بشكل عام أن تصنيف المشاركة السياسية وفق المعطيات السابقة، يضع المشاركين السياسيين ضمن هرم تسلسلي، يكون فيه المواطن بين نقيضين، الانغماس التام في الشأن السياسي أو الانعزال الكلي عنه.

III. أنماط المشاركة السياسية:

أضحت خارطة المشاركة السياسية مشكلة من أنماط وأشكال متمايزة، تتجسد إحداها بالمشاركة السياسية الاعتيادية والأخرى بالمشاركة السياسية غير الاعتيادية. فالحد الفاصل بين هاذين النمطين يكمن في مدى شرعية وجودها والصدى الذي ينتج عنها لدى النسق السياسي.

فالشكل الأساسي الذي تتبلور من خلاله المشاركة السياسية الاعتيادية، يتجلى في عملية الانتخاب وكل ما يرتبط بهذه الوظيفة، على نحو الاهتمام بالشأن السيـــاسي من خلال الاستماع ومشاهدة البرامج السياسية، مطالعة الجرائد، النقاشات والحوارات السياســـية، المشاركـــة في

الاجتماعات، العضوية في الأحزاب السياسية ومساندتها[1].

فقد ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن « **الفرد يشارك في سلطة الدولة عن طريق الانتخـــــاب** »[2]، فهو « **فعل يقوم الشعب بمقتضاه بصورة مباشرة أو غير مباشرة باستلام السلطة السياسية** »[3]. إذ ترتبط العملية الانتخابية في الديمقراطيات المعاصرة بعنصرين أساسين[4]:

أولا: وسيلة لدعم شرعية السلطة السياسية القائمة.

ثانيا: آلية لتنظيم العمل السياسي، فعن طريقها يتم تنصيب وتنحية السلطات السياسية وبذلك المساهمة في عملية التداول على السلطة.

واستنادا لما ذكر، أولى الباحثون اهتماما متزايدا بالعملية الانتخابية وحاولوا تفسيرها على خلفية منطلقاتهم الفكرية واتجاهاتهم العملية. ومن أبرز المداخل التحليلية[5]:

1. المدخل الاستراتيجي: ارتبط مضمون هذا المدخل بمصطلح الناخب العقلاني أو الناخب الاستراتيجي، حيث يعتبر كتاب أنتوني داونز (Anthony Downs) " النظرية الاقتصادية للديمقراطية "* مرجعية أساسية لانتشار هذا المفهوم، الذي يقودنا إلى ربط العملية الانتخـــابية بالمنظور الاقتصـــادي من خلال عملية العرض والطلب. فالمرشـــح

[1]- Nonna Mayer et Pascal Perrineau, Les comportements politiques (Paris: Armand Colin, 1997), p.15.

[2]- فايز أبو هنطش، سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 1998)، ص. 269.

[3]- جان بياركوت وجان بيار موني، من أجل علم اجتماع سياسي، تر.محمد هناد، ج.1 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985)، ص.159.

[4]- Jean Baudouin, Introduction à la science politique (Paris: Editions Dalloz, 1992), p. 62.

[5]- Philippe Braud, Sociologie politique (Alger: Casbah Editions, 2004), pp. 365-373.

* Anthony Downs, An Economic theory of Democracy (New York: Harpercollins College, 1957), 310 pages.

السياسي يشكل التاجر الذي يعرض من خلال برنـــــامجه سلعته السياسيـــة المشكلة من وعود خـــاصة بتحسين المستوى الاقتصـــادي والاجتمـــاعي. أما النـــاخب الذي يشكل المشتري، فهو يحاول عن طريق الانتخاب الحصول على أكبر نفع ممكن للتأثير الايجابي على وضعه القائم. فالناخب بذلك يقوم بعملية عقلانية لحساب مصالحه وتصنيفها في سلم الأولويات، وإسقاطها على البرامج السياسية الموجودة. والملاحظ من خلال هذا المدخل علاقة العملية الانتخابية بالمعطيات الراهنة أو الظرفية، « **فالناخبون برغم أوضاعهم الاجتماعية واتجاهاتهم الإيديولوجية، يبلورون خياراتهم الانتخابية استنادا للبرامج المقدمة من طرف الأحزاب السياسية ومرشحيها** »[1]. بالإضافة إلى اللإستقرار الذي يميز الخيار الانتخابي، فاستنادا لدراسة أجراها هايلد هيملويلت (Hilde Himmelweit)، 30٪ فقط من البريطانيين، حافظوا على خيارهم بترشيح الحزب نفسه على مدار ستة دورات انتخابية متتالية[2].

وجهت لنظرية الناخب العقلاني الكثير من الانتقادات، أبرزها التناقض بين الرؤيا المثالية للناخب (حيث يفترض إلمامه بالرهانات السياسية وتوجهاتها)، وواقع الناخب الذي أبرزته مختلف الأبحاث الإمبريقية؛ فقد تبين بأنه يجهل الكثير عن أمور السياسة وتطوراتها، فالمواطن « **الذي بإمكانه اتخاذ قرار عقلاني أثناء الانتخاب** »[3] يصعب إيجاده، فقد لاحظ فليب كونفرس (Philip Converse)، مؤلف كتاب " الناخب الأمريكي "* أن « **غالبية الناخبين يفتقدون لوجهات نظر سياسية مستقرة ومتجانسة** »[4].

[1]- Jacques Gerstlé, "L'informatique et la sensibilité des électeurs à la conjoncture", Revue Française de Science Politique, Vol.46, N°5 (1996), p. 732.
[2]- Philippe Braud, Op.cit., p. 367.
[3]- Loïc Blondiaux, "Mort et résurrection de l'électeur rationnel: les métamorphoses d'une problématique incertaine", revue Française de Science Politique, Vol.46, N°5 (1996), p. 756.
* Philip E. Converse et al., The American voter (Chicago: University of Chicago Press, 1980), 576 pages.
[4]- Vincent Tiberj, "Compétence et repérage politiques en France et aux États-Unis: une contribution au modèle de l'électeur raisonnant", Revue Française de Science Politique, Vol.54, N°2 (2004), p. 261.

2. المدخل البيئي: حاول منظرو هذا الاتجاه تفسير السلوك الانتخابي انطـــــلاقا من النظرة السوسيولوجية للسلوك السياسي، وذلك من خلال الربط بين المتغيرات البيئية ومدى تأثيرها على الخيار الانتخابي. وتتجسد أهم هذه المتغيرات في:

أ المتغيرات الاقتصادية: تتعلق هذه المتغيرات أساسا بالوظيفة، مستوى الدخل وحيازة الأملاك. فقد لاحظ نونا ماير (Nonna Mayer)، وجود نوع من الانفصام بين أصحاب الأعمال الحرة والمأجورين، فبينما تتجه الفئة الأولى لاختيار المرشح اليميني، تعكف الفئة الثانية على اختيار المرشح اليساري.

ب المتغيرات الثقافية: ترتبط أساسا بالمستوى العلمي للناخب وانتمائه الديني. فالبديهي في الأمر أن يساهم ارتفاع المستوى العلمي في زيادة نسبة المشاركة الانتخابية والاهتمام عموما بالسياسة. وفي الآن ذاته، لا يمكن تجاهل المتغير الديني في التأثير على العملية الانتخابية. فقد لاحظ كل من قاي ميشلا (Guy Michelat) وميشال سيمون (Michel Simon) هذا الارتباط الوثيق بينهما من خلال سلم التدين والقدرة على استيعاب المعتقدات الكاثوليكية[1].

ت متغير السن والجنس: أولت الكثير من الدراسات اهتماما بالغا بعامل السن كمحدد للمشـــاركة الانتخـــابية، فقد لوحظ تزايد وتيرة المشـــاركة مع تقدم في السن، لتعرف تراجعا ملموسا خلال الشيخوخة. وفي السياق ذاته، يلعب الجنس دورا مهما في الانتخابـــات، حيث يلاحظ مشـــاركة أكبر للرجال مقارنة بالنساء. فاستنادا لإحصائيات الانتخابات المحلية الفرنسية لسنة 1978، شهدت مشاركة 18٪ من الرجال مقابل 10٪ من النساء[2].

[1]- Jacques Lagroye, Sociologie politique (France: Presses de la fondation nationale des sciences politiques et Dalloz, 2ème éd., 1993), p. 344.

[2]- Bernard Demi et Patrick Leconte, Sociologie du politique, tome 2 (Grenoble: Presses Universitaires de Grenoble, 1999), p. 32.

إن أهم ما يعيب المدخل البيئي أو الاجتماعي، عدم قدرته على استيعاب التغيرات واللإستقرار الذي تشهده جل الانتخابات، فهو يحاول إلى حد بعيد وضع الناخب في قوالب جامدة يصعب حراكها، لكن الواقع يبرز غير ذلك. وبالتالي، فالأولى اعتماد نظرة تكاملية بين المدخلين قصد الحصول على نتائج دقيقة وموضوعية.

تتضمن المشاركة السياسية الاعتيادية إلى جانب عملية الانتخاب أشكالا أخرى، تأتي في مقدمتها الحملات الانتخابية، التي تساهم بشكل كبير في تواصل الناخب والمنتخب، حيث يطلع الأول على مضامين البرامج السياسية وأولوياتها، بينما يكون الثاني صورة واضحة عن رغبات المواطنين وتطلعاتهم، يليها النشاط التعاوني للمواطنين قصد التأثير على أفعال الحكومة[1].

الجدول (1): أبعاد وأشكال المشاركة السياسية الاعتيادية وفق ما أوضحه سيدني فيربا.

البعد					
الشكل	جدول الإعلام	الموارد/التكلفة	نطاق العمل	احتمالية الصراع	التعاون
– الانتخاب	النخبة	الوقت/منخفضة	جماعي	مرتفعة	قليل
– الحملة الانتخابية	النخبة	الوقت/عالية	جماعي	مرتفعة	يتراوح بين القلة والكثرة
– الدعم والمساهمة	النخبة	النقود/عالية	جماعي	مرتفعة	قليل
– النشاط التعاوني	شخصي	الوقت/عالية	جماعي	مرتفع ومنخفض	كثير
– الاتصال الشخصي	شخصي	المهارة/عالية	خاص	منخفض	قليل
– الحوار السياسي	شخصي	الوقت/عالية	جماعي	منخفض	بعض الشيء
– التعاون	شخصي	المهارة/قليلة	جماعي	بعض الشيء	بعض الشيء

Source: William Claggett and Philip Pollock, "The modes of participation revisited: 1980-2004", Political Research Quartely, Vol.59, N˚4 (2006), p. 595.

لقد أضحت المشاركة السياسية غير الاعتيادية صورة غير متجزئة من النشاط السياسي المعاصر، فتأثير المواطن السياسي لم يعد يقتصر على الصورة النمطية المعتادة، وإنما أصبح

[1]- عاطف أحمد فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 95–97.

يتجلى في صور أكثر شعبية وعفوية على نحو المظاهرات، الاعتصامات، المقاطعة، التمردات، المعارضة، العنف، وغيرها. إذ تعتبر هذه الحركات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي: « **فعلا منظما ومتفقا عليه من قبل جماعات ذات معتقدات مشتركة، تستهدف إحداث تغير في النظم أو المؤسسات الاجتماعية أو في النظام الاجتماعي العام** »[1].

وسيقتصر حديثنا في هذا الشأن على أبرز أشكال المشاركة السياسية غير الاعتيادية:

1. المظاهرات: يرتبط هذا النشاط عادة بفئات اجتماعية واقتصادية غير متجانسة من حيث البناء، ولكن تجمعها مصالح وأهداف مشتركة. فهي عبارة عن تجمعات في الطرق العمومية والشوارع، تستهدف التأثير السياسي على الحكام بقصد تغيير اتجاهاتهم أو المحافظة على الوضع القائم. واستنادا لبيير فافر (Pierre Favre) يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المظاهرات: المظاهرات " المحركة " التي تتعلق بقضايا ورهانات سياسية ذات ارتباط وثيق بالجانب الدستوري؛ النوع الثاني يتمثل في المظاهرات " الروتينية " أو " الدورية " المنظمة من قبل حركات تسعى إلى التذكير بقدرتها على التجنيد والتمثيل السياسي على نحو النقابات؛ ثالثا وأخيرا المظاهرات ذات الصلة بالأزمات السياسية الكبرى[2].
2. العنف السياسي: أضحى العنف السياسي شكلا بارزا من أشكال المشاركة السياسية غير الاعتيادية، وذلك ليس فقط لكونه أقصى تعبير عن الرفض والفشل، ولكن أيضا لتماثلاته المختلفة والمتعددة؛ فقد يتشكل العنف في صورة مادية أو لفظية، يوجه ضد الذات أو الآخرين، يهدف إلى إحداث أذى بأملاك الآخرين أو إحداث أذى شخصي، وقد يتبنى هذا

[1]- عاطف أحمد فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص. 122.

[2]- Philippe Braud, Op.cit., pp.384-385.

العنف شخص واحد أو جماعة، كما قد يكون معلنا أو مستترا. بالإضافة إلى وجود العنف المجـــرم من قبـــل القانون، والعنف الممارس من قبل أجهزة الدولة[1].

وكمحاولة لتفسير دوافع العنف وأسبابه، انقسم الباحثون إلى ثلاث تيارات نظرية كبرى[2]:

أ تيار التظلم والموارد: يندرج ضمن هذا التيار، اتجاهين بارزين، يتعلق الأول بنظرية التظلم التي ترجع أسباب العنف إلى حالة الإحباط والسخط الناجمة عن المشاكل الاجتماعية، إذ يرى تاد قور (Ted Gurr) أنها تشكل " المنبه الأساسي للسلوك " العنيف.أما الاتجاه الثاني، فهو ما يعرف بنظرية الموارد التي يرى أصحابها بأن العنف هو حصيلة الغنـــى والوفرة اللذين يساهمان في ظهور جمـــاعـــات متنازعة، فمجتمع الرفاهية يسمح بنشأة حركات اجتماعية التي تقود عملية التجنيد السياسي عن طريق الحث على العنف أحيانا.

ب تيار الانتهازية السياسية: فحوى هذه النظرية في تفسير العنف يقودنا إلى الربط بين هيكلية المؤسسات السياسية والسلوك السياسي للمواطن، وذلك عن طريق ثلاث فرضيات:

– الفرضية الأولى: ترجع سبب العنف إلى سداد قنوات التعبير المشروعة والمقننة. فكلما طوقت مساعي المواطن في المشاركة السياسية الاعتيادية كلما تبنى وسائل وآليات المشاركة السياسية غير الاعتيادية بما فيها العنف. وفي السياق ذاته، ذهب بعض الباحثين إلى النقيض بالقول أن النظام السياسي المفتوح، هو أكثر قدرة على دفع المواطنين لتبني قنوات المشاركة السياسية غير الاعتيادية.

[1]- عاطف أحمد فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص ص. 141–142.

[2]- Rasselt Dalton and Alix Van Sickle, "The resource, structural and cultural bases of protest", Center for the study of Democracy, N°5 (2005), pp. 6-9.

– الفرضية الثانية: عكف أصحابها على دراسة قدرات الدولة في كبح العنف، مثال ذلك أجهزة الشرطة والقوات العسكرية.

– الفرضية الثالثة: يربط هذا الاتجاه دوافع العنف بمدى فعالية الحكومة.

ت تيار الثقافة السياسية: يحاول بعض المنظرين إيجاد علاقة بين القيم والإيديولوجية وتأثيرها في السلوك السياسي للمواطن. فاستنادا لما ذكره بينغام باويل (Bingham Powell) يمكن استيعاب هذه الفكرة من خلال ملاحظة الأحزاب اليمينية المتطرفة وعلاقتها بظاهرة العنف.

الشكل (2): مخطط توضيحي للسلوك السياسي غير التقليدي.

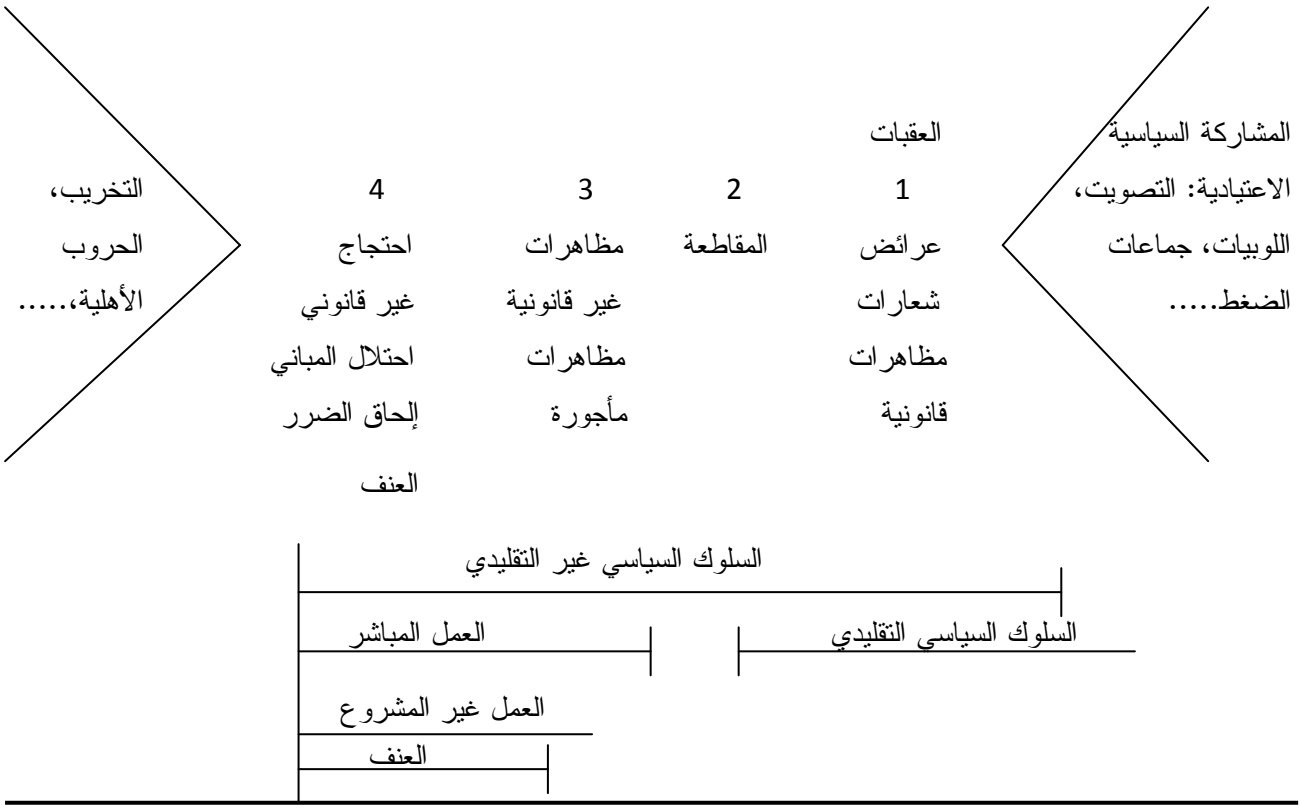

المصدر: رسل جيه. دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، تر. أحمد يعقوب المجدوبة ومحفوظ الجبوري (عمان: دار البشير، 1996)، ص. 85.

برغم اتساع مجال المشاركة السياسية غير الاعتيادية في المجتمعـــات وتبني آلياتها من طرف شريحة كبيرة من المواطنين، ذهب بعض النقاد إلى القول بأنها تعرقل سير الأحداث، وبكونها تثقل كاهل الأنظمة السياسية، فهم يفندون مبدأ صنع السياسية في الشوارع. حيث أكد صمويل هنتغتون (Samuel Huntington) بأن « **معضلة الديمقراطيات تكمن في أن الشعب يتعامل مع نصوص الديمقراطية حرفيا** »[1].

IV. دوافع المشاركة السياسية:

يسعى الإنسان من وراء السلوكات التي يتبناها إلى التعبير عن مواقف ومبادئ، ذات صلة بمصلحة خاصة أو عامة. فالأسباب التي تدفع المواطن إلى المشاركة السياسية لا تخرج عن هذا النطاق، بل تستوحي منه فحواها، وإن اختلفت تجلياتها وأوجهها. فالمشاركة السياسية عمل إرادي، يهدف إلى[2]:

- يسعى المواطن من خلال مشاركته السياسية إلى إشباع رغبات نفسية واجتماعية، تتجلى في إثبات الوجود، الشعور بحس الانتماء إلى الجماعة، السعي لخدمة الصالح العام، كسب التقدير والاحترام وأخيرا الشعور بالطمأنينة والثقة بالنفس.
- وسيلة للتعبير عن روح المواطنة والوعي السياسي، فالكثير من الأشخاص يعتبرون المشاركة السياسية واجبا وطنيا ومسؤولية لا يجب التقاعس عنها.
- السعي لبلوغ أهداف، ووسيلة للتعبير عن مطالب مختلفة المرامي، فقد تكون ذات صبغة نقابية، سياسية، اجتماعية أو اقتصادية.

[1]- رسل جيه. دالتون، مرجع سبق ذكره، ص. 93.

[2]- إبراهيم أبراش، مرجع سبق ذكره، ص ص. 248-250.

- اعتماد المشاركة السياسية كأداة لتحقيق أهداف دينية أو عرقية على نحو الحركـــات الانفصالية التي تتبنى قيما سياسية مشتركة تسعى من خلالها إلى تكوين قوة ضاغطة لتحقيق مساعيها.
- قد يشارك المواطن سياسيا بسبب خوفه من السلطة التي تحاول إضفاء الشرعية على وجودها من خلال مشاركة أكبر للمواطنين في الانتخابات مثلا أو الخروج في المظاهرات للتنديد بأمر ما.
- تحقيق مصالح مادية كالحصول على منصب سياسي أو وظيفة أفضل.
- الاهتمام بالسياسة والمشاركة فيها كرد فعل على خطر متوقع أو الشعور بوجود خطر يهدد المصلحة العامة للوطن.
- السعي للمشاركة السياسية بهدف التعبير عن الانتماء القبلي أو العائلي.

٧. معوقات المشاركة السياسية:

إن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذا المقام يكمن في الآتي: لماذا يَعْزُف الكثير من المواطنين عن المشاركة السياسية؟ ولماذا تشهد الكثير من الدول تراجعا ملموسا في المشاركة السياسية خاصة أثناء الانتخابات؟

تحمل الإجابة عن هذا السؤال وجهين متكاملين، يؤثر كلاهما في الآخر. يتمثل الوجه الأول فيما يعرف بالسلبية السياسية، التي تتخذ عادة صورا متعددة، تتجلى في الآتي[1]:

- اللامبالاة: وهو الشعور بعدم الانتماء إلى المجتمع وعدم الاهتمام بمجريات الأحداث الحاصلة فيه.

[1]- عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998)، ص ص. 27-28.

- الشك السياسي: وهي حالة من الريب وعدم الثقة إزاء أقوال وأفعال رجال السياسة.
- العزلة: يشعر المواطن بالعزلة السياسية حين تصوره بأن الحكومة تعمل لصالح فئات معينة، وتسير من طرف أشخاص محددين وفق قواعد غير عادلة.
- الاغتراب: يقصد به شعور المواطن بعدم أهميته داخل النسق السياسي والاجتماعي، اللذين يتجاهلان قيمته والدور الذي يمكن أن يلعبه.

الوجه الثاني لعزوف المواطنين عن المشاركة السياسية وعلى وجه التحديد المشاركة الانتخابية، يرتبط أساسا بهيكلية جماعات التعبئة ' Group mobilization ' (الأحزاب السياسية/ النقابات/ جماعات الضغط/ المؤسسات الدينية) والدور المنوط بها، « **في ضمان مكاسب المشاركة السياسية، عن طريق خلق حوافز اجتماعية للاهتمام بالمجال السياسي. فهي تستغل مختلف الأبنية الاجتماعية كالأسرة، الأصدقاء، القرابة، زملاء العمل؛ وتنسج علاقات معقدة لبناء الهوية الاجتماعية، التطلع والواجب** »[1]. فهذه الوظيفة التي طورت من قبل جماعات التعبئة، وشكلت لفترات طويلة محفزا للمشاركة السياسية من طرف فئات عريضة من المواطنين، لم تعد بنفس الوتيرة والدرجة التي كانت عليه سابقا؛ الأمر الذي فسح المجال أمام أنماط أخرى من السلوك السياسي. ومثالنا في ذلك تراجع دور الحركات النقابية في تحفيز المشاركة الانتخابية ونقص عدد أعضائها حسب نتائج الأبحاث التي أجريت في العديد من الدول المتقدمة. إلى جانب الأحزاب اليسارية التي عرفت مصيرا مشابها، فقد تراجعت العضوية في النقابات العمالية في فرنسا بنسبة 15,5٪ منذ الخمسينيات، كما انخفض الاقتراع لصالح الأحزاب اليسارية بنسبة 18,1٪. الأمر الذي أثر سلبا على المشاركة الانتخابية، حيث تراجعت بنسبة 13,3٪ في الفترة ذاتها[2].

[1]- Mark Gray and Miki Caul, "Declining voter turnout in advanced industrial Democracies, 1950 to 1997: the effects of decling group mobilization", Comparative Political studies, Vol.33, N9 (2000), p. 1101.
[2]- Ibid., p. 1102.

أمام تراجع الأشكال التقليدية للمشاركة السياسية، برزت على الساحة أشكالا أخرى أكثر عفوية وفاعلية من منطلق متبنيها، وهو ما يصطلح على تسميته بالمشاركة السياسية غير الاعتيادية. فالمواطن الصالح حسب هذا الاتجاه، لا يتجلى فقط في الناخب الدوري، وإنما يتعداه إلى المواطن الذي يراقب التطورات السياسية بصورة مستمرة والذي يقوم باستجواب وانتقاد السلطات الحاكمة. تعد مشاركة المواطن السياسية بمختلف أوجهها أداة بالغة الأهمية، فالمواطن هو المرآة الحقيقية للسلطة الحاكمة، فمن خلاله يمكن التماس درجة فعالية السياسات المتبناة والجدوى من استمرارها أو الضرورة من استبعادها وتصحيح مسارها.

الفصل الأول: سياسات الهجرة في فرنسا وبريطانيا ومكانة المسلمين في الدولتين.

المبحث الأول: المسلمون في فرنسا وبريطانيا: معطيات عامة.

المطلب الأول: الخريطة السكانية والتركيبة الإثنية.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الثالث: التواجد الثقافي والمؤسسي.

المبحث الثاني: سياسات الهجرة في فرنسا وبريطانيا.

المطلب الأول: تطور سياسات الهجرة.

المطلب الثاني: قوانين اكتساب الجنسية.

المبحث الثالث: علاقة الدولة بالدين.

المطلب الأول: المسلمون في الدولة العلمانية.

المطلب الثاني: التسامح الديني ومبدأ تعدد الثقافات في بريطانيا.

خاتمة الفصل الأول.

الفصل الأول: سياسات الهجرة في فرنسا وبريطانيا ومكانة المسلمين*في الدولتين.

عرف الإنسان منذ الأزل ظاهرة الهجرة كسلوك بشري نابع من دوافع ذاتية وموضوعية يصعب إدراجها في نماذج محددة نتيجة تغير المعطيات الظرفية والقيمية عبر الزمن، وكنتيجة لكونها مركب معقد يتغذى من منابع مختلفة. فكما قال أنتوني فيلدنج (Anthony Fielding): « **ربما تكون الهجرة مفهوما مشوشا، يحتاج إلى توضيح حتى يمكن وضع كل جزء في موقعه أو منظوره التاريخي والاجتماعي المناسب، حتى يتسنى فهم مغزاه في كل منظور على حدة** »[1]. فظاهرة الهجرة، تعد خاصية مشتركة بين جميع الشعوب باختلاف أعراقهم وأديانهم، وبين غالبية المناطق الجغرافية.

تعتبر أوروبا من بين القارات التي تستقطب أعدادا هائلة من المهاجرين، الذين تتباين دوافعهم وتختلف غاياتهم. فاستنادا للإحصائيات المقدمة من طرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E)*، استقبلت أوروبا ما يقارب 1,2 مليون شخص سنويا خلال 15 سنة الأخيرة، متجاوزة في ذلك أمريكا الشمالية، التي لم يتعد عدد الوافدين عليها 850.000 مهاجرا[2].

تعكس المعطيات الرقمية للمهاجرين بأوروبا وجود عدد كبير من المسلمين، حيث تشير الإحصائيات إلى وجود زهاء 13 مليون مهاجر مسلم، أي ما يعادل 3,5٪ من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي[3]. لقد جعلت هذه الوضعية من الإسلام ثاني ديانة في أوروبا بعد المسيحيـــة،

* يستخدم هذا التعبير للدلالة على المهاجرين المسلمين وليس المقصود منه الفرنسيون والبريطانيون المعتنقون للديانة الإسلامية.

[1]- جواكين آرانجو، " تفسير الهجرة: المداخل المفاهيمية والنظرية "، تر. درية الكرار، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع.165(2000)، ص. 68.

* Organisation de Coopération et de Développement économiques.

[2]- Albert Basteneir, " Immigration et nouveau peuplement Européen ", La Revue Nouvelle, N°3 (Mars 2005), p. 7.

[3]- Beate Winker, les musulmans au sein de l'union Européenne : discrimination et islamophobie (Autriche: rapport présenté à l'Observatoire Européen des phénomènes racistes et xénophobes, 2006), p. 9.

كما ساهمت في تغيير الصورة النمطية للمهاجر المسلم من كونه عاملا أجنبيا مؤقتا، إلى مواطن يستوجب إدراجه في السياق العام لتطور تلك المجتمعات، خاصة بعد ظهور الجيل الثاني والثالث في بعض الدول الأوروبية كفرنسا وبريطانيا. فما واقع المسلمين في فرنسا وبريطانيا؟ ما هي سياسات الهجرة المنتهجة من قبل الدولتين؟ وما هي الخلفية الفكرية في علاقة النظامين الفرنسي والبريطاني بعامل الدين؟

المبحث الأول: المسلمون في فرنسا وبريطانيا: معطيات عامة.

إن ارتباط الإسلام والمسلمين بالتاريخ الفرنسي والبريطاني ليس وليد الحقبة التاريخية المعاصرة، فاحتكاك الحضارتين الأوروبية والإسلامية يعود إلى قرون مضت، تعاقبت خلالها أحداث بارزة شكلت منعرجات مهمة بالنسبة للطرفين. لكن يكاد يكون التاريخ المعاصر وبالتحديد أواخر القرن الماضي الأكثر تأثيرا في واقع المهاجرين المسلمين في الدولتين.

المطلب الأول: الخريطة السكانية والتركيبة الإثنية.

- ✓ **المسلمون في فرنسا.**

أدت الظروف التاريخية والتطور الاقتصادي (الثورة الصناعية والحروب) إلى جعل فرنسا قطبا مهما لجلب المهاجرين الذين وجدوا أمامهم السبل متاحة للتنقل والاستقرار في ظل سياسة حرية الهجرة الساري مفعولها إلى غاية الحرب العالمية الأولى، حين تعالت أصوات

العمال منددة بهذه الوضعية ومطالبة السلطات القائمة آنذاك إلى اتخاذ إجراءات قانونية في سبيل الحد من تدفق المهاجرين[1].

خلال الحرب العالمية الأولى، استعانت فرنسا مجددا بالأجانب لسد نقص اليد العاملة نتيجة الطفرة الاقتصادية من جانب والحاجة إلى الجنود بسبب الحروب من جانب آخر. ولقد كان للمهاجرين المسلمين نصيبا من عدد الوافدين إلى فرنسا خلال تلك الفترة، حيث بلغ عددهم 175.000 مسلما مجندا في الصفوف العسكرية الفرنسية. لكن بعد الحرب، شهد عدد المسلمين تقلصا، حيث بلغ 10.000 مسلم فقط. ثم عاود الارتفاع مجددا خلال الفترات اللاحقة، كان أغلبهم من الأصول الجزائرية[2].

خلال الحرب العالمية الثانية، وجهت السلطات الرسمية الفرنسية مرسوما لمدينة الجزائر، وهران وقسنطينة، تضمن أمرا باستقدام 10.000 عامل جزائري شهريا[3]. فإلى غاية الستينيات، شكل الجزائريون غالبية المهاجرين المسلمين إلى فرنسا. توالى بعد ذلك مجيء المسلمين من بقية الدول الإفريقية (المستعمرات سابقا)، من تركيا ومن آسيا. وقد كلفت الحكومة الفرنسية آنذاك مجموعة من الهيئات لمراقبة الممارسات الدينية للمسلمين أبرزها: مكاتب شؤون الأهالي المؤسسة بتاريخ 25 جويلية 1916، محافظة شرطة باريس بالإضافة إلى مراكز الدرك. ومن بين ما خلصت إليه هذه الهيئات من نتائج، ملاحظة ضعف النشاط الديني للمهاجرين[4].

اتسم غالبية المهاجرين بانخفاض مستواهم العلمي، الأمر الذي اضطرهم للقيام بالأعمال الشاقة غير المرغوب فيها من طرف الفرنسيين أنفسهم على نحو المناجم والبناء، فاصطلح على

[1]- Marie-Claude Blanc-Chaléard, Histoire de l'immigration (Paris: La Découverte, 2001), p. 11.
[2]- Jean-François Clément, Historicité : l'Islam en France. In : Bruno Etienne, L'Islam en France (Paris: Editions du CNRS, 1988), p. 97.
[3]- Remy Leveau and Shireen T.Hunter, Islam in France. In: Shireen T. Hunter, Islam, Europe's second religion: the new social, cultural and political landscap (London: Green Publishing group, 2002), pp. 4-5.
[4]- Jean-François Clément, Op.cit., p. 97.

تسميتهم ب " احتياطي القوات الرأسمالية "، فوجودهم كان مؤقتا وارتبط بغاية محددة تجسدت في النمو الاقتصادي الذي شهدته فرنسا.

مع بداية السبعينات، شهدت جل الدول الأوروبية أزمة اقتصادية حادة، أسفر عنها ارتفاع معدلات البطالة وانحصار الحاجة لليد العاملة الأجنبية. فلجأت تلك الدول من ضمنها فرنسا إلى اتخاذ مجموعة قرارات لمواجهة الوضع، كان أبرزها: إيقاف الهجرة، تقديم محفزات للمهاجرين لحثهم على مغادرة فرنسا والعودة لأوطانهم الأصلية وانتهاج سياسة لم الشمل العائلي[1].

الجدول(2): تطور معدلات الهجرة بفرنسا.

1962–1954	1968–1962	1975–1968	1982–1975	1985–1982
+2,8٪	+3,4٪	+4,5٪	+1,0٪	+0,7٪

Source : Jacques Voisard et Christiane Ducastelle, la question immigrée dans la France d'aujourd'hui (France: Calmann-Lévy, 1988), p. 15.

نجم عن تزايد معدلات الهجرة إلى فرنسا خلال الفترة الممتدة من 1954 إلى 1975 تحديدا، جملة من الآثار أبرزها[2]:

أولا: ارتفاع نسبة الزيادة السكانية لفرنسا بنسبة 6٪، وذلك نتيجة النمو الديمغرافي للمهاجرين في الفترة الممتدة من 1950–1970.

ثانيا: تغير البنية السكانية لفرنسا بفعل ظاهرة التجنس لدى المهاجرين.

ثالثا: تغير البنية العمرية للمجتمع الفرنسي، فقد أظهرت إحصائيات 1980 عن وجود 25٪ من المهاجرين الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة.

[1]- Remy Leveau and Shireen T. Hunter, Op.cit., p. 5.

[2]- رئيس حسين، " الهجرة من المغرب العربي إلى فرنسا: ماضيها وحاضرها "، المستقبل العربي، ع.85(1986)، ص ص. 82–83.

مع بداية 1975 ونتيجة تغير المعطيات الداخلية والخارجية لفرنسا، بدأ واقع المهاجرين المسلمين يعرف منحا مغايرا من أبرز صوره: الرغبة في الانتقال من وضعية المهاجر المؤقت إلى المقيم بصفة دائمة، إلحاق بقية أفراد العائلة وأخيرا مطالبة الاعتراف بخصوصيتهم الدينية والثقافية.

تشير الإحصائيات إلى وجود ما يقارب 5 ملايين مسلم بفرنسا، موزعين على النحو الآتي:

الجدول (3): توزيع المسلمين في فرنسا حسب بلدانهم الأصلية وفقا لإحصائيات 1998.

المسلمون من:	العدد:
– الجزائر	1550000
– المغرب	1000000
– تونس	350000
– المسلمون العرب من الشرق الأوسط	100000
– المسلمون غير العرب من الشرق الأوسط + الأتراك	315000
– المسلمون الأفارقة	250000
– الفرنسيون المعتنقون للإسلام	40000
– المهاجرون غير الشرعيين وطالبي اللجوء	350000
– الآسيويون	100000
– آخرون	100000
	4155000

Source : Abderrahim Lamchichi, Islam et musulmans de France: pluralisme, laïcité et citoyenneté (Paris : L'Harmattan, 1999), p. 60.

أجرت مؤسسة IFOP* سنة 2001، سبرا للآراء حول الممارسات الدينية للمسلمين في فرنسا، حيث أفرزت النتائج عن وجود 36٪ من الممارسين للشعائر الدينية، 42٪ من المؤمنين دون الممارسة و 22٪ من الأشخاص الذين يكتفون بالإشارة إلى أصولهم الإسلامية أو يعلنون انتماءهم لديانة أخرى[1].

يتميز التوزيع الجغرافي للمسلمين في فرنسا بنمط غير منضبط، يصاحبه تمركز كبير في المدن الكبرى وضواحيها على نحو العاصمة باريس التي تستقطب 38٪ من مجموع المسلمين، تليها المناطق التالية بنسب أقل[2]:

- منطقة بروفانس ألب–كوت دازيور (Provence-Alpes-Côte d'Azur) بنسبة 13٪.
- منطقة غون ألب من ضمنها مدينة ليون (Rhône-Alpes > Lyon) بنسبة 10٪.
- المنطقة الشمالية وبادكالي (Région du Nord + Pas de calais) بنسبة 5٪.

كما تشهد المجموعات الإثنية ذاتها فروقات مماثلة، فبينما ينتشر المغاربة في جميع المدن الفرنسية، يتمركز الأفارقة في مدينة باريس وضواحيها، أما الأتراك فهم موزعون بين العاصمة ومنطقة الألزاس واللورين (Alsace et Lorraine) [3].

✓ المسلمون في بريطانيا.

يرجع الباحثون تاريخ الوجود الإسلامي في بريطانيا إلى منتصف القرن التاسع عشر، إذ

* Institut Français d'Opinion Publique.

[1]- Claude Dargent, "Les Musulmans déclarés en France: affirmation religieuse, subordination sociale et progressisme politique", Les cahiers Cevipof, N°39 (Février 2003), p. 11.

[2]- Remy Leveau and Shireen T. Hunter, Op. cit., p. 8.

[3]- Ibid.

استقرت مجموعات من المسلمين في مدينة مانشيستر (Manchester)، كارديف (Cardiff)، ليفربول (Liverpool)، جنوب الشيلدس (South Shields) وشرق لندن (East London). تألفت هذه المجموعة من البحارة، التجار، الخدم، الأمراء، الطلاب وفئات من الطبقة العمالية[1].

استمرت هجرة المسلمين إلى بريطانيا بوتيرة متفاوتة إلى غاية الحرب العالمية الأولى. فمنذ هذا التاريخ، تزايد عدد المسلمين بشكل طردي نتيجة الأوضاع الداخلية لبريطانيا والتطورات التاريخية لبلدان المهاجرين الأصلية*. ومن أهم الملامح المميزة لواقع المسلمين في بريطانيا في فترة ما بين الحربين، اللجوء إلى الهجرة الداخلية بهدف تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، حيث أثارت بعض المناطق اهتمام المسلمين دون غيرها على نحو مدينة بيرمنغام (Birmingham)، كما استأثرت قصص النجاحات مخيلتهم وكانت محفزا للانتقال نحو هذه المناطق.

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وفي خضم إعادة البناء واستدراك الوضع الذي خلفته الحرب، لجأت بريطانيا إلى اليد العاملة الأجنبية في سبيل تدارك النقص المسجل على المستوى الداخلي. فقد توافدت أعداد كبيرة من المهاجرين المسلمين من دول مختلفة بهدف تحسين أوضاعهم المعيشية؛ حيث أصبح بإمكان المهاجر الباكستاني الحصول على أجر يفوق 30 مرة الأجر القاعدي في موطنه الأصلي[2]. كما أدت أعمال العنف الناتجة عن تقسيم مستعمرة الهند البريطانية إلى منطقتين – الهند وباكستان –، إلى هجرة أعداد كبيرة من المسلمين نحو بريطانيا؛ فقد أشارت المعطيات إلى موت زهاء مليوني شخص خلال هذه الأعمال[3].

---

[1]- Humayun Ansari, The infidel within: Muslims in Britain since 1800 (London: Hurst and Company, 2000), pp. 24-25.

* تشير الإحصائيات إلى تضاعف أعداد المسلمين في بريطانيا إلى 10000 مسلم مع بداية العشرينات.

[2]- _____, Islam in the UK (1500s-Present), <http://www.bbc.co.uk/religion/religions/history/uk_print.html> (consulted 23 :/05/2007).

[3]- Ibid.

لم تشكل الجالية المسلمة من أصول عربية استثناءا عن غيرها، إذ يعود تاريخ وجودها في بريطانيا إلى القرن التاسع عشر بهجرة اليمنيين و التجار السوريون؛ غير أن العرب لم يهاجروا إلى بريطانيا بصورة كبيرة إلا في عقد الستينات من القرن الماضي بحثا عن العمل[1]، أو استثمارا للأموال من طرف الفئات الغنية القادمة من الشرق الأوسط. لكن لم تقتصر دوافع المهاجرين المسلمين إلى بريطانيا على الشق الاقتصادي، وإنما تعدته إلى جوانب أخرى من أبرزها: اللجوء السياسي خاصة من الصومال والبوسنة، ففي الفترة الممتدة من 1980 إلى 1991 استقبلت السلطات البريطانية 53262 طلبا للجوء السياسي، لم يقبل منه سوى 8500 طلبا[2].

لم تدم سياسة الباب المفتوح أمام المهاجرين طويلا في بريطانيا، ففي 1962 سنت الحكومة البريطانية قانونا للحد من الهجرة، أهم ما نص عليه: إجبارية الحصول على ترخيص للعمل بصفة شرعية في الأراضي البريطانية[3]. شكلت هذه السياسة حدا فاصلا في تاريخ الهجرة إلى بريطانيا، فقد ساهمت في انخفاض الهجرة الفردية وارتفاع معدل الهجرة الجماعية من خلال إلحاق المهاجرين بقية أفراد العائلة، وبالتالي التفكير في الاستقرار بصفة دائمة مع بروز أكبر للخصوصية الدينية والثقافية.

بلغ عدد المهاجرين المسلمين في بريطانيا استنادا إلى الإحصاء العام لسنة 2001، 1,6 مليون مسلم؛ يأتي المهاجرون من أصول باكستانية، بنغلادشية وهندية في مقدمة الترتيب بمليون شخص[4].

[1]- أنجان غوبتا وآخرون، الجالية العربية في بريطانيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص. 120–124.
[2]- Didier Lassale, Les minorités ethniques en Grande-Bretagne (Paris: Ellipses, 1998), p. 23.
[3]- Ibid., p. 27.
[4]- Ehsan Masood, British Muslims: media guide (London: British Council, 2006), p. 6.

الشكل (3): نسب المسلمين حسب المجموعات الإثنية.

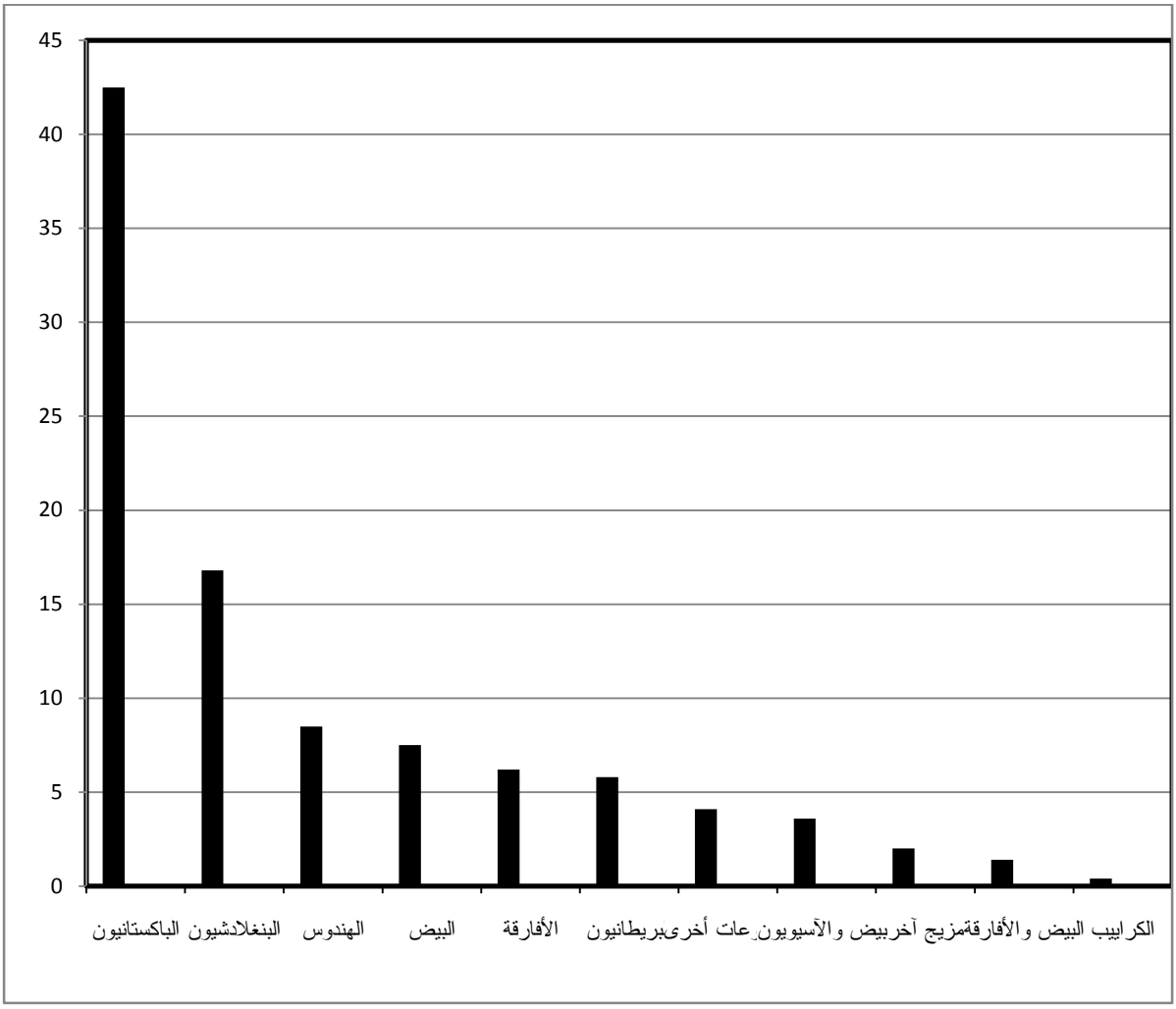

Source : Serena Hussein, Muslims and the 2001 Census (Birmingham: Paper presented at the Muslims in Britain network, 2004), p. 5.

يحتل الإسلام المرتبة الثانية في ترتيب الديانات في بريطانيا، كما أنه يأتي في المقدمة مقارنة بالديانات غير المسيحية بنسبة 52٪.

الشكل (4): توزيع الديانات غير المسيحية في بريطانيا حسب الإحصاء العام لسنة 2001.

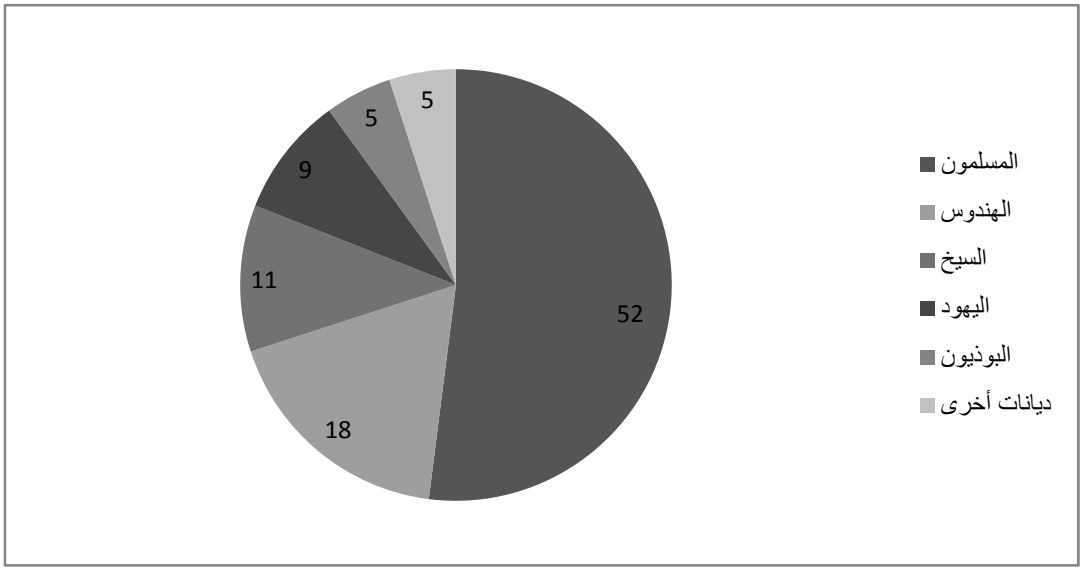

Source :———,Religions populations, <http://www.statistics.gov.uk/cci.nugget.asp?id=954>, (consulted 11/07/2007).

استنادا إلى الإحصاء العام لسنة 2001، يقطن قرابة 38٪ من المسلمين بالعاصمة البريطانية لندن (London) وضواحيها. أما البقية فهي موزعة على النحو الآتي[1]:

- 140000 مسلم أغلبيتهم باكستانيون، يقيمون في مدينة بيرمنغهام.
- 75000 مسلم يقيم في برادفور (Bradford)، بلاك بورن (Bluck Burn)، بورنلي (Burnly)، داوسبوري (Dowsbury)، غلاسكو (Glasgow)، ليدز (Leeds)، مانشستر (Manchester) وأولدام (Oldham).

إن من أهم النتـــائج التي يمكن استخلاصها في إطار المقـــارنة بين العرض العـــام لظـــروف هجرة المسلمين إلى فرنسا وبريطانيا:

[1]- Ehsan Masood, Op.cit., p. 6.

– الارتباط التاريخي الوثيق بين الدول المستقبلة ودول المنبع المصدرة للهجرة، إذ تعتبر غالبية هذه الدول مستعمرات سابقة، حافظت على علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا بعد نيلها الاستقلال في أوجه مختلفة سياسية، اقتصادية وثقافية (كمنظمة الكومنولث والمنظمة الفرنكوفونية).

– لبت الهجرة المسلمة احتياجات داخلية في كلتا الدولتين، أفرزها التطور التاريخي والاقتصادي.

– تميزت هجرة المسلمين إلى فرنسا في بداياتها خاصة من الجزائر بالقسرية، مقارنة بنظيرتها في بريطانيا.

– أضحى الإسلام والمسلمون يشكلون قوة فعلية في كلتا الدولتين نتيجة أعدادهم الكبيرة ومكانة الإسلام في الخريطة الدينية لفرنسا وبريطانيا.

– شهدت هجرة المسلمين إلى بريطانيا وفرنسا تطورات تاريخية، واكبت المعطيات الداخلية والخارجية لكلتا الدولتين.

– يتميز المهاجرون في بريطانيا بتنوع إثني كبير مقارنة بالمهاجرين المسلمين في فرنسا؛ كما تتنوع خلفيتهم الاجتماعية والدوافع من وراء هجرتهم (سياسية في إطار اللجوء السياسي، اقتصادية أو نتيجة الوضع الداخلي لأوطانهم من حروب وأزمات)، على عكس الهجرة إلى فرنسا الناتجة عن دوافع اقتصادية في غالبيتها.

المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية.

✓ الوضع الاقتصادي للمسلمين في فرنسا.

ارتبط وجود المسلمين في فرنسا منذ البداية بالعامل الاقتصادي، فقد أدت حاجة فرنسا لليد العاملة في الصناعات الثقيلة (المناجم، صناعة السيارات وقطاع المعادن) إلى الاستعانة بالمهاجرين الذين سدوا النقص المسجل وساهموا في بناء فرنسا الحديثة، في وقت رفض فيه السكان الأصليون القيام بهذا الدور. لكن السؤال الذي يطرح بعد نشأة الجيل الثاني والثالث من المهاجرين المسلمين في المجتمع الفرنسي واستفادته من ظروف تعليم وتكوين أفضل من تلك التي عايشها الجيل الأول: ما هي الأوضاع الاقتصادية الحالية للمسلمين في فرنسا؟

توصلت الأبحاث الإمبريقية التي أجريت حول الوضع الاقتصادي للمسلمين في فرنسا إلى جملة من التصورات، أهمها:

1. ارتفاع نسبة البطالة ضعفي المعدل العام.
2. العمل بصيغة عقود ما قبل التشغيل أو في مرحلة التدرب خمس مرات مقارنة بغيرهم.

ويمكن التماس ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (4): الوضعية الاقتصادية للمسلمين مقارنة ببقية السكان حسب إحصائيات المجالس الجهوية (1998 إلى 2001).

	البطالون	نساء ماكثات في البيت	العمل بدوام كامل	العمل بدوام جزئي	عقود ما قبل التشغيل/التكوين	المجموع
المسلمون	18	13	51	13	5	(617)100
مجموع السكان	9	13	63	13	1	(33718)100

Source : Claude Dargent, Op.cit., pp. 23-24.

وقد تدعمت هذه النتائج بدراسات أخرى أجريت لصالح الفئة المسلمة النشيطة التي تقل أعمارها عن 35 سنة، حيث تبين أن 13٪ من المسلمين يعانون من البطالة في مقابل 9٪ بالنسبة للمعدل الوطني، 31٪ يعملون بنظام الدوام التام مقابل 50٪ و4٪ ما يزالون في مرحلة التدرب مقابل 2٪. فالعامل المسلم في فرنسا، مازال يشغل المناصب الأقل تأهيلا من الناحية الفنية، كما يوجد أعداد كبيرة منهم لازالت تعمل في قطاع البناء وصناعة السيارات. أما المرأة، فبرغم ارتفـــاع نسبـــة مشاركتهن في المجال الاقتصادي، يبقى وضعهن متدهورا نتيجة طبيعة العمل الممارس[1].

الجدول (5): النشاط الاقتصادي والانخراط الديني في فرنسا (1998 إلى 2001).

	الكاثوليك	المسلمون	بدون ديانة	مجموع السكان
مزارعون	5	0	2	4
تجار حرفيون	7	5	5	6
إطارات	11	6	16	13
الوظائف الوسيطة	19	14	23	20
موظفون	30	26	27	29
عمال	20	40	23	21
بدون نشاط	7	9	4	6
المجموع	(33016)100	(631)100	(12054)100	(48412)100

Source : Claude Dargent, Op.cit., p. 24.

يلاحظ من خلال المعطيات الواردة في الجدول السابق تنوعا كبيرا لنشاط المسلمين في فرنسا باستثناء النشاط الزراعي، وذلك بفعل الطابع الحضري الذي يميز المسلمين وضعف إمكاناتهم المادية التي يتطلبها هذا القطاع. في المقابل من ذلك، يستحوذ القطاع الصناعي على نسبة كبيرة

[1]- _____, Muslims in the EU: Cities report, <http://www.eumap.org/Topics/minority/reports/eumuslims/background_reports>, (consulted: 3/02/2008).

من اليد العاملة المسلمة والتي تقدر ب40٪، فشركة بوجو (Peugeot) على سبيل المثال لا الحصر، تضم ضمن طاقمها 30٪ إلى 70٪ موظفا من أصول مسلمة (أفارقة/أتراك/باكستانيون/المغاربة)[1]. فصناعة السيارات تعتبر من بين المجالات التي تستقطب أعدادا كبيرة من اليد العاملة المسلمة، التي حاولت ضمن هذه المؤسسة إبراز جانب من هويتها وخصوصيتها الدينية والعرقية، خاصة خلال السنوات الأولى من الثمانينات، حيث قام المسلمون أثناءها بإضرابات متكررة للتعبير عن حقوقهم الدينية وحريتهم، الأمر الذي أدى بالصحافة إلى وصف تلك المرحلة ب " الأصولية الإسلامية "[2]. « **فقد سعى المهاجرون من خلال إضراب 1983/1982 إلى التفاوض حول اندماجهم المهني (النزاع حول الترقية) والثقافي (البعد المتعلق بالهوية)** »[3].

أما فيما يتعلق بالممارسة الدينية للفئة المسلمة النشيطة، فقد جاءت على النحو الآتي:

[1]- Moussa Khedimellah, L'Islam industriel, musulmans et musulmanes dans l'industrie automobile, <http : www.sezamemag.net/l-islam-industriel-musulmans-et-musulamnes-dans-l-industrie-automobile-a709.html>, (consulté : 23/05/2007).

[2]- Xavier Bougarel et Philippe Diallo, " Les travailleurs musulmans à Renault-Billancourt : le repli ", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.7, N° 3 (1991), p. 77.

[3]- Ibid., p. 83

الجدول (6): ممارسة الشعائر الدينية لدى الفئات المسلمة النشيطة (1998–2001).

	كل الشهور	أحيانا	أبدا	المجموع
التجار والحرفيون	13	47	41	(32)100
الإطارات	5	29	66	(41)100
الوظائف الوسيطة	15	37	48	(87)100
موظفون	13	32	55	(161)100
عمال	12	41	47	(252)100
طلبة	12	45	43	(211)100
بدون نشاط	13	45	42	(55)100
المجموع	12	40	48	(842)100

Source : Claude Dargent, Op.cit., p. 27.

نلتمس من خلال المعلومات الواردة آنفا حول الممارسة الدينية لدى الفئات المسلمة النشيطة، تقاربا كبيرا في نسب الممارسة الدينية الدورية وارتفاع نسبة اللاممارسة للشعائر الدينية.

سن المشرع الفرنسي مجموعة من القوانين لمواجهة ظاهرة التمييز العنصري أثناء التوظيف، فالتمييز بسبب الخلفية الإثنية أو العرقية للشخص محظور استنـــادا لنصوص المواد التالية من قانون العمل الفرنسي: المادة (123–1)، المادة (140–2) إلى (4)، المادة (152–1) إلى (3) والمادة (154–1). فحسب هذه القوانين وقوانين الخدمات العامة، يمنع الإشارة إلى الانتماء الديني ضمن الاستمارات الخاصة بالتوظيف[1].

لكن، هل الواقع يعكس روح القوانين والتشريعات المناهضة لأي سلوك ينبذ الآخر بسبب عقيدته أو لون بشرته أو توجهه السياسي والفكري؟

[1]- Valérie Amiraux and Nardissa Leghmizi, The situation of Muslims in France. In: Nicolae Gheorghe and al., Monitoring minority EU member states (Budapest: report of EU monitoring and advocacy program, 2002), p. 95.

تعود الجذور الأولى لدراسة ظاهرة التمييز في سوق العمل بفرنسا إلى التسعينات، من ضمنها التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للاندماج (HCI)*. فقد توصل الباحثون في أحدث تقرير لهم إلى أن: « **مظاهر التمييز، تبرز حين إدراج وكالات التوظيف العناصر التالية: الجنس الأبيض أو عبارة BBR- الأزرق، الأبيض والأحمر- والتي تحيل إلى رغبة المستخدم توظيف الفرنسيين دون غيرهم. وعادة لا يكون التمييز واضحا، وإنما هو نتاج ممارسة المؤسسة ويتم تعزيزه من طرف الباحثين عن العمل ووكالات التوظيف** »[1].

يعتبر التمييز المعترف به بنصوص قانونية، عائقا إضافيا أمام الاندماج الحقيقي للمهاجرين المسلمين في سوق العمل. فاستنادا لتشريعات التمييز المشروع، يمنع المهاجرون من الحصول على العمل في مجالات متعددة أبرزها الوظائف العمومية والصحية، المؤسسات العمومية والعشرات من الوظائف المستقلة في القطاع الخاص[2].

حاول المهاجرون المسلمون في المقابل، إعطاء المجـــال الاقتصـــادي من خلال السلـــع والخدمات صبغة " إسلامية ". فمع بداية الثمانينات، انتشر بيع المواد ذات الصبغة الدينية المستقدمة خاصة من دول المهاجرين الأصلية على نحو بوصلة الصلاة، السجادات، بالإضافة إلى قارورات معبئة بماء زمزم. في نهاية التسعينات، شهد هذا النوع من الاقتصاد انتشارا أوسعا نتيجة اتساع مجالات اختصاصاته وقابليته لدى فئات عديدة خاصة الجيل الثاني من المهاجرين المسلمين. فقد سعى المسلمون من خلال السلع الجديدة الموازنة بين متطلبات الحضارة الغربية وفحوى الدين الإسلامي[3]. ومن جملة المنتجات التي ازدهرت في هذا السياق،

* Haut Conseil à l'Intégration.

[1]- ————, Muslims in the EU : Cities report, <http://www.eumap.org/Topics/minority/reports/eumuslims /background_reports >, (consulted: 3/02/2008).

[2]- Héléne Garner-Moyer, Discrimination et emploi: Revue de la littérature (France: une étude réalisée pour le compte de la DARES, 2003), p. 60.

[3]- Amel Boubekeur, " L'Islam est-il soluble dans le mecca cola ? Marché de la culture islamique et nouveaux supports de religiosité en occident ", Maghreb/Machrek, N°183, pp. 49-51.

مشروب المكة كولا " Mecca Cola " المنتج سنة 2002. فاستنادا للمعطيات الرقمية، بيعت 3 ملايين قارورة بقدرة استيعاب لتر ونصف اللتر في أشهر قليلة وسعت المؤسسة إلى تلبية طلبات المستهلكين التي قدرت ب 16 مليون قارورة[1].

✓ الوضع الاقتصادي للمسلمين في بريطانيا.

يشهد الرأس المال الإسلامي في بريطانيا انتشارا واسعا، يضاهي العديد من المؤسسات المالية العريقة، فقد عرفت البنوك الإسلامية انتشارا ملحوظا في الأوساط المسلمة وغير المسلمة، وذلك بفضل الخدمات التي تقدمها لزبائنها. ويعود فضل بعث هذه المؤسسات لحكومة العمال المنتخبة سنة 1997؛ حيث تم تأسيس أول بنك إسلامي في مدينة بيرمنغام سنة 2004.

يضاف إلى ذلك، قدرة الكثير من المهاجرين المسلمين في بريطانيا على بناء رأس مال مستقل من خلال الأعمال الحرة، فقد تبين أن واحد من خمسة مسلمين يقومون بأعمال حرة مقارنة بواحد من عشرة بالنسبة لبقية البريطانيين و10٪ من التجارة في العاصمة البريطانية، يمتلكها أشخاص من أصول إسلامية. إذ تعتبر صناعة الأغذية، الملابس، الفندقة والمطاعم الأكثر استقطابا للتجار المسلمين[2].

لكن برغم النجاحات المحققة على الصعيد الاقتصادي، تبقى وضعية المسلمين متدنية مقارنة ببقية الإثنيات. فقد تبين حسب نتائج إحصاء 2001 والمسوح الاجتماعية، أن نسبة البطالة لدى المسلمين تزيد ثلاث أضعاف المعدل العام، إذ تبلغ نسبة البطالة في صفوف الباكستانيين والبنغلادشيين 14٪ و16٪ تباعا في مقابل 5٪ لدى البيض[3]. ومن جملة الآراء التي استقاها

[1]- Ibid., p. 58.
[2]- Ehsan Masood, Op.cit., pp. 40-42.
[3]- Tahir Abbas, Muslim Britain communities under pressure (London: Zed Books, 2005), pp.34-35.

الكاتب طاهر عباس (Tahir Abbas) حول البطالة لدى الفئات المسلمة، قول أحدهم: « **تعتبر نسبة البطالة لدى الفئات المسلمة مرتفعة مقارنة بالمجموعات الأخرى، فالشباب المسلم الذي لم يحض بمستوى علمي جيد، يسعى إلى دعم مؤهلاته لضمان وظيفة على عكس أقرانه من البيض. وآخرون يتجهون نحو المهن اليدوية. أما الفئة الأخرى والتي تتمتع بإمكانات أفضل، فإنها تسعى إلى إقامة نشاط مستقل. فقد تنامى الوعي لدى الشباب بضرورة تحقيق التفوق الدراسي بهدف زيادة فرص حصولهم على الوظيفة** »[1].

الشكل (5): معدل التوظيف حسب الديانة في بريطانيا 2004 (٪).

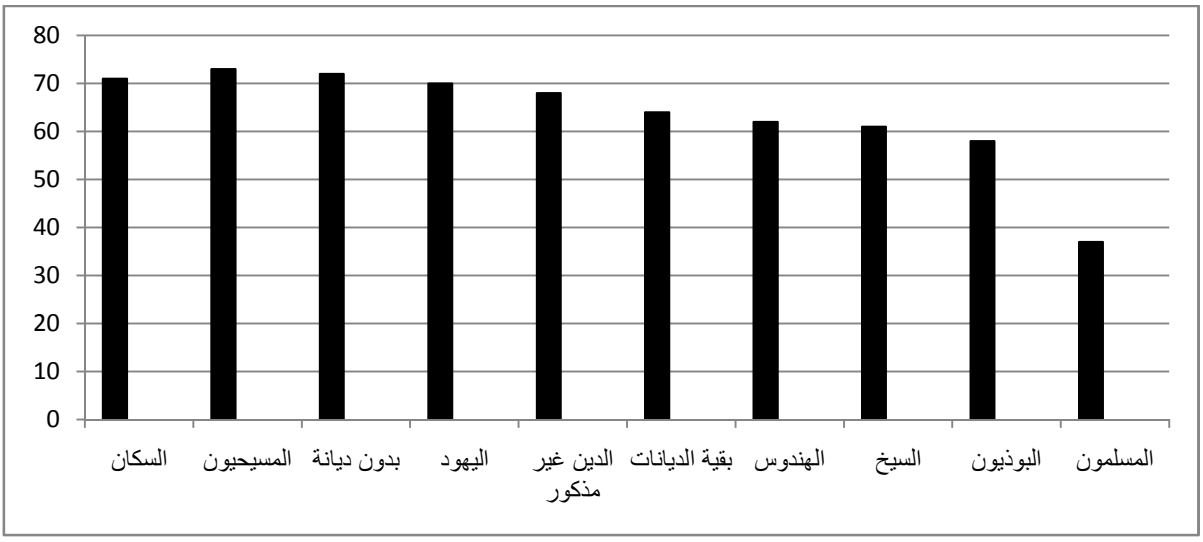

Source : Zamila Bunglawala, Aspirations and reality: British Muslims and the labour market (Budapest: Report of EU monitoring and advocacy program, 2004), p. 19.

يشير الرسم البياني الخاص بمعدل اليد العاملة حسب الديانات المشكلة لتركيبة السكان في بريطانيا إلى بعض الحقائق أبرزها: انخفاض معدل اليد العاملة المسلمة بالموازاة مع بقية الإثنيات، فهي تحتل المرتبة الأخيرة بنسبة 37٪.

[1]- Ibid., p. 35.

الشكل (6): عدم النشاط الاقتصادي عند المرأة في بريطانيا حسب الديانة 2004.

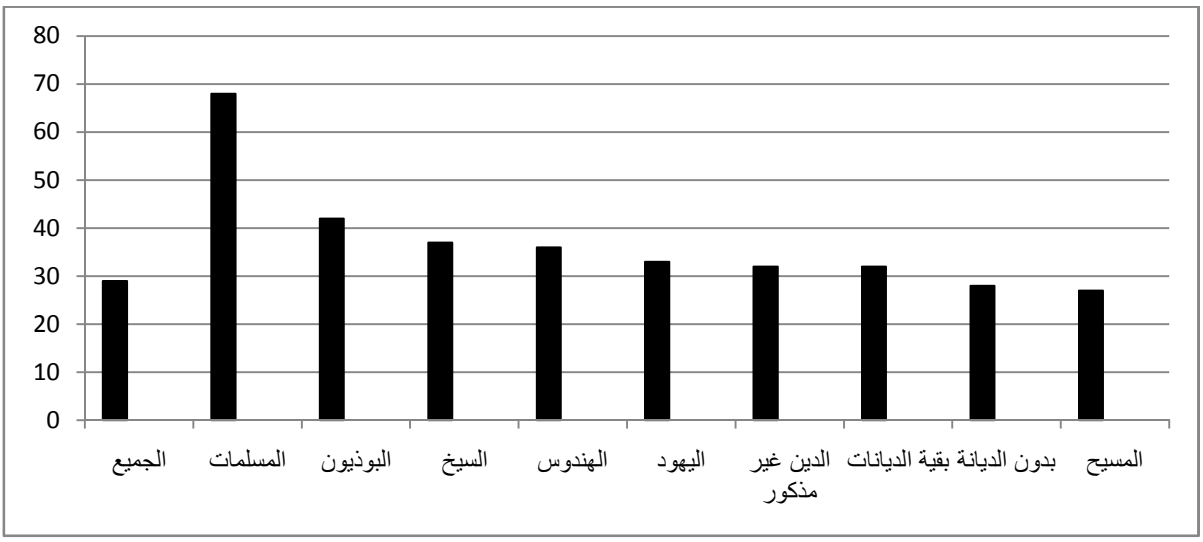

Source : Zamila Bunglawala, Op.Cit., p. 35.

يلاحظ من خلال المعطيات السابقة أن نسبة عدم مزاولة أي نشاط اقتصادي من طرف المـــرأة المسلمة، تعتبر الأعلى مقارنة ببقية الديانات، فهي تحتل الصدارة بنسبة 68٪. ففي الوقت الذي تضاعف فيه نشاط المرأة في بريطانيا من خلال زيادة معدلات العمل بدوام كامل، مازالت المرأة المسلمة تحتل المراكز الأدنى في سلم اندماجها ونشاطها الاقتصادي خاصة في أوساط الجالية الباكستانية والبنغلادشية، اللواتي تقدر نسبة عملهن بدوام كامل 14٪ و9٪ على التوالي[1].

[1]- Ibid., pp. 21-22.

يأتي توزيع المسلمين وغيرهم من الإثنيات حسب الوضع المهني على النحو التالي:

الجدول (7): توزيع الإثنيات في بريطانيا حسب الوضع المهني (2001).

	الديانة غير محددة	المسيح	البوذيون	الهندوس	المسلمون	السيخ	المجموع
الذكور							
المدراء والرؤساء	18	15	33	17	8	12	16
الإداريون	24	24	53	14	12	18	23
الوظائف الوسيطة	9	8	7	11	4	9	8
المؤسسات الصغيرة	10	11	7	15	15	12	11
رؤساء المصالح والوظائف التقنية	11	14		9	7	21	13
الوظائف شبه الروتينية	11	12		17	17	12	12
الوظائف الروتينية	12	13		12			
عدم العمل سابقا/البطالة لفترة طويلة	0	1		2	14	3	1
طلاب بدوام كامل	4	2		3	6		2
المستجوبون	1196	3695	51	375	1031	168	6582
الإناث							
المدراء والرؤساء	14	13	18	19	7	5	13
الإداريون	25	22	6	12	10	13	22
الوظائف الوسيطة	13	12	24	9	4	8	18
المؤسسات الصغيرة	7	9	12	16	10	18	9
رؤساء المصالح والوظائف التقنية	10	11	6	12	8	15	11
الوظائف شبه الروتينية	13	14	6	14	16	13	14
الوظائف الروتينية	11	15		7	20	18	14
عدم العمل سابقا/البطالة لفترة طويلة	2	2		3	5	5	3
طلاب بدوام كامل	5	2	18	9	5	5	3
المستجوبون	1115	5389	54	378	1049	208	8303

Source : Maria O'beine, Religion in England and Wales: finding from 2001 Home Office citizenship survery (London: Report prepared for Home office research, development and statistics directorate, 2004), p. 58.

يلاحظ إجمالا من خلال المعطيات، تدني نسب الاندماج الاقتصادي للمسلمين في مختلف المهن مقارنة بغيرهم من الإثنيات، سواء تعلق الأمر بالذكور أو الإناث.

إن من أهم المعوقات التي تحول دون الاندماج الفعلي للمسلمين في سوق العمل، ظاهرة التمييز العنصري، فوفقا لدراسات عديدة أولت اهتماما بهذا الموضوع، يتمتع البيض بالأولوية في الحصول على وظيفة برغم تساوي مؤهلاتهم مع بقية المرشحين من إثنيات أخرى. وفي نفس السياق، تعد حظوظ المسلمين الأقل مقارنة ببقية الإثنيات : « **فالاختلاف الجوهري بين المسلمين (خاصة البغلادشيون والباكستانيون) وبقية المجموعات غير المسلمة (الهنود على وجه التحديد)، تكمن في الأمثلة التي تبرز بأن الأمر لا يتعلق بأحكام البيض المسبقة الموجهة ضد الكل** »[1]. فلقد تبين أن التمييز العنصري بسبب الدين، يأتي في مقدمة أنواع التمييز اتجاه الفئة المسلمة، إذ يقف حاجزا أمام الحصول على الترقية أو الحفاظ على الوظيفة. ففي سنة 2004، أجرت (BBC) دراسة حول عامل الإثنية وعلاقته بالترشح للحصول على وظيفة، حيث أرسلت 6 سير ذاتية ل 50 شركة، تضمنت معلومات وأسماء وهمية لأشخاص من أصول افريقية، مسلمة وأوروبية (بيض).

– ما يقرب من ربع الطلبات المتعلقة بالمرشحين البيض (جيني هوكس Jenny Hughes وجون أندروس John Andrews)، تلقت إجابة لإجراء المقابلة.

– قدرت نسبة إجابة المرشحين من الأصول الإفريقية (وينكا أولاتندو Yinka Olatundo وأبو أولاسمي Abu Olasemi)، 13٪.

[1]- ————, Muslims in the EU: Cities report, <http://www.eumap.org/Topics/minority/reports/eumuslims/background_reports >, (consulted: 3/02/2008).

– أما المرشحين المسلمين (فاطمة خان Fatima Khan وناصر حنيف Nasser hannif)، فلم تتجاوز نسبة قبولهم 9٪.

عقب البروفسور محمد أنور، الباحث في العلاقات الإثنية بجامعة ووريك (Warwick University)، على هذه النتائج بقوله: « **أتصور أن هناك تحولا من التمييز العنصري إلى نوع من التمييز الديني أو الثقافي** »[1]. كما أرجع البرنامج الأوروبي للمراقبة والدفاع (EUMAP)* سبب التمييز الممارس ضد المسلمين إلى عوامل متباينة في مقدمتها: الكليشيهات السلبية، الأحكام المسبقة، الجهل والكراهية.

إلى وقت قريب، افتقدت بريطانيا إلى قوانين ردعية للحد من ظاهرة التمييز الديني. لكن مع تزايد مظاهر هذا السلوك، لجأت الحكومة البريطانية سنة 2000 إلى تبني تعليمات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالمساواة في المعاملة في أماكن العمل. وابتداءا من ديسمبر 2003، كان لزاما على المستخدمين اعتماد السبل المدعمة لمواجهة التمييز الديني في أماكن العمل؛ حيث خولت هذه الإجراءات الطعن في حالات التمييز الديني.

إن من أهم الملاحظات التي يمكن بلورتها بعد الإطلاع على الوضع الاقتصادي للمسلمين في فرنسا وبريطانيا:

- ارتفاع معدل البطالة في صفوف المسلمين في كلتا الدولتين.
- عدم قدرة الجيل الثاني تحسين الصورة النمطية عن المهاجر المسلم بكونه عامـــلا يفتقر إلى المؤهلات، بالرغم من الفرص المتاحة في الحصول على أعلى الشهادات العلمية، الالتحاق بكبرى الجامعات وتمتعهم بكامل الحقوق المدنية، فلقد عبرت إحدى الباحثات

[1]- _____, Shocking racism in jobs market, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/business/3885213.stm>, (consulted: 13/03/2007).

* European Monitoring and Advocacy Program.

في علم الاجتماع من أصول مغاربية عن هذه الوضعية بقولها: « **شعرت بكوني مواطنة فرنسية، عند الانتقال إلى العيش في كيبك Québec بكندا. فلقد قضيت 24 سنة في فرنسا ساعية إلى الاندماج وملزمة على تبرير مواقفي لسبب واحد، أنني ابنة مهاجر** ».[1]

- الصعوبة الكبيرة التي يواجهها المسلمون للاندماج في سوق العمل الفرنسي والبريطاني بسبب التمييز الديني والثقافي.

المطلب الثالث: التواجد الثقافي والمؤسسي.

✓ التواجد الثقافي والمؤسسي للمسلمين في فرنسا.

يعتبر التعليم من أهم أدوات صياغة الهوية الثقافية والحضارية للأمم، إذ تستطيع الدولمن خلال السياسات التعليمية بلورة مجتمع يتوافق مع رؤى وتطلعات القيادات الحاكمة وتمرير رسائل فكرية وثقافية، يصعب تبليغها بوسائل أخرى.

أولت فرنسا انطلاقا من هذه الرؤيا اهتماما بالغا بالتعليم قصد تنمية المجتمع الفرنسي وتحقيق اندماج فعلي لمختلف شرائحه من ضمنها شريحة المهاجرين. إذ يعتبر مبدأ مجانية التعليم وإجباريته إلى سن محددة من أهم الأسس التي تقوم عليها المدرسة الفرنسية الحديثة، حيث شهد سن إجبارية التمدرس تطورا على مراحل متتالية[2]:

– قانون 1882 الخاص بإجبارية التمدرس إلى سن 13 سنة.

[1]- Myriam Laabidi, " Mon pays, n'as-tu pas honte ? ", Courrier International, N°814 (Du 8 au 14 Juin 2005), p. 15.
[2]- Pierre Merle, "Démonstration ou accroissement des inégalités scolaires ? L'exemple de l'évolution de la durée des études en France (1988-1998)", Population, Vol.57, N°4.5 (2002), p. 336.

- قانون 1936 الخاص برفع سن التمدرس إلى 14 سنة.

- قانون بارتوان (Berthoin) الخاص بإجبارية التعليم إلى سن 16 الصادر في 6 جانفي 1959.

إلى جانب هذا الإجراء الأساسي الموجه لصالح الجميع، اعتمدت فرنسا مجموعة تدابير خاصة بالمهاجرين[1] :

أ سياسة الاستقبال والإدماج المدرسي: هي إجراءات معتمدة منذ 1970 لصالح أبناء المهاجرين المستفيدين من قانون جمع الشمل العائلي، حيث يتم إدراجهم مبدئيا في أقسام تحضيرية، تليها أقسام الاستقبال، ليتم في المرحلة الأخيرة إدماجهم في الأقسام التعليمية التي تتلاءم مع أعمارهم ومستواهم الدراسي.

ب سياسة دعم المناطق المحرومة: تقوم هذه السياسة على مبدأ تأسيس مناطق التعليم ذات الأولوية (ZEP)* المعتمدة بشكل رسمي منذ 1990 بالموازاة مع سياسات المدينة. إذ تعتبر إحدى الأدوات المهمة للاندماج المدرسي، لصالح التلاميذ الأجانب وجميع الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية عينها.

فما هي وضعية المسلمين من الناحية التعليمية، في ظل الإجراءات المنتهجة من قبل فرنسا؟ وما هي أهم الصعوبات التي يواجهها المسلمون في المدرسة الفرنسية؟

[1]- Françoise Lorcerie, "Scolarisation des enfants d'immigrés : états des lieux et état des questions en France", Confluences méditerranée, N°14 (Printemps 1995), pp. 28-29.
* La Zone d'éducation Prioritaire.

قبل الخوض في واقع التحصيل العلمي للمهاجرين المسلمين من الجيل الثاني والثالث، نتطرق إلى مستوى التحصيل عند الجيل الأول حسب مختلف الإثنيات، استنادا إلى الإحصاء السكاني لسنة 1999.

الجدول (8): المستوى الدراسي للمهاجرين المتراوح أعمارهم ما بين 30–49 سنة.

	بدون شهادة/مستوى المدرسة الابتدائية	المستوى الثانوي/ الشهادات المهنية	شهادة التعليم العام (الباكالوريا)	المستوى الجامعي	المجموع
بلد المنشأ					
الجزائر	45	32	8	15	100
المغرب	53	22	9	16	100
تونس	48	28	9	15	100
الدول الإفريقية	34	24	15	27	100
تركيا	70	18	6	6	100
المهاجرون	41	27	11	21	100
السكان من غير المهاجرين	21	42	14	23	100
مجموع السكان	22	41	14	23	100

Source : ————, Muslims in the EU: Cities report, <http://www.eumap.org/Topics/minority/reports/eumuslims /background_reports >, (consulted: 3/02/2008).

استفاد المهاجرون المسلمون من الجيل الثاني والثالث من ظروف تعليمية أفضل مقارنة بالجيل الأول، الذي عايش ظروفا مغايرة أفرزتها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لكن بالرغم من ذلك، تشير المعطيات الإحصائية إلى تدني مستوى التحصيل العلمي عند هؤلاء الشباب بالمقارنة مع بقية السكان. فلقد توصلت إحدى الدراسات الصادرة عن مركز الدراسات والبحوث الخاص بالمهارات (Centre d'études et de recherches sur les qualifications)، إلى النتائج التالية:

الجدول (9): مستوى التحصيل العلمي عند الشباب من أصول مهاجرة في فترتين مختلفتين 1992 و 1998.

	أوروبا الشرقية		المغرب العربي		إفريقيا		شرق آسيا		تركيا		الأبوين ولدا بفرنسا	
تاريخ الدخول للحياة العملية	1992	1998	1992	1998	1992	1998	1992	1998	1992	1998	1992	1998
آخر شهادة متحصل عليها (٪)												
بدون شهادة/المرحلة المتوسطة/شهادة التعليم المهني	3 9 25	1 5 15	5 15 27	2 8 24	6 11 19	3 11 17	2 7 18	6 11 19	21 43 21	6 13 38	3 9 18	1 4 12
الشهادة المهنية/شهادة التعليم المهني (BEP/CAP)	22	28	15	22	8	28	15	13	10	24	21	23
بكالوريا عامة	7	8	6	11	7	12	13	10	1	3	6	9
بكالوريا تقنية	14	16	9	11	13	10	14	10	1	10	13	16
بكالوريا + 2 أو أكثر	20	27	23	22	36	19	31	23	3	6	30	35
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : Roxane Silberman et Irène Fournier, "Jeunes issus de l'immigration : une pénalité à l'embauche qui perdure…", Bref, N°226 (Janvier 2006), p. 2.

يلاحظ من خلال المعلومات المذكورة في الجدول، أن غالبية الشباب المسلم يكتفون بمستويات تعليمية دنيا وذلك من خلال الاكتفاء بالحصول على الشهادة المهنية أو شهادة التعليم المهني. وفي السياق ذاته، نلاحظ وجود فروقات واضحة بين المسلمين باختلاف إثنياتهم، إذ يتمتع المسلمون من المغرب العربي ودول إفريقيا بمستوى علمي أفضل من المسلمين الأتراك الذين لا تتجاوز نسبتهم 6٪ في المرحلة الجامعية.

يرجع الباحثون أحد أسباب تدني المستوى العلمي عند الشباب المسلم إلى أوضاعهم الاجتماعية، الاقتصـــادية والتمركز الجغرافـــي في المناطق المحرومـــة. فاستنادا لدراسة قامت بها كاترين

بارتون (Catherine Bathron) في منطقة فرساي Versailles، وجدت أن الطلبة من أصول أجنبية يتمركزون خاصة في المدارس التي تقطنها الفئة العمالية[1].

يواجه المسلمون في فرنسا صعوبات أخرى متعلقة بالهوية الدينية للمرأة المسلمة، فقد واجهت المهاجرات المتحجبات مشاكل عديدة في ظل حظر جميع الرموز الدينية داخل المؤسسات التربوية الفرنسية.

وتعود البوادر الأولى لقضية الحجاب بفرنسا إلى سنة 1989، ففي هذا التاريخ منعت طالبتين مسلمتين من مزاولة الدراسة في مؤسسة قابرييل–هافيز Gabriel-Hafez التعليمية بمنطقة واز Oise بحجة ارتدائهما الزي الإسلامي " الحجاب ". أثارت هذه القضية جدلا واسعا في الأوساط المختلفة، بين فئة معارضة وأخرى مساندة، الأمر الذي أدى بوزير التربية آنذاك ليونان جوسبان (Lionel jospin) إلى الفصل في الموضوع من خلال الدعوة إلى الحوار[2].

برزت القضية مجددا على الساحة الإعلامية في ظل معطيات داخلية وخارجية متباينة، فبينما انحصر مجالها في سنتي 1989 و 1994 في نطاق المدرسة، اتسع الموضوع سنة 2003 ليشمل مجالات أخرى، حيث اعتبر الحجاب قضية رأي عام وأضحى النقاش حول مدى شرعية ارتداءه في أماكن العمل[3].

تبنى المهاجرون المسلمون على مرحلتين جملة من الممارسات والسلوكات للتعبير عن هويتهم الثقافية والدينية، وذلك بهدف الحفاظ على خصوصيتهم الثقافية وانتمائهم الجماعي[4]:

---

[1]- _____, Muslims in the EU: Cities report, <http://www.eumap.org/Topics/minority/reports/eumuslims/background_reports >, (consulted: 3/02/2008).

[2]- Nicolas Weil, "L'affaire du foulard : une décennie de débats entre intellectuels", Le Monde dossiers et documents, N°348 (Décembre 2005), p. 6.

[3]- Rémy Leveau et Khadija Mohsen-Finan, Musulmans de France et d'Europe (Paris: CNRS Editions, 2005), pp. 118-119.

[4]- Jocelyne Cesari, Être Musulman en France: associations, militants et mosquées (Paris: Editions Karthala et IREMAM, 1994), pp. 35-38.

1. المرحلة الأولى الممتدة من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى السبعينات: تجنب المسلمون خلال هذه المرحلة إبراز الرموز الدينية في الأماكن العامة، بل اكتفوا بالتعبير عن هويتهم الدينية والثقافية في النطاق الضيق من خلال إقامة مصليات في مخازن الدكاكين أو المقاهي.
2. المرحلة الثانية الممتدة من السبعينات إلى يومنا هذا: أدى تغير موقف المهاجرين المسلمين إزاء الهجرة بالانتقال من وضعية المهاجر المؤقت إلى المقيم والتحاق بقية أفراد العائلة، إلى تبني سلوك مغاير اتجاه الممارسات الدينية. فقد سعى المسلمون إلى خلق آليات للتعبير عن الرموز الدينية على نحو المساجد، المصليات والجمعيات التي شكلت أداة مهمة في الدفاع عن حقوقهم وآلية تربوية فعالة. فقد أحصت الدراسات وجود أكثر من 1000 مؤسسة إسلامية ناشطة على الأراضي الفرنسية، إذ يعود تاريخ بعض هذه الجمعيات إلى بداية القرن العشرين، على نحو جمعية الأخوة الإسلامية المؤسسة سنة 1907، والتي سعت إلى تحقيق التضامن والتآخي بين المسلمين، حماية الطلبة الجدد، مساعدة الطلبة المرضى والمعوزين وتقديم الخدمات في حال الوفيات، كما شاركت هذه الجمعية في التحضير لأعمال مؤتمر المسلمين في أوروبا سنة 1953 المنعقد بجنيف[1].

تبنت الحكومة الفرنسية هيئة إسلامية وطنية ممثلة لجميع المسلمين على أراضيها، بغرض مراقبة الجمعيات الإسلامية والمساجد. ففي سنة 1990، تأسست النواة الأولى للمجلس الإسلامي الفرنسي*، تحت مسمى مجلس التفكير في الإسلام في فرنسا* الذي أثمر تأسيس العديد من المعاهد الخاصة بتكوين الأئمة والتعريف بالدين

[1]- Moustapha Diop et Riva Kastoryano, "Le mouvement associatif islamique en Ile-de-France", Revue européenne des migrations internationales, Vol.7, N°3 (1991), p. 93.

* Le Conseil Français du Culte Musulman (CFCM).

* Le Conseil de réflexion sur l'Islam de France (CORIF).

الإسلامي. في 19 و 20 ديسمبر 2002، اجتمعت غالبية الجمعيات الإسلامية برئاسة نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkosy) بغرض إنشاء المجلس الإسلامي الفرنسي بعضوية مسجد باريس، اتحاد الجمعيات الإسلامية* والفدرالية الوطنية للمسلمين في فرنسا*[1]، ليتم الإعلان الرسمي عن هذه الهيئة بتاريخ 03 ماي 2003.

يضم المجلس الإسلامي الفرنسي أعضاءا ممثلين عن مختلف الجمعيات الإسلامية، وفق التوزيع الآتي حسب ما تم الاتفاق عليه سنة 2005 [2]:

- الفدرالية الفرنسية لمسلمي فرنسا: 19 مقعدا (+3) و 9 أو 10 مناطق.
- اتحاد الهيئات الإسلامية في فرنسا: 10 مقاعد (−3) و 6 أو 7 مناطق.
- المسجد الكبير في باريس: 10 مقاعد (+4) ومنطقة واحدة.
- لجنة تنسيق المسلمين الأتراك في فرنسا: مقعد واحد (−2) و4 مناطق.

وجهت للمجلس الإسلامي الفرنسي الكثير من الانتقادات برغم الأهداف المعلنة عند تشكيله والساعية إلى توحيد صفوف المسلمين وضمان مصالحهم. فقد أعيب عليه عدم تمثيله لجميع الإثنيات المسلمة في فرنسا إلى جانب منافاته لقواعد الديمقراطية في تسيير شؤونه[3].

✓ التواجد الثقافي والمؤسسي للمسلمين في بريطانيا.

يقدر عدد المتمدرسين المسلمين في بريطانيا بأكثر من نصف مليون شخص، موزعيـــن

* Union des Organisations Islamiques de France (UOIF).
* La Fédération Nationale des Musulmans de France (FNMF).

[1]- Denise Helly, Pourquoi créer une instance unitaire musulmane en Belgique, Espagne et France ?, <http: //im.metropolis.net/research-policy/research-content/Bilas_02_05/Helly_instance_musulmane_2005.pdf>, (consulté: 27/04/2007).

[2]- Antoine Sfeir et Julie Coste, "Le conseil Français de culte Musulman à l'épreuve du temps", Homme et immigration, N°1259 (Janvier/Février 2006), pp. 45-47.

[3]- Ibid., p. 49.

على المراحل التعليمية المختلفة، فقد « **اعتبر المسلمون في بريطانيا التعليم مجالا مهما للنضال من أجل المساواة وفرصة لتأكيد الهوية** »[1].

يتمتع النظام التعليمي البريطاني بخصائص عديدة، أبرزها الانفتاح الكبير أمام الخصوصية الثقافية والدينية لمختلف الفئات الاجتماعية، فقد اعتمدت بريطانيا جملة من الإجراءات والسياسات في سبيل تلبية حاجات المهاجرين رغبة في استيعاب الاختلافات وتقليصها. فإمكانية اختيار المؤسسة التعليمية أمام المهاجرين المسلمين، تعتبر متاحة وممكنة.

على إثر ذلك، يفضل غالبية المسلمين التوجه للمدارس الأهلية التابعة لرقابة السلطة التعليمية المحلية*، أما البعض الآخر، فيستأثر المدارس المسيحية لاعتمادها مبدأ عدم الاختلاط، توفير مستوى علمي جيد والتمتع بسمعة أكاديمية[2]، أما الفئة الثالثة، فتتجه للمدارس الإسلامية التي يعود تاريخ تأسيسها إلى بداية الثمانينات مع إنشاء أول مدرسة إسلامية في لندن[3]، ليبلغ تعدادها اليوم أكثر من 140 مدرسة خاصة في مجملها، باستثناء سبع مدارس تتلقى الدعم المادي من طرف الحكومة*، نظير حصول 36 مدرسة يهودية و7000 مدرسة مسيحية على التمويل العام. أما بقية المدارس الإسلامية، فتعتمد في الحصول على مداخيلها على المساجد، التمويل من قبل الأشخاص والرسوم المدفوعة من طرف أولياء التلاميذ.

---

[1]- Humayum Ansari, Op. cit., p. 298.

* Local Education Authority (LEA).

[2]- Tufyal Choudhury and al., Muslims in the UK: policies for engaged citizens (Budapest: report of EU Monitoring and Advocacy program, 2005), pp. 119-122 and 182.

[3]- ————, The needs of Muslim children can be met only through Muslim schools, <http://www.guardian.co.UK/society/2002/may/22/publicvoices1>, (consulted: 13/04/2007).

* ثانوية الهجرة في بيرمنغام، ثانوية فيفرسام (Feversham) في برادفورد، مدرسة قاتون (Gatton) الابتدائية في لندن، مدرسة توحيد الإسلام للبنات في بلاك بورن و مدرسة أفنيو (The Avenue) الابتدائية في لندن.

للإطلاع على مستوى التحصيل العلمي لدى المسلمين في بريطانيا، ندرج الرسم البياني التالي المتضمن لنسبة الطلبة حسب انتمائهم الديني وفق نتائج الإحصاء العام لسنة 2001.

الشكل (7): نسب الطلبة المتراوح أعمارهم ما بين 16–24 سنة حسب الإحصاء العام 2001.

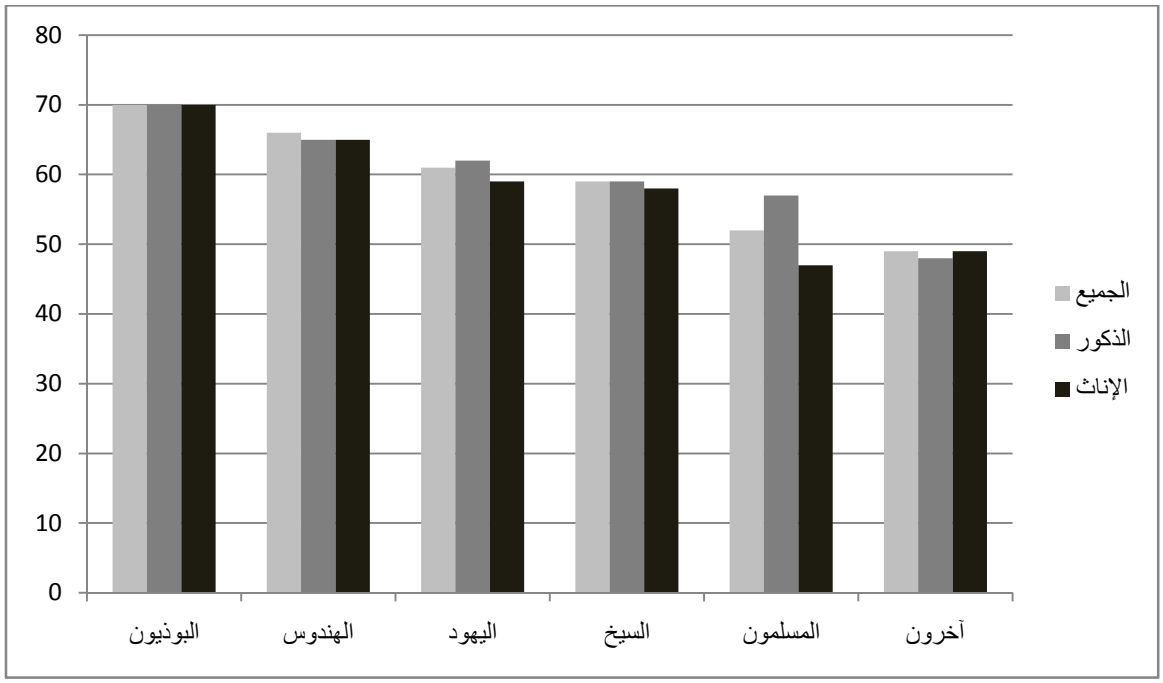

Source : Serena Hussein, Op. cit., p. 10.

يلاحظ من خلال المعلومات الواردة آنفا، أن هناك تقاربا في معدلات المتمدرسين بالنسبة لمختلف الطوائف الدينية. لكن السؤال الذي يطرح في هذا المقام، هل تعكس هذه النسب مستوى ونوعية التحصيل العلمي لدى الفئات المسلمة؟

خلصت مختلف البحوث والدراسات التي اهتمت بمسألة التعليم لدى الفئة المسلمة في بريطانيا، إلى نتيجة مفادها أن الطلبة المسلمين يعتبرون الأقل حظا في الحصول على مؤهلات أكاديمية عليا. فقد تبين أن 27٪ من الذكور الباكستانيين و40٪ من الإناث، لا يمتلكون أي مؤهل علمي لأسباب مختلفة أبرزها: انخفاض المستوى العلمي لدى الأولياء، الظروف الاقتصـــادية الصعبة

لأغلبية المهاجرين، التمييز الديني وظاهرة الإسلامفوبيا، عدم الاعتراف بالهوية الإسلامية للطلاب والشعور بالإحباط الناجم عن عدم التوافق بين قيم المدرسة والقيم العائلية[1].

تبنى المسلمون في بريطانيا على غرار المسلمين في فرنسا، مجموعة من المؤسسات كوسيلة للتعبير عن الهوية الدينية والإثنية. وتأتي المساجد في مقدمة هذه المؤسسات باعتبارها أحد أهم رموز الدين الإسلامي، حيث تم تأسيس أول مسجد في بريطانيا سنة 1887 من قبل الانجليزي المعتنق للإسلام وليام عبد الله القيوم (William AbdulAllah Quilliam)، في مدينة ليفربول Liverpool. كما قام سنة 1889، بتأسيس مركز إسلامي بفضل إعانة مالية تلقاها من طرف سلطان أفغانستان.

في 1940، شيدت الحكومة البريطانية أول مسجد رسمي على أراضيها، تلاها في مرحلة لاحقة بناء العديد من المساجد والمراكز الإسلامية أهمها المركز الثقافي الإسلامي والمسجد المركزي بلندن المؤسسين سنة 1977، بدعم مالي سعودي قدر ب 6,5 مليون جنيه إسترليني[2].

سعى المسلمون أيضا إلى خلق آليات موازية للمجتمع المدني لضمان حقوقهم والتعبير عن مطالبهم، فما طبيعة هذه المنظمات؟ وهل تعتمد اتجاها دينيا فقط؟ وهل يؤدي الاختلاف الإثني والمذهبي إلى خلق نوع من الانقسام بين هذه المنظمات؟

تشكل المنظمات ذات الطابع الديني السمة الغالبة على النشاط الجمعوي لدى المهاجرين المسلمين، مقارنة بغيرهم من المجموعات الدينية. كما تشكل الاختلافات العقدية والسياسية خلفية مهمة في بلورة هذه المؤسسات وتحديد اتجاهاتها وأهدافها[3].

---

[1]- Tufyal choudhury and al. Op. cit., p. 137.
[2]- Ehsan Masood, Op. cit., p. 14.
[3]-Jhon Rex, "Ethnic mobilisation in Britain", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.10, N°1 (1994), pp. 26-27.
* The Islamic Foundation.

فقد استطاع المسلمون وفق هذه الرؤيا، تأسيس العديد من الهيئات الفاعلة في المجتمع البريطاني، حيث يعود تاريخ إنشاء أول هيئة مسلمة سنة 1934، تلتها مبادرات أخرى على نحو رابطة الأطباء المسلمين (1968)، اتحاد المنظمات الإسلامية (1970)، إلى جانب المؤسسات التالية:

أ المؤسسة الإسلامية*: تأسست سنة 1973 بمدينة ليسستر Leicester، تعد إحدى المؤسسات البحثية الرائدة بفضل الخدمات التي توفرها لجميع أفراد المجتمع البريطاني. تضم عدة مراكز بحثية في مختلف المجالات العلمية، حيث استطاعت تحقيق عدة انجازات: إصدار أكثر من 300 كتاب/ تحفيز الحوار بين المسلمين وغيرهم/ تأسيس معهد للتعليم العالي بماركفيلد Markfield سنة 2000 [1].

ب مجلس مسلمي بريطانيا *: يعتبر مجلس مسلمي بريطانيا من أهم المؤسسات الإسلامية في بريطانيا، باعتباره يجسد المظلة التي تنضوي تحتها العديد من الهيئات الإسلامية. افتتح في 23 نوفمبر 1997، بعد مشاورات طويلة بين ممثلي 250 منظمة إسلامية. فالهدف الأساسي من وراء تأسيس هيئة تمثيلية مسلمة، يكمن في الرغبة في تنسيق الجهود بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. فقد أثمر اجتماع المنظمات الإسلامية المنعقد في أفريل 1994، إلى اعتماد ورقة عمل تقضي بالتوافق الإسلامي حول القضايا الوطنية وخلق لجنة مستقلة، تعنى بدراسة المشاكل التي تواجه المسلمين. إذ أجرت سبرا للآراء بغية الإجابة عن السؤال التـــالي: هل تعتقد أن هناك حاجة لمضاعفة الجهود قصد تحقيق الوحدة والتنسيق

[1]- _____, The Islamic foudation: contributing to a better tomorrow, <http://www.islamic-foundation.org.uk/foundation%20intro.pdf>, (consulted: 20/05/2007).
* The Muslim Council of Britain.

بين المسلمين؟ فأسفرت النتيجة عن مساندة 96٪ من المستجوبين فكرة تنسيق الجهود وتظافرها بين جميع الأطياف المسلمة المقيمة في المجتمع البريطاني.

يهدف المجلس إجمالا إلى تحقيق الغايات التالية[1]:

- تعزيز التوافق، التعاون والوحدة بشأن القضايا المشتركة.
- تشجيع الجهود المبذولة في سبيل تحقيق مصالح المسلمين.
- العمل من أجل تصحيح صورة المسلمين والإسلام.
- العمل من أجل القضاء على اللامساواة وأشكال التمييز التي يواجهها المسلمون.
- توطيد العلاقات مع المجتمع المحلي والبريطاني.

المبحث الثاني: سياسات الهجرة في فرنسا وبريطانيا.

تبنت كل من فرنسا وبريطانيا مجموعة قوانين وسياسات نظير ظاهرة الهجرة، حيث واكبت هذه الإجراءات التطورات الحاصلة في الدولتين على جميع الأصعدة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. فهي نتاج التفاعل الاجتماعي والسياسي مع الهجرة كظاهرة والمهاجر كشخص أجنبي، ما لبث أن أصبح مواطنا له أهميته ضمن التركيبة السكانية. فقد أضحت ظاهرة الهجرة بالنسبة لفرنسا وبريطانيا، تشكل مسألة حساسة وذات خصوصية نتيجة شحنتها الإيديولوجية والعاطفية والنقاش الذي تثيره في الأوساط السياسية.

[1]- Ibid.

المطلب الأول: تطور سياسات الهجرة في فرنسا وبريطانيا.

✓ تطور سياسات الهجرة في فرنسا.

واجه المسؤولون الفرنسيون صعوبات كبيرة في بلورة سياسات خاصة بالهجرة منذ 1945، وذلك نتيجة صعوبة ضبط واستيعاب هذه المسألة. فقد كان واضحا أن هناك فارق بين المشاكل الناجمة عن الهجرة والقرارات المتخذة في هذا السياق. فما هي أهم السياسات المعتمدة وظروف اعتمادها؟

لم تتبن فرنسا قبل الحرب العالمية الأولى أي قرار أو سياسة متعلقة بالهجرة باستثناء بعض الإجراءات المحتشمة التي جاءت كرد فعل على وضع اقتصادي متدهور (الركود الاقتصادي لسنة 1880) أو وضع سياسي غير مستقر (الوضع السياسي غير المستقر مع بداية 1890). خلال فترة ما بين الحربين العالميتين، أثارت مسألة الهجرة والمهاجرين نقاشا واسعا بفعل آثار الأزمات الاقتصادية، ارتفاع معدلات البطالة، حالة التشنج العالمي وتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين[1]. فقد تزايد شعور الكراهية اتجاه المهاجر لدى الطبقات العمالية الوسطى خاصة لدى التجار والحرفيين، الذين استطاعوا بفضل حركتهم الاحتجاجية منذ 1934، إلزام السلطات إصدار مرسوم يقضي بإخضاع الحرفيين والأجانب لنظام البطاقات ومنع جميع الأجانب المجنسين شغل مناصب الوظيف العمومي حتى اكتمال 10 سنوات[2].

انتهجت فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية سياسة الباب المفتوح أمام المهاجرين لحاجتها لليد العاملة. ففي 2 نوفمبر 1945، صدر قرار يقضي بتأسيس المكتب الوطني للمهاجرين

[1]- Lucienne Germain et Didier Lassalle, Les politiques de l'immigration en France et Royaume-Uni: perspectives historiques et contemporaines (Paris: L'Harmattan, 2006), pp. 5-6.
[2]- Marie-Claude blanc-Chaléarc, Op.cit., pp. 40-41.

(ONI)*، الذي أوكلت إليه مهمة استقدام العمال الأجانب وعائلاتهم ابتداء من سنة 1946؛ لكن سرعان ما تقلص دوره وانحصر في عملية التسوية القانونية لأوضاع المهاجرين بفعل انتقالهم إلى فرنسا دون اللجوء إليه.

عرفت سياسات الهجرة خلال السبعينات منحا جديدا، أفرزته المعطيات والتطورات الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي. حيث كانت البداية بإصدار تعليمة مارسلان–فانتاني (Marcellin-Fontanet) بتاريخ 23 فيفري 1972 والرامية إلى إيقاف جميع الإجراءات الخاصة بتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين. تلاها قرار إيقاف الهجرة بتاريخ 5 جويلية 1975، باعتماد سياسة مراقبة الدخول إلى الأراضي الفرنسية ومراقبة الوضعية القانونية للمهاجرين بغرض طرد المخالفين[1]. فمنذ هذا التاريخ، بدأت ترتسم معالم سياسة خاصة بالمهاجرين بغية معالجة واقع اجتماعي واقتصادي متدهور، حيث تجسد الحل بالنسبة للسياسيين في ضرورة عودة المهاجرين إلى أوطانهم مقابل محفزات مادية (بلغت 10000 فرنك فرنسي).

لكن بالرغم من ذلك، لم تنجح هذه القرارات في وضع حد للمهاجرين، الذين أضحوا يشكلون واقعا ملموسا، يستدعي تناوله وفق رؤية جديدة أكثر فاعلية وموضوعية. فالوضع القانوني والاجتماعي للمهاجر، لم يعد يرتسم عند الحدود الاقتصادية، وإنما تعداه ليصبح قضية وطنية متداولة في الأوساط كلها من ضمنها الإعلامية والأكاديمية نتيجة النزاعات داخل المؤسسة (الإضراب، النضال لأجل القضاء على الأحياء القصديرية، إضراب المهاجرين غير الشرعيين عن الأكل وبداية تحرك الجيل الثاني)[2].

تصدر سنوات الثمانينات، إصدار عفو حكومي تعلق بتسوية وضعية المهاجرين غير الشرعيين

* Office National d'Immagration.

[1]- Jacque Voisard et Christiane Ducastelle, Op.cit., pp. 55-57.

[2]- Catherine Withol de Wenden, "L'immigration, objet du débat politique", Confluences méditerranée, N°14 (Printemps 1995), p. 68.

الذين بلغ عددهم خلال سنتين ونصف (ابتداء من 1981) 90000 مهاجر[1]. كما قامت السلطات الفرنسية بوضع شروط للإقامة على أراضيها، تمثلت في حيازة عقد العمل وامتلاك موارد مالية كافية. في السياق ذاته، باشرت الجهات المعنية نقاشا واسعا حول المواضيع المتعلقة بالمهاجرين على نحو الاختلافات القيمية، التساؤل حول الهوية الفرنسية، المواطنة، المساواة في الحقوق والحق في الاختلاف، التماثل الفردي أو الطائفية (Communautarisme) كأداة لتحقيق الاندماج، فتح الوظيف العمومي للمهاجرين أو تبني سياسة التمييز الايجابي، مكانة الإسلام في فرنسا وأوروبا، تشديد مراقبة الحدود أو اعتماد مبدأ الحصص، وقد تطورت هذه الطروحات في كنف وجهات نظر متباينة بين اليمين واليسار الفرنسي[2]. ولكن إجمالا، اتفقت مختلف الحكومات الفرنسية منذ 1983 على فلسفة واحدة، مفادها: « **الحد من الهجرة لضمان الاندماج الصحيح للمهاجرين المتواجدين على أراضيها** »[3].

في سنة 1993، أعلنت حكومة بالادور (Balladur) عن ثلاث مشاريع خاصة بسياسات الهجرة، أهم ما ورد فيها من إجراءات:

– تحديد شروط التواجد على الأراضي الفرنسية: سعى المشروع بهذا الخصوص إلى التأكيد على النصوص السابقة والحرص على تطبيقها، إلى جانب إضافة المادة الرابعة التي تنص على أن حصول المهاجر على رخصة الإقامة المؤقتة مرات عدة، لا يعني بالضرورة تسوية وضعيته القانونية[4].

– لم الشمل العائلي: أدرجت لهذا الإجراء شروطا جديدة، تمثلت في:

[1]- James H.Hollifield, "Migrants ou citoyens: la politique de l'immigration en France et aux États-Unis", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.6, N°1 (1990), p. 172.
[2]- Catherine withol de Wenden, Op. cit., p. 69.
[3]- Marie-Claude Blanc-Chaléarc, Op.cit., p. 85.
[4]- Jacqueline Costa-Lascoux, "Continuité ou rupture dans la politique française de l'immigration: les lois de 1993", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.9, N°3 (1993), p. 237.

- شرط الإقامة على الأراضي الفرنسية منذ سنتين.
- لم الشمل الأسري بالنسبة لجميع أفراد العائلة، إلا في حال عدم التوافق مع مصلحة الأطفال.
- اشتراط الحصول على موافقة رئيس بلدية مكان الإقامة.
- التواجد بالأراضي الفرنسية في مدة أقصاها 6 أشهر بعد صدور القرار[1].

ابتداء من 1998، شهدت سياسة الهجرة بفرنسا مسارا جديدا بفضل القوانين الجديدة التي أضحت تمنح امتيازات خاصة لأصحاب الكفاءات العلمية والإمكانات الاقتصادية في أولويتهم للحصول على التأشيرة[2].

✓ تطور سياسات الهجرة في بريطانيا.

شهدت بريطانيا على غرار بقية الدول الأوروبية تدفقا كبيرا للمهاجرين من مختلف مناطق العالم، شملت المرحلة الأولى ايرلندا والدول الأوروبية، ثم منطقة الكراييب، شرق آسيا وإفريقيا في مرحلة لاحقة.

مرت سياسات الهجرة في بريطانيا بثلاث مراحل أساسية، جاءت كرد فعل على المعطيات الداخلية لبريطانيا وعكست القوانين المتعلقة بظروف وشروط التواجد على الأراضي البريطانية، حق الحصول على الجنسية وحقوق الأجانب[3]. فقد تبنت بريطانيا في المرحلة

[1]- Ibid., p. 244.
[2]- Catherine Withol de Wenden, "Ouverture et fermeture de la France aux étrangers: un siècle d'évolution", Vingtième siècle. Revue d'histoire, N°73 (Janvier-Mars 2002), p.37.
[3]- James A.Clarke et al., "Flux et régimes des migrations internationales au Royaume-Uni", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.15, N°1 (1999), p.146.

الأولى سياسة انفتاحية لصالح جميع الأشخاص المنتسبين إلى الدول الأعضاء بمنظمة الكومنولث. أما بقية المهاجرين، فقد تم إخضاعهم للقوانين التالية:

1. نظام الأجانب 1905: يشكل هذا القانون أول تشريع خاص بالمهاجرين من غير دول الكومنولث، حيث تضمن ثلاث قواعد أساسية:
   - رفض دخول الأجانب الأراضي البريطانية في حال عدم استفاءهم الشروط الصحية الملائمة.
   - طرد المهاجرين دون اللجوء إلى المحاكمة في الحالات التالية: الحصول على الإعانة المادية مدة سنة من تاريخ تواجدهم على الأراضي البريطانية، العثور عليهم في وضعية تشرد أو العيش في ظروف غير صحية.
   - السماح للمهاجرين بدخول بريطانيا في حال إثبات خضوعهم للاضطهاد الديني أو السياسي[1].
2. نظام تقييد الأجانب 1919: حاول المسؤولون عند صياغة هذا القانون مراعاة أوضاع الحرب التي كانت تواجهها بريطانيا، فالهدف الجوهري تمثل في مراقبة الأجانب خاصة الألمان. فقد فرض هذا القرار المزيد من القيود، لاسيما على العمالة الأجنبية في القطاع البحري، كما قام بمنع الأجانب من تولي الوظائف في الخدمة المدنية أو هيئة المحلفين وفرض عقوبات بالسجن، تصل إلى سنتين للأجانب الذين يحرضون على العصيان أو التمرد[2].
3. القانون الخاص بالجنسية البريطانية 1948: تم صياغة المواطنة وفق هذا القانـــون من

[1]- Natálie Abrahámová, Immigration policy in Britain since 1962, Master's thesis in English and literature (Masaryk University, 2007), p.14.

[2]- _____, Aliens acts 1905 and 1919, <http: www.20thcenturylondon.org.UK/server.php?Show=coninformationrecord.35>, (consulted: 07/09/2007).

منظور امبريالي، حيث تم بموجبه منح الجنسية البريطانية لجميع سكان بريطانيا، المستعمرات والأقاليم المتمتعة بالحكم الذاتي الأعضاء في الكومنولث، وذلك للحد من هجرة مواطني هذه الدول وتفادي مطالبة المستعمرات باستقلالها.

سعت بريطانيا في مرحلة لاحقة إلى تشديد القوانين بهدف الحد من أعداد المهاجرين المتزايدة، والتي أضحت تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي البريطاني. فخلال الخمسينات، عكفت الحكومات العمالية والمحافظة على إيجاد الصيغ المناسبة لوقف الأعداد الكبيرة من المهاجرين، من خلال ممارسة الضغط على الحكومات الاستعمارية للحد من إصدار جوازات السفر، تشديد قوانين إثبات الهوية بالنسبة للمهاجرين المتواجدين على أراضيها، التأثير على الدول لرفع أسعار التذاكر ونشر أخبار دعائية حول سوء الظروف المناخية ببريطانيا[1]. وقد تزامن اعتماد هذه الإجراءات مع وضع اجتماعي متوتر، أهم ما ميزه الاضطرابات المدنية في مدينة نوتنغام Nottingham في أوت 1958، تلاها أعمال الشغب في منطقة نوتيل هيل Notting Hill لمدة أسبوع كامل*. إثر هذه الأعمال، أدركت الحكومة البريطانية دور النقاش حول موضوع الهجرة التي أصبحت تمثل قضية سياسية مهمة[2].

في 1962، أصدرت السلطات البريطانية أول قانون رسمي للحد من الهجرة، والذي يعرف بقانون المهاجرين من الكومنولث، حيث وضع هذا القانون تمييزا بين مواطني بريطانيا والمستعمرات التابعة لها ومواطني الدول الأعضاء في منظمة الكومنولث والحائزة على استقلالها. فاستنادا لهذا القرار، يستوجب على مواطني هذه الدول حيازة تراخيص العمل وفق الأولويات التالية[3]:

---

[1]- Natálie Abrahámová, Op. cit., pp. 18-19.

* أقدم خلال هذه الأعمال بعض الشباب البيض على مهاجمة المهاجرين من أصول غير أوروبية.

[2]- Ibid., p. 21

[3]- Didier Lassalle, Op. cit., p. 27.

- الفئة (أ): تضم مواطنو الكومنولث القادمون إلى بريطانيا لأسباب مهنية محددة.

- الفئة (ب): الأشخاص المتوفرون على مؤهلات مهنية معترف بها، والذين ينتمون إلى المجموعات الأقل تمثيلا في بريطانيا.

- الفئة (ج): جميع الأشخاص، في مقدمتهم المشاركون في القوات العسكرية البريطانية أثناء الحرب.

أصدرت حكومة المحافظين عقب فوزها بانتخابات سنة 1970، قانونا جديدا تم التوقيع عليه سنة 1971، والذي جاء ليدعم المشاريع السابقة ويوسع صلاحيتها، حيث لم يعد المهاجرون مقسمون بين الأجانب والرعايا البريطانيين، وإنما أضحى هؤلاء يتميزون انطلاقا من حيازتهم للمواطنة بفضل القرابة مع أحد المواطنين البريطانيين (عن طريق الولادة، البنوة، التبني، الزواج أو التجنيس...)، الإقامة في بريطانيا مدة 5 سنوات أو تمتع أحد الأبوين بالمواطنة البريطانية. أما الأشخاص الذين لا يتوفرون على هذه الشروط، يلزمون بتقديم طلب للحصول على رخصة للعمل المرخص بها لمدة سنة على الأكثر[1].

تميزت سنوات التسعينات باستمرار اعتماد الحكومة البريطانية مضامين السياسات المنتهجة سابقا، مع إحداث بعض التغييرات فيما يتعلق بحق اللجوء السياسي نتيجة تضاعف عدد الطلبات (4000 طلب في الفترة الممتدة ما بين 1985–1988 إلى 48800 طلب سنة 1991) وفرض التأشيرة على المسافرين القادمين من المناطق المتوترة.

[1]- Sophie Body-Gendrot, "Entrée interdite: la législation sur l'immigration en France, en Royaume-Uni et aux États-Unis", Revue Française de science politique, Vol.39, N°1 (1989), p. 56.

وفي السياق ذاته، أقر البرلمان سنة 1996 قانونا حول الهجرة واللجوء، حيث تضمن النقاط التالية[1]:

- تقديم طلب اللجوء بمجرد التواجد على الأراضي البريطانية بالنسبة للأشخاص المعنيين.
- استبعاد جميع الملفات الخاصة بطالبي اللجوء من المناطق المستقرة.
- توسيع صلاحيات الشرطة والمؤسسات المعنية بالهجرة في مجال مراقبة الهويات ورخص الإقامة.
- المسؤولية الجنائية بالنسبة للمستخدمين اتجاه العمال.

اتسمت سياسة الهجرة حديثا في بريطانيا بالانفتاح والسعي إلى تبني مواقف أقل حدة لمواكبة متطلبات الاقتصاد الداخلي، حيث ورد على لسان وزيرة الهجرة باربرا روش (Barbara Roch) في سبتمبر 2000: « **إن الهجرة أضحت تمثل اليوم سمة رئيسة من سمات الاقتصاد العالمي بفضل ما تجلبه من فوائد اقتصادية، فلذلك يجب استبدال مصطلح مراقبة الهجرة بمفهوم إدارة الهجرة، وأن تعتمد بريطانيا سياسة أكثر ايجابية واتساقا اتجاه الهجـــرة** »[2]. كما أردف الوزير البريطاني بيفرلي هوغز (Beverly Hughes) قائلا: « **أدت العولمة إلى تضاعف حركة الأفراد، فالحكومة ترحب بجميع الأشخاص الأكفاء الذين ينتقلون إلى بريطانيا بالطرق الشرعية والذين باستطاعتهم المساهمة الايجابية في تطوير الاقتصاد والمجتمـــع** »[3].

[1] -Didier Lassalle, Op.cit., pp. 34-35.

[2]- Sarah Spencer, Recent changes and future prospects in UK migration policy (London: Paper presented at the Ladenburger discourse on migration, 2002), p. 1.

[3]- Eleonore Kofman, "Citizenship, migration and the rearsertion of national identity", Citizenship studies, Vol.9, N°5 (2005), p. 458.

ولتوضيح أهم مراحل سياسات الهجرة في الدولتين، نتناول الجدول التالي:

الجدول(10): مراحل سياسات الهجرة في فرنسا وبريطانيا.

السنوات	فرنسا (المراحل/القوانين)	بريطانيا (المراحل/القوانين)
1945	القرار رقم 45-2658 المتعلق بشروط إقامة الأجانب في فرنسا.	/
1948	/	قانون الجنسية البريطانية.
1962	/	نظام المهاجرين من الكومنولث: الزام الحصول على رخصة العمل.
1971	/	قانون الهجرة: يفرض شروطا جديدة.
1972	منشور فانتاني Fontanet: يمنع تسوية وضعية العمال غير المصرح دخولهم من طرف (ONI).	/
1980	قانون بونيت Bonnet: يمنع الهجرة غير الشرعية ومطالبة استبعادهم.	/
1981	/	قانون الجنسية: فرض شروطا جديدة للحصول على الجنسية البريطانية.
1986	قانون باسكوا Pasqua: الدعوة إلى عرقلة الهجرة غير الشرعية، ورفع مدة التجنيس بعد الزواج إلى سنة.	فرض التأشيرة على الدول المصدرة للهجرة كالهند، باكستان، بنغلادش...
1991	إجراءات خاصة للحصول على شهادة الإيواء وفرض عقوبات على مستخدمي اليد العاملة غير المرخص بها.	قانون مسؤولية الناقلين: فرض غرامة مالية على الناقلين الذين لا يتأكدون من صحة الوثائق المقدمة من طرف المسافرين (2000 جنيه إسترليني).
1996	قانون دارب Derbe: دعم قوانين باسكوا الخاصة بطرد المهاجرين غير الشرعيين.	قانون الهجرة واللجوء: يهدف إلى الحد من حق اللجوء ويشرع المسؤولية الجنائية الخاصة بالمستخدمين اتجاه اليد العاملة.
2005 – 2006	قانون ساركوزي الخاص باعتماد الهجرة المنتقاة القائمة على أساس نظام الحصص.	قانون الهجرة، اللجوء والجنسية 2005: يقترح مجموعة إجراءات للحد من اللجوء، منح الحق لوزير الداخلية لتجريد المهاجرين المجنسين في حال ثبوت ضلوعهم في أعمال إرهابية.

Source : Lucienne Germain et Didier Lassalle, Op.cit., pp. 199-203.

المطلب الثاني: قوانين اكتساب الجنسية.

ماهية الجنسية: « **هو ذلك الرابط القانوني بين الفرد والدولة، إذ تتمتع كل دولة بالسيادة الكاملة في سن النصوص المتعلقة بإسناد الجنسية وبالتالي تحديد مواطنيها** »[1].

يرتبط مفهوم الجنسية ارتباطا وثيقا بمفهوم المواطنة، فهي الآلية التي يضمن من خلالها الفرد حقوقه الأساسية: الحقوق السياسية والمدنية، حق شغل الوظائف العمومية، حق الإقامة الدائمة دون التعرض للطرد أو الإبعاد، إلى جانب ما يترتب عليها من واجبات والتزامات اتجاه الدولة.

يخضع اكتساب الجنسية في فرنسا وبريطانيا إلى منطقين متباينين، هما نتاج تفاعلات تاريخية وفكرية طويلة الأمد. فالأمة الفرنسية هي حصيلة إرادة سياسية وسلطة مركزية؛ إذ يتبلور الولاء والانتماء الوطني من خلال الانتماء الثقافي للفرد وخضوعه لقيم الثورة الفرنسية في مستهلها مبادئ حقوق الإنسان. أما مفهوم الأمة من المنظور البريطاني، فيرتبط بالولاء الشخصي للمملكة والملك[2] مع محافظة الفرد على خصوصيته الثقافية والدينية.

✓ شروط وظروف اكتساب الجنسية في فرنسا:

وضعت الثورة الفرنسية قضية الانتمـــاء ضمن إشكـــالية التمتع بالحقـــوق، فقد استتب النقاش حول البديل الأمثل بين حق الإقليم وحق الدم؛ حيث تباينت الآراء بين الطرفين لفترة طويلة، طرحت خلالها مختلف الحجج لدعم موقف على حساب الآخـــر، فبينما رأى البعـــض

[1]- Véronique Baudet et al., Le guide de la nationalité Française (Paris: Editions La Découverte et Syros, 2000), p. 9.
[2]- Dominique Schnapper, "La nation, les droits de la nationalité et l'Europe", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.5, N°1 (1989), p. 22.

ضرورة اعتماد مبدأ حق الإقليم من باب حاجة فرنسا لخزان ديمغرافي لتحقيق تطلعاتها التوسعية أثناء الحروب، ذهب البعض الآخر إلى دعم مبدأ حق الدم لضمان الولاءات والالتزام بالواجبات.

في سنة 1889، تبنت فرنسا قانونا جامعا لاكتساب الجنسية (حق الدم/ حق الإقليم/ ازدواجية حق الإقليم)، سعيا للموازنة بين مختلف وجهات النظر المتعارضة. استمر العمل بهذا القانون إلى غاية 1927، تاريخ الإعلان عن قانون جديد أهم ما طرأ فيه من تغييرات، منح الحق للأم لنقل جنسيتها إلى أطفالها المولودين بالأراضي الفرنسية وتقليص مدة الإقامة إلى 3 سنوات كحد أقصى مع إمكانية تقليصها إلى سنة واحدة في بعض الحالات. ولكن برغم سهولة إجراءات اكتساب الجنسية الفرنسية، بقيت العلاقة بين الجنسية والمواطنة يميزها نوع من الاحتراز والتقييد؛ فاستنادا لقانون 19 جويلية 1934، منع المواطنون المجنسون حديثا من الترشح للانتخابات لمدة 10 سنوات، بالإضافة إلى منع المجنس حديثا من الانتخاب إلى غاية إتمامه 5 سنوات كاملة حسب المرسوم الصادر سنة 1938 [1].

في سنة 1986، أعلنت حكومة جاك شيراك (Jacques Chirac) عن مشروع قانون خاص بإصلاح الجنسية، أهم ما استحدثه من إجراءات: اعتماد مبدأ الإرادة والرغبة في اكتساب الجنسية الفرنسية بالنسبة للأطفال من أصول أجنبية، بعدما كانت تتم العملية بصورة آلية.

أثار هذا القرار ردود أفعال متباينة، الأمر الذي أدى إلى تشكيل لجنة للفصل في الموضوع، خلصت إلى إصدار قانون للجنسية بتاريخ 22 جويلية 1993، أكد على الخصوصية

[1]- Christophe Bertossi, Les frontières de la citoyenneté en Europe: nationalité, résidence, appartenance (France: L'Harmattan, 2001), pp. 82-83.

الفرنسية، والتي « **تكمن في الانفتاح الكبير في سبل اكتساب الجنسية الفرنسية مع الإصرار على أن الرابط الاجتماعي هو رابط سياسي وليس انتماءا واقعيا أو إثنيا** »[1].

وبالتالي، يتأتى للمهاجر التجنس وفق الأسس التالية[2]:

- اكتساب الجنسية على أساس مبدأ حق الدم: يعتبر كل طفل لأب أو أم فرنسية، فرنسيا.
- اكتساب الجنسية على أساس مبدأ حق الإقليم: يمكن للطفل اكتساب الجنسية إذا:

أ كان أحد أبويه مولودا بفرنسا أو ليس لديه جنسية أخرى، وهو ما يعرف بازدواج حق الإقليم.

ب إذا كان أبويه لا يتمتعان بأي جنسية أو لا يسمح قانون الدولة الأصلية بنقل الجنسية إلى الطفل.

ت إذا كان الطفل مجهول الأبوين.

ويشترط في جميع هذه الأحوال إبداء الشخص رغبته في اكتساب الجنسية الفرنسية عند بلوغ سن 16 سنة وإلى غاية 21 سنة، مع إثبات الإقامة على الأراضي الفرنسية دون انقطاع مدة 5 سنوات قبل تاريخ تقديم الطلب.

[1]- Jacqueline Costa-Lascaux, Op.cit., p. 251.
[2]- Véronique Baudet, Op.cit., pp. 40-45.

الجدول (11): معدلات التجنس حسب الدول الأصلية والفترة الممتدة ما بين التعداد السكاني.

البلد الأصلي	النسبة في الفترة 1999-1968	النسبة في الفترة 1975-1968	النسبة في الفترة 1982-1975	النسبة في الفترة 1990-1982	النسبة في الفترة 1999-1990
اسبانيا	12,5	15,4	14,6	9,5	6,3
ايطاليا	10,4	12,7	11,5	7,8	5,6
البرتغال	6,1	4	5,3	6,7	6,9
بقية بلدان أوروبا الغربية	9,7	17,7	9,8	7,8	4,7
أوروبا الشرقية	23,1	25,8	17,1	21,8	28,1
تركيا	7,5	*38,9	2,0	4,5	9,4
الجزائر	6,8	3,6	3,7	4,2	14,5
المغرب	23,7	40,3	25	11,3	27,1
تونس	14,7	28,9	9,2	7,7	19,3
إفريقيا	32,9	*8,7	26,3	36,5	34
آسيا	41,9	38,6	65,2	36,4	45
المجموع	11,1	12,9	9,2	9,3	13,6

* ضعف تعداد العينة.

Source : Denis Fougère et Mina Safi, L'acquisition de la nationalité française: Quels effets sur l'accès à l'emploi des immigrés?, <http://www.insee.fr/Fr/FFc/docs_FFc/hcfps05d3.pdf>, (consulté: 23/01/2008).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هناك اختلافات واضحة بين مختلف الإثنيات المسلمة في التعاطي مع التجنيس، فبينما تشهد النسبة ارتفاعا لدى المسلمين من الأصول الإفريقية، تعرف انخفاضا محسوسا لدى الجزائريين والأتراك خاصة خلال السنوات الأولى من تاريخ الهجرة الجماعية للمسلمين إلى فرنسا.

✓ شروط وظروف اكتساب الجنسية في بريطانيا.

تنفرد بريطانيـــا بخصوص العلاقة بين الولاء الوطني والمواطنة السيـــاسية بميزة يندر إيجادها في بقية الدول الأوروبية، إذ يمكن للفرد التعبير عن ولائه لمجموعة إثنية أو ثقافية مع الشعور بالانتماء والإخلاص للدولة البريطانية، دون أن يقود ذلك إلى التناقض أو التنازع. فقد ذكر كريستين كوبر (Kristin Couper) أن « **بريطانيا هو النموذج الأوحد ضمن مجموع دول الاتحاد الأوربي، التي منحت صفة المواطنة البريطانية (الرعايا البريطانيين) للعمـــال القادمين من دول الكومنولث وايرلندا بمجرد دخولهم أراضيها** »[1].

في سنة 1948، دعت التطورات الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي إلى سن قانون جديد، تم على إثره التمييز بين فئتين من المواطنين، تضم المجموعة الأولى مواطنو دول الكومنولث المستقلة، أما الفئة الثانية فتتعلق بالمواطنين البريطانيين والمستعمرات؛ فاستنادا لهذا الإجراء، يتمتع المهاجرون من المستعمرات البريطانية بكامل الحقوق من ضمنها الإقامة في بريطانيا. كما تم التأكيد على أساس حق الإقليم في اكتساب الجنسية، بالإضافة إلى إمكانية اكتسابها على أساس حق الدم بالنسبة للأشخاص المولودين خارج حدود بريطانيا بشرط امتلاك آبائهم الجنسية البريطانية.

بعد حصول غالبية المستعمرات البريطانية على استقلالها، أضحى من الصعب التوفيق بين قوانين الجنسية المعتمدة من قبل بريطانيا والقوانين الدولية. ففي سنة 1981، سنت السلطات البريطانية قانونا جديدا، هدف إلى تصحيح المسار السابق بفك الاقتران بين المواطنة وحق الإقامة. فاستنادا لهذا القانون، لم يعد بإمكان الأطفال المولودين من أبوين أجنبيين الحصول على

[1]- Dominique Schnapper, "La nation, les droits de la nationalité et l'Europe", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.5, N°1 (1989), p. 25.

الجنسية بصورة تلقائية وإنما يجب الإقامة لمدة 10 سنوات دون انقطاع على الأراضي البريطانية، والأمر عينه بالنسبة للأشخاص المرتبطين بمواطنين بريطانيين، ليس باستطاعتهم الحصول على الجنسية إلا بعد مرور 3 سنوات[1].

وعليه يتم اكتساب الجنسية البريطانية وفق الآليات التالية[2]:

أ عن طريق الولادة أو التبني: فكل شخص يولد ببريطانيا يعد بريطانيا إذا كان أحد والديه بريطانيين أو مقيمان بطريقة غير شرعية.

ب رابط القرابة: فكل شخص ولد بالخارج، يعد بريطانيا إذا كان أحد والديه بريطانيين.

ت عن طريق الإعلان (التسجيل): فكل قاصر ولد ببريطانيا من والدين أجنبيين، يمكنه أن يطالب بالحصول على الجنسية البريطانية بعد مرور 10 سنوات من إقامته، إضافة إلى مواطني الأقاليم البريطانية والمواطنين البريطانيين لأقاليم ما وراء البحر بإمكانهم اكتساب الجنسية إذا استوفوا الشروط.

ث عن طريق التجنس: فكل أجنبي راشد وعاقل، لديه دراية كافية بإحدى اللغات الرسمية، مرتبط بمواطن بريطاني ويقيم منذ 3 سنوات بإمكانه اكتساب الجنسية.

استطاعت بريطانيا بفضل السياسات المنتهجة أن تخلق تفاعلا مميزا بين المواطنة والجنسية البريطانية، وذلك بفتح المجال أمام كل أجنبي مجنس، أن يحضى بنفس الحقوق المدنية والسياسية بمعزل عن مكان مولده أو انتمائه الإثني أو الديني؛ إذ باستطـــاعته إذا استوفى شروط القانون الانتخابي أن يشارك في انتخاب أعضاء البرلمان، كما بإمكانه أن يصبح عضوا

[1]- Catherine Withol de Wenden, L'Europe des migrations (Paris: La Documentation Française, 2001), pp. 61-64.
[2]- Didier Lassalle, "Citoyenneté et naturalisation au Royaume-Uni (1986-1997)", Population, Vol.54, N°4-5 (1999), p. 795.

في البرلمان أو يشغل منصبا حكوميا أو أوروبيا[1].

الجدول (12): توزيع التجنس في بريطانيا حسب البلدان في الفترة الممتدة من 1992–1997.

	السنـــــة					
	1992	1993	1994	1995	1995	1997
الاتحاد الأوروبي	2297	2177	2058	1755	1722	1546
بقية دول أوروبا	2996	3298	3107	2860	2928	2784
الأمريكيتان	4562	4828	4531	4096	4266	2544
إفريقيا	6304	7452	7877	7940	9162	8018
شبه القارة الهندية	10528	12246	11263	9879	10792	8465
الشرق الأوسط	3821	4330	4322	3543	3535	2833
بقية دول آسيا	5176	5690	5144	4817	5207	4102
المحيط الهندي	1462	1452	1539	1666	1542	1443
البقية	5137	4318	4192	3960	3915	4275
المجموع:	42243	45793	44033	40516	43069	37010

Source : Didier Lassalle, Op.cit., p. 798.

إن غياب الإحصائيات المتعلقة باكتساب الجنسية لدى الفئة المسلمة في بريطانيا، يلزمنا تناول الموضوع وفق هذه الرؤيا الجامعة والقائمة على أساس جغرافي وليس ديني أو إثني. فالملاحظ إجمالا أن منطقة شبه القارة الهندية التي تعد مصدر غالبية المسلمين في بريطانيا أكثر الفئات اكتسابا للجنسية، يليها المهاجرون من إفريقيا التي تضم بدورها أعدادا كبيرة من المسلمين.

[1]- Christophe Bertossi, Op.cit., p. 97.

المبحث الثالث: علاقة الدولة بالدين.

تحتوي دساتير مختلف دول العالم على نصوص خاصة بحرية المعتقد أو الحرية الدينية، فلكل شخص الحرية الكاملة في ممارسة معتقداته الدينية وتنظيم شؤونه الخاصة أو العامة. لكن بالرغم من ذلك، تصطدم هذه الشعائر في الكثير من الأحوال بمجموعة قيود قانونية أو اجتماعية، تحول دون القيام بذلك على الوجه الذي يبتغيه الفرد أو المجموعة. فمخرجات النظام السياسي المؤطرة لعلاقة الفرد بالدين، هي نتاج علاقة تنافرية، وسطية أو تكاملية بين الدولة والدين. في ظل هذا السياق، يواجه المسلمون في أوروبا تحديات كبرى جوهرها كيفية التوفيق بين متطلبات هذه المجتمعات والتزاماتهم الدينية سواء على الصعيد الفردي أو الجماعي. فما هي العلاقة التي يتبناها النظامين السياسيين الفرنسي والبريطاني اتجاه عامل الدين؟ وهل تخدم هذه الاتجاهات الإسلام والمسلمين في الدولتين؟

المطلب الأول: المسلمون في الدولة العلمانية.

العلمانية هي عبارة عن « **أيديولوجيا ضد الدين، أو ما بعد الدين كنوع من التنظيم الغربي المسيحي الخاص بالعلاقة بين الدولة والدين، أو محاولة سيطرة الدولة على التجمعات الدينية، أو كتعبير لاحترام الحرية الدينية للبشر** »[1]. بمعنى آخر العلمانية هي « **حياد ايجابي من قبل السلطـــات السياسية اتجاه المعتقدات الدينية وضمان قانوني لحرية الممارسة الدينية. فهي تهدف إلى ضمان سيادة الدولة التـــامة على مستوى البعد الزمني في إطار الفصـــل بين**

[1]- هاينر بيلافيلد، "المسلمون في دولة القانون العلمانية: حول حق المسلمين في المشاركة في تشكيل المجتمع"، المستقبل العربي، ع. 273 (2001)، ص. 65.

الدولة والدين »[1] [بالتصرف].

الجذور التاريخية للعلمانية: تعود الجذور الأولى لفكرة العلمانية إلى فترة النهضة الأوروبية ومرحلة الإصلاح التي شهدتها مختلف الدول الأوروبية، فقد ساهمت التطورات والطروحات الفكرية والفلسفية في بلورة منطلقات جديدة حول علاقة الدين بالدولة؛ حيث شهدت فرنسا محطات مهمة ساهمت في تأسيس الفكر العلماني، كان أبرزها:

أ معاهدة 1801: اقترح نابليون بونابرت (Napoléon Bonaparte) سنة 1801، إطار اتفاق مع البابا بي السابع (Pie VII)، يتضمن النقاط التالية: الاعتراف بأربع معتقدات دينية (الديانة المسيحية/البروتستانتية اللوثيرية والكلفينية/الديانة اليهودية)، إعلان المسيحية دين الغالبية العظمى من الفرنسيين وليس دين الدولة، تسيير هذه الديانات من طرف الدولة بواسطة رجال الدين، حيث يتم التكفل برواتب الكهنة والمصاريف الخاصة بالديانات بشرط تحويل ممتلكات المعتقد إلى الملك العام. تدعمت هذه المبادرة بإجراءات أخرى، تمثلت في تأسيس هيئة مركزية خاصة بالبروتستانتية سنة 1802 وأخرى خاصة باليهودية سنة 1808 [2].

ب قانون 1905: أضحت الدولة حسب هذا القانون غير متدينة وليست ضد الدين، بل هي دولة لا دينية، « **L'état n'est ni religieux ni antireligieux, il est areligieux** »[3]. ابتداء من سنة 1879، باشر النواب إيداع مشاريع قوانين خاصة بفصل الكنيسة عن الدولة. لم تلق هذه الجهود ردود فعل ايجابية، وانتهت كلها بالرفض إلى غاية 1902، أين تم تأسيس لجنة أوكلت لها مهمة وضع قانون

[1]- Abderrahim Lamchichi, Op.cit., p. 143.
[2]- Chems-Eddine Hafiz et Gilles Devers, Droit et religion musulmane (Paris: Editions Dalloz, 2005), pp. 15-16.
[3]- Abderrahim Lamchichi, Op.cit., p. 144.

الفصل. أثار هذا المشروع ردود أفعال متباينة من طرف الجمهوريين، فبينما رأى معارضوه عدم جدواه لوجود مراقبة كافية على الأديان، ذهب البعض الآخر إلى وجوب اعتماده للحد من تأثير الأديان على المجتمع. أجمع المشرعون في الأخير على التوفيق بين الرأيين بتضمين القانون المبادئ والأحكام التالية[1]:

1. حرية الضمير والتعبير.
2. الفصل التام بين الأديان والدولة الجمهورية، المعترف بكونها المصدر المستقل للقانون والحق.
3. حرية الدين على المستوى الخاص داخل المجتمع المدني.

وبهذا أعلن عن توقيف الميزانيات المخصصة للمؤسسات الدينية، تحويل المجالس السابقة إلى جمعيات دينية، التكفل المادي من قبل الدولة والجماعات المحلية بأماكن العبادة وأخيرا توظيف المرشدين (القساوسة) في الأماكن المغلقة على نحو المستشفيات، السجون، الثانويات والمدارس.

وبالتالي، وضعت فرنسا بتبني هذا القانون حدا فاصلا وقطعيا بين فترة ميزها ارتباط الدين بمؤسسات الدولة بل وأولويته في بعض الحالات على هذه الأخيرة، وفترة الفصل التام بين الدولة والدين. ومن هنا يتضح جليا أن المدرسة، الجمعيات والمؤسسات المنظمة للمشاركة، هي وحدها الكفيلة بضمان وتنمية الحقوق الفردية وبعض أشكال الحراك الاجتماعي[2].

تميز العلمانية من حيث طبيعتها بين نوعين اثنين: علمانية تشريعية وعلمانية دستورية. فالعلمانية التشريعية أو علمانية الفصل المنصوص عليها في قانون 1905، تعتبر معالمها أكثر

[1]- Alain Gresh et al., 1905-2005: les enjeux de la laïcité (Paris: L'Harmattan, 2005), pp. 32-33.
[2]- Rémy Leveau, "Eléments de réflexion sur l'Islam en Europe", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.10, N°1 (1994), p. 161.

وضوحا وتجليا، أما العلمانية الدستورية والتي تم إقرارها في دستوري 1946 و1958، تعد مبهمة وغير محددة، والدليل على ذلك وضعية الديانات في منطقة ألزاس–موزال Alsace-Moselle المحافظة على نظام الاعتراف بالمعتقدات الدينية وتوفيرها للدعم المادي لمختلف الأديان حسب ما يقره قانون المالية سنويا[1]، الأمر الذي يتعارض مع إيديولوجية الدولة الفرنسية.

تخضع الميكانيزمات والآليات الدينية باختلاف توجهاتها وفق هذا القانون للقواعد التالية[2]:

أ المؤسسات الدينية: على نقيض المؤسسات المدنية الأخرى، لا يمكن للجمعيات ذات الطابع الديني تلقي الدعم المالي من طرف الدولة، لكن يمكنهم الحصول على التبرعات وأموال الوصية شرط موافقة السلطات الإدارية. أما الجمعيات التي لم يجاز لها ممارسة النشاط تحت مسمى الجمعيات الدينية، فيمكنها العمل وفق قانون 1901 الخاص بالجمعيات العادية.

ب رجال الدين: يسمح لرجال الدين الخضوع للقانون التشريعي العام في حال موافقتهم على ذلك، لكن في جميع الأحوال ليس بإمكانهم تلقي بعض التبرعات، تقاضي راتب من طرف الدولة، الاحتفاء بمراسيم الزواج الديني قبل الزواج المدني، ممارسة بعض الوظائف العامة، إلى جانب الخضوع لعقوبات خاصة وواجب الولاء للكنيسة.

ت أماكن العبادة: برغم احتواء القانون على بند ينص على ضرورة تحمل الجمعيات الدينية أعباء أماكن العبـــادة، فإن الواقع يعكس انطباق هذا القـــانون على أمـــاكن

[1]- Maurice Barbier, "Pour une définition de la laïcité Française", Le Débat, N°134, (Mars-Avril 2005), pp. 133-134.
[2]- Jean-Marie Wohrling, "Réflexion sur le principe de neutralité de l'état en matière religieuse et sa mise en œuvre en droit Français", Archives des sciences sociales des religions, N°101 (Janvier-mars 1998), pp. 33-35.

العبادة غير الكاثوليكية والمنجزة بعد 1905 (مع بعض الاستثناءات بالنسبة للأخيرة).

ث النظام الخاص بالأديان: يشمل هذا النظام جملة القواعد الخاصة بالتراخيص، المحظورات والادعاءات الموجهة لصالح أو ضد المؤسسات الدينية والساعية إلى الحفاظ على النظام العام المتعلق باستخدام الطرق العمومية، الهدوء العام (أجراس الكنائس)، النظافة العمومية (الأضاحي)، الذوق العام..الخ.

ج التعليم الديني: يحظر على المدرسة الفرنسية ممارسة أي تأثير ديني على المتمدرسين سواء من ناحية مضامين المواد التعليمية أو من ناحية الرموز الدينية داخل المدارس.

إن السؤال الواجب طرحه في هذا المقام، يتعلق بواقع الإسلام والمسلمين في فرنسا على ضوء قانون 1905 ومبادئ الجمهورية الفرنسية العلمانية.

بدأ الإسلام في فرنسا مع بداية التسعينات يسترعي اهتمام الرأي العام والسياسيين بفعل قضية الحجاب، مطالب المسلمين المتعلقة بتشييد المساجد، تكوين الأئمة... إلى جانب تنامي حضور الإسلام على الساحة الدولية. فقد بعثت هذه القضايا إلى التساؤل حول مدى توافق الإسلام مع مبادئ العلمانية من جهة، ومدى نجاعة العلمانية في ظل التعددية الدينية والثقافية لفرنسا من جهة أخرى.

للإجابة على هاذين التساؤلين، شكلت لجنة تحقيق حول تطبيق مبادئ العلمانية في الجمهورية برئاسة برنارد ستازي (Bernard Stasi) بتاريخ 3 جويلية 2003. أهم ما توصلت إليه من نتائج[1]:

[1]- Henri Peña-Ruiz, "Laïcité et égalité, leviers de l'émancipation", Le Monde Diplomatique (Février 2004), p. 9.

1 العلمانية: مبدأ عالمي وقيمة جمهورية، فهي مكون للتاريخ الجماعي.

1. 2 معاني وغايات العلمانية: تتمثل في حياد الدولة، الاحترام ومبدأ العيش معا.

1. 3 احترام تعددية الخيارات الروحية والعقائدية.

1. 4 ضمان حرية الضمير وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

2. العلمانية الفرنسية عبارة عن مبدأ قانوني مطبق بتحفظ.

2. 1 مسار قانوني مقتضب، فالملاحظ أن العلمانية الفرنسية لم تحض بأي إضافات دستورية منذ دستور 1946.

2. 2 حياد الدولة وضمان مبدأ المساواة بين جميع الأديان.

2. 3 نقاط الاختلاف: تكمن أهم تحديات العلمانية في تعدد تأويلاتها من الناحية القانونية بين قطبيها الرئيسيين حياد الدولة والحرية الدينية. ويعتبر الجيش مثالا واضحا لإبراز هذه المعضلة، فاستنادا للمادة السابعة من القوانين الداخلية للجنود، يحظى الجنود بحرية التعبير خارج الخدمة العسكرية فقط.

في السياق ذاته، اعتبرت اللجنة المطالب المعلنة من قبل المجموعات الإثنية على نحو المسلمين مساسا بالسير الحسن لمبدأ العلمانية خاصة في قطاع الخدمات العامة، المدرسة (الرموز الدينية/ التوقف عن الدراسة لتأدية واجب ديني/ رفض الالتحاق ببعض الدروس أو التربية البدنية)، المستشفى، القضاء، الخدمة العسكرية (رفض العديد من الفتيات الاختلاط).

خلقت هذه القضايا انقساما واضحا في صفوف المسلمين أنفسهم بين فئة مسلمة علمانية وأخرى غير علمانية، حيث حاولت كلاهما إضفاء شرعية تمثيلها للمسلمين في فرنسا.

تعود الجذور الأولى لظاهرة المسلمين العلمانيين إلى المراحل الأولى من هجرة المسلمين إلى فرنسا، فالكثير من الفئات العمالية والطلابية المغاربية أو التركية، انضمت إلى المذاهب الفكرية والفلسفية القائمة على أساس علماني عقلاني (الاشتراكية/ الماركسية/ فلسفة حقوق الإنسان)، على نحو: جمعية العمال المغاربة في فرنسا (ATMF)*، جمعية التضامن مع العمال الأتراك (ASTTU)* وفدرالية التونسيين لأجل المواطنة بين الضفتين (FTCR)*[1].

كان للمسلمين العلمانيين ردة فعل سلبية اتجاه انتخاب المجلس الإسلامي الفرنسي، حيث بادروا إلى اقتراح أربعة مشاريع توازي المجلس الإسلامي، والتي تمثلت في المجلس الإسلامي للمسلمين العلمانيين (CFML)*، الاتفاقية العلمانية لأجل المساواة في الحقوق ومشاركة المسلمين الفرنسيين (CLE)، مبادرة حركة المسلمين العلمانيين الفرنسيين (MMLF)* وتنسيقية المسلمين الديمقراطيين (CMD)*[2]. كما أنها أبدت مساندتها لموقف الحكومة الداعي إلى منع الرموز الدينية داخل المدارس في إطار قضية الحجاب في فرنسا.

على ضوء المعطيات السابقة الذكر، يواجه المسلمون تحديات عديدة، يمكن إجمالها في المحاور الآتية:

- تحديات على مستوى أماكن العبادة: يؤكد مختلف الفاعلين المسلمين في فرنسا عن وجود نقص كبير على مستوى أماكن العبادة، فاستنادا للأرقام المقدمة من طرف وزارة

* Association des Travailleurs Maghrébins en France.
* Association de Solidarité avec les Travailleurs Turcs.
* Fédération des Tunisiens pour une Citoyenneté des deux rives.
[1]- Franck Fregosi, "Les Musulmans laïques en France: une mouvance plurielle et paradoxale", Maghreb-Machrek, N°183 (Printemps 2005), pp. 33-35.
* Le Conseil Français des Musulmans Laïques.
* Mouvement des Maghrébins Laïques de France.
* Coordination des Musulmans Démocrates.
[2]- Franck Fregosi, Op.Cit.,, p. 37.

الداخلية يوجد 1558 مسجدا ومصلى بإشراف 1126 جمعية فقط، وتتميز أهم ملامحها في ضيق المساحة وسوء التجهيز.

- تحديات على مستوى المقابر: تواجه مسألة دفن المسلمين في الأرض مباشرة تحديا كبيرا أمام قواعد الصحة العامة الفرنسية التي تستوجب دفن الميت داخل التابوت، إلى جانب العقبة التي تتضمنها المادة 2213-9 من قانون السلطات المحلية، والتي تنص على منع رئيس البلدية من وضع فوارق أو أوامر خاصة بسبب معتقد أو دين المتوفى، ولكن بالرغم من ذلك، يلاحظ تنامي المساحات المخصصة للمسلمين على ضوء مرسومي 1975 و1991[1].

المطلب الثاني: التسامح الديني ومبدأ تعدد الثقافات في بريطانيا.

تتميز بريطانيا على عكس فرنسا بوجود تنوع كبير وعدم تجانس من الناحية الدينية والعقائدية بالرغم من اعتماد الكنيسة الأنكليكانية Anglicane المرجعية الأساسية للدولة. ففي الحين الذي تميزت فيه الساحة الدينية الفرنسية (خلال الثورة الفرنسية) بوجود مجموعتين – البروتستانت واليهود– كانت بريطانيا مشكلة من فسيفساء دينية متنوعة، فغالبية سكان ايرلندا، كانوا معتنقين للديانة الكاثوليكية، بينما انتمى سكان اسكتلندا إلى الكنيسة المشيخية وصاحب ذلك وجود الكنائس غير المعترف بها كالبابتست Babtistes، كواكرز Quakers، الوحدوية Unitariens وغيرها. والملاحظ إجمالا، أن حرية المعتقد ارتبطت أساسا في بريطانيا

[1]- ـــــــــ, L'Islam dans la république, <http://lesrapports.ladocumentationfrancaise.fr/BRP/014000017/0000.pdf>, (consulté: 13/04/2007).

بالمجموعات على حساب الأفراد؛ فقد تم الاعتراف بالمجموعات الدينية على المستوى الديني وبالأفراد على المستوى السياسي، ففي سنة 1543، خول الملك هنري الثامن (Henry VIII) لنفسه بمقتضى قرار برلماني حق رئاسة الكنيسة الانجليزية بعد خلاف شب بينه وبين البابا كليمان السابع (Clément VII) الذي رفض قرار طلاقه من الملكة كاترين دأراغون (Catherine d'Aragon). فمنذ ذلك الحين، تقرر فصل بريطانيا عن البابوية والكاثوليكية الرومانية[1].

وفي هذا السياق، تميز النموذج البريطاني بخاصية مهمة، تمثلت في منح الكنائس وبقية المجموعات الدينية* حق التحاور مع الدولة وإصباغ ذلك بشرعية قانونية وسياسية[2]، وهذا ما يصطلح على تسميته بمبدأ التسامح الديني وتعدد الثقافات. فما المقصود من هاذين المصطلحين؟

تحديد مصطلح التسامح الديني: أضحى مصطلح التسامح (Tolerance) يثير اهتمام الكثير من الباحثين والمختصين في مجال الدراسات الاجتماعية، وذلك لارتباطه الوثيق بالخيارات الأخلاقية والسياسية للمجتمع التعددي؛ فهو تعبير خالص عن حاجة للدفاع عن الهوية الشخصية من جهة، وضمان لمبدأ العيش معا من خلال الاعتراف الضمني بالمساواة بين الجميع من جهة أخرى[3]. يعد التسامح الديني من أسمى أوجه التسامح لضمانه حقوق الأفراد والمجموعات على الصعيد الديني والعقائدي، وتحقيقه تعايشا سلميا بين جميع الإثنيات المكونة لمجتمع ما في إطار حرية الممارسة الدينية علنا برغم التعارض مع الديانة الرسمية.

[1]- Marine Quideau, "Le pluralisme religieux", Questions Internationales, N°20 (Juillet-Août 2006), p. 45.

* تشهد بريطانيا حاليا تنوعا دينيا كبيرا بفضل الأعداد الكبيرة من المهاجرين من خلفية دينية إسلامية، هندوسية، بوذية، السيخ، بالإضافة إلى تنوع الممارسات الدينية داخل الكنيسة الأنكليكية عينها.

[2]- Jeffery Hopes, Le laïc et le multiconfessionnel: les modèles Français et Britannique sont-ils incompatibles. In: Thomas Ferenczi, religion et politique: une liaison dangereuse? (Bruxelles: Editions Complexe, 2003), pp. 170-171.

[3]- Nicoletta Mosconi, "Tolerance and the multicultural society", The Federalist: a political review, N°3 (1996), p. 192.

تحديد مصطلح تعدد الثقافات (Multiculturalisme): تتبنى المجتمعات صورا متعددة ومتباينة في طرق استجابتها لظاهرة التعدد الثقافي التي تكتنفها، وذلك بفعل التفاعلات الاجتماعية والموروث التاريخي والفكري. وإجمالا، يمكن التمييز بين السبل التالية لاستجابة الدولة لظاهرة التعدد[1]:

أ الانعزالية: تنتهج بعض الدول سياسة انعزالية في سبيل تجنب أي أمر من شأنه أن يؤدي إلى خلق نوع من التنوع الثقافي داخلها، وذلك من خلال استبعاد الأجانب.

ب الاستيعاب: تسعى بعض الدول إلى استيعاب الأجانب من خلال محاولة إدماجهم في ثقافة المجتمع وقيمه، وذلك لتجنب اضمحلال الثقافة الوطنية أو تراجعها أمام الثقافات الوافدة.

ت تعدد ثقافي ضعيف: تعكف الدول من خلال تبني هذه السياسات إلى جعل التعايش بين مختلف الثقافات أكثر سهولة ويسرا من خلال الحث على إتباع المعايير السائدة وقيم الفئة الغالبة.

ث التعدد الثقافي القوي: يقوم مبدأ التعدد الثقافي القوي على اتخاذ المجتمع لإجراءات تسمح بتمكين الأجانب المشاركة كأعضاء كاملي الحقوق في الوقت الذي يحافظون فيه على هويتهم وتقاليدهم، وذلك من خلال تعزيز مبدأ التسامح.

ج الفصل العنصري: يقوم الفصل العنصري على مبدأ منع الأجانب من الاندماج داخل المجتمع.

[1]- Chadran Kukhatas, Theoretical foundations of multiculturalism, <http://economics.gmu.edu/pboeltke/workshop/fall04/theoritical_foundations.pdf>, (consulted: 12/02/2008).

الشكل (8): طرق الاستجابة للتنوع والتعدد الثقافي.

Source : Chadran Kukahatas, Op.Cit.

يتضح جليا من خلال المعطيات السالفة الذكر، أن هناك فرق بين مفهوم المجتمع المتعدد الثقافات ومفهوم التعدد الثقافي الذي يأخذ بعدا فكريا وسياسيا، فهو عبارة عن عملية للتفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية، اللغوية والدينية داخل إقليم واحد.

تناول تشارلز تايلور (Charles Taylor) في كتابه "Politics of recognition" مفهوم التعدد الثقافي بقوله: « **هي عبارة عن سياسة الاختلاف، بحيث يتم من خلالها الاعتراف بهوية الفرد أو المجموعة، حيث تمكنهم من تعزيز وإبراز تميزهم** »[1].

[1]- Annika Hinge, World colldings? Multiculturalism in theory and practice, <http://www.edg-gde.ca/8-BWinzepaper.pdf>, (consulted: 13/02/2008).

أما ويل كيمليكا (Will Kymlicka) أحد أبرز منظري نظرية التعدد الثقافي، فيوضح وجهة نظره قائلا[1]:

- تعتبر الدولة متعددة الثقافات إذا كان مواطنوها ينتمون إلى أمم مختلفة (Multination) أو وافدين من دول مختلفة (Polyethnic)، بحيث يؤثر هذا الواقع على الهوية الشخصية للأفراد والحياة السياسية.
- كما أنه يربط بين المجموعات الإثنية والحقوق، ويؤكد أنه من غير العادل استفراد المجموعات المهيمنة بالحقوق والمزايا في حين تتخلى المجموعات غير المهيمنة عن ثقافتها أو تقبل أن تصنف ضمن فئة المواطنين من الدرجة الثانية.

استنادا إلى ما ذكر سالفا، تعتبر بريطانيا دولة متعددة الثقافات والديانات، الأمر الذي استوجب تبني الحكومة البريطانية لسياسة التعدد الثقافي ومبدأ التسامح الديني منذ السبعينات لضمان حد أدنى من التعايش السلمي؛ إذ يعد السماح بإنشاء المدارس الإسلامية من جملة الإجراءات المعتمدة سعيا منها لتعزيز مبدأ المساواة بين جميع المجموعات الإثنية والدينية ورغبة منها في توفير التعليم المناسب بما يتلاءم مع مبادئ وقيم المسلمين، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار[2]:

– عدم تجاوز الخطوط الحمراء المتعلقة بمجالي الأمن والتعليم.

– ضمان محتوى علمي يتوافق مع القيم العامة للمجتمع وجدير بالسماح للطلبة بمواجهة تحديات سوق العمل.

[1]- Leighton Mcdonald, "Regrouping in defence of minority rights: Kymlicka 's multicultural citizenship", Osgoode Hall Law Journal, Vol. 34, N°2 (1996), pp. 294-296.
[2]- H.A.Hellyer, "Muslims and multiculturalism in the European union", Journal of Muslims Minority Affairs, Vol.26, N°3 (December 2006), p. 342.

تتدرج مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية على الأراضي البريطانية في مقدمة المطالب المعلنة من طرف المسلمين في بريطانيا، فاستنادا لسبر آراء أجري لصالح جريدة Sunday Telegraph، دعى 40٪ من المسلمين المستجوبين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في أجزاء من بريطانيا[1]. وتأتي الإرهاصات الأولى لإرساء الشريعة الإسلامية ومبادئها في بريطانيا إلى سنة 1982، تاريخ إنشاء مجلس الشريعة الإسلامية* من طرف مجموعة من العلماء المسلمين والمعنيين بالشأن الإسلامي بهدف حل المشاكل الشخصية والأسرية وبعض القضايا المتعلقة بالمسلمين. فبحلول 2002، بلغ عدد القضايا المطروحة على المجلس 4500 حالة، تمحورت غالبيتها حول قضايا الطلاق[2].

في 7 فبراير 2008، أعلن روان ويليامز (Rowan Williams)، أسقف كانتربوري Canterbury عن ضرورة تبني بريطانيا لبعض التشريعات الإسلامية في سبيل الحفاظ على التماسك الاجتماعي؛ فحسب رأيه، يحق للمسلمين الرجوع بشكل رسمي للمحكمة الشرعية في حال الخلافات الزوجية أو المسائل المالية[3]. وقد تدعم هذا الموقف برأي آخر تبناه رئيس القضاة اللورد فيليب (Phillipis) خلال خطاب ألقاه في مسجد شرق لندن، حيث ذكر قائلا:

« **يمكن الرجوع للمبادئ القانونية الإسلامية للفصل في القضايا الأسرية والزوجية وتنظيم المسائل المالية** »[4].

---

[1]- Patrick Hennessy and Helissa Kite, Poll reveals 40 pc of Muslims want sharia law in UK, <http://www.telegraph.co.UK/news/uknews/1510866/poll-revaels-40pc-ofmuslims-want-sharia-law-in-uk.html>, (consulted: 15/07/2007).

* The Islamic Sharia's Council.

[2]- ————, The Islamic sharia council, <http://www.islamic-sharia.org/index2.php?option=com_content>, (consulted: 10/02/2008).

[3]- ————, Sharia law in UK is ' unavaidable, <http://news.bbc.co.UK/1/hi/uk/7232661.stm>, (consulted: 07/04/2008).

[4]- Steve Doughty, Sharia law should be used in Britain, says UK's top judge, <http://www.dailymail.co.UK/news/article-1031611/sharia-law-SHOULD-used-Britain-says-UKs-judge.html>, (consulted: 20/07/2008).

أثيرت قضية الحجاب في بريطانيا سنة 1988، فقد شهدت مدينة مانشستر خلال هذه السنة أول حادثة متعلقة بمنع فتاتين مسلمتين من ارتداء الحجاب، حيث صنفت لجنة المساواة العرقية The commession for racial equality هذه الواقعة ضمن حوادث التمييز العنصري غير المباشر، الأمر الذي حث المسؤولين إلى إعادة النظر والسماح للفتاتين بارتداء الحجاب شرط تأمين سلامة الرقبة أثناء حصص التربية البدنية[1].

[1]- Nadia Hachime, Gender and discrimination: Muslim woman living in Europe, <http://aei.pitt.edu/745/01/ICHashmi.pdf>, (consulted: 22/07/2007).

خاتمة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل، وانطلاقا من المعطيات المذكورة آنفا ضمن مختلف المباحث، يمكن التماس النقاط التالية:

- أضحى الإسلام والمسلمين يشكلون عنصرا فاعلا في كلتا الدولتين بفعل أعدادهم المتزايدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلى جانب مكانة الإسلام في الخريطة الدينية للدولتين، حيث أصبح يحتل المرتبة الثانية بعد المسيحية.
- انتقل المسلمون بعد السبعينات من وضعية المهاجرين المؤقتين إلى مهاجرين دائمين نتيجة المستجدات الطارئة على الساحة الوطنية لفرنسا وبريطانيا والتطورات الدولية.
- أفضت هذه الوضعية إلى طرح قضايا جديدة وتحديات كبيرة، أصبحت تواجه الطرفين.
- تبرز المعطيات الرقمية عن تفاوت ملحوظ في القيمة الفعلية للمسلمين، فبينما تعكس الأرقام ارتفاع أعدادهم في الدولتين، يلاحظ تدني وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية.

الفصل الثاني: الأطـــر السياسية والهياكل القانونية للمشـــاركة السيـــاسية في فرنســـــا وبريطانيا.

المبحث الأول: النظـــام الانتخـــابي في فرنســـا وبريطانيا والحقـــوق الانتخـــابية للمهاجرين.

المطلب الأول: النظام الانتخابي الفرنسي.

المطلب الثاني: النظام الانتخابي الفرنسي.

المبحث الثاني: النظـــام الحزبـــي في فرنســـــا وبريطانيـــا وموقف الأحـــزاب السياسية من الهجرة.

المطلب الأول: النظام الحزبي التعددي في فرنسا.

المطلب الثاني: النظام الحزبي في بريطانيا: استمرارية أم قطيعة.

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية وموقفها من الهجرة.

المبحث الثالث: سياسات اندماج المهاجرين في فرنسا وبريطانيا.

المطلب الأول: النموذج الفرنسي والبريطاني للاندماج.

المطلب الثاني: معوقات الاندماج.

خاتمة الفصل الثاني.

الفصل الثاني: الأطر السياسية والهياكل القانونية للمشاركة السياسية في فرنسا وبريطانيا.

يعتبر النظامان السياسيان الفرنسي والبريطاني من أعرق الأنظمة السياسية في العالم، إذ تعود الإرهاصات الأولى لتشكل هاذين النظامين إلى عصور التنوير بفضل التوجهات الفلسفية والسياسية لعدد من المفكرين، حيث شمل هذا التغيير مختلف الأبنية المكونة للنظام السياسي لمواجهة التحديات المطروحة على المستوى الفكري والسياسي.

وضع النظام الجمهوري الفرنسي المواطنين كلهم على قدم المساواة، وجعل مبدأ الولاء للأمة ككل هو أساس المواطنة دون اعتبار للمجموعات العرقية أو مجموعات المصالح، كما تم اعتماد رؤيا واحدة في فرض القواعد الرسمية مع ترك حيز ضيق للاستثناءات، إذ يعتبر النظام السياسي الفرنسي نظاما مركزيا.

في المقابل من ذلك، اعتمدت بريطانيا نظاما برلمانيا، بعدما جمعت الصلاحيات لفترة طويلة بيد الملك، الذي بدأ التنازل عن بعض سلطاته منذ القرن 17 إلى أضحى فاعلا رمزيا. في مرحلة لاحقة، شهدت بريطانيا بروز دور فاعل ثالث، تمثل في مجلس الوزراء، الذي أوكلت له مهمة الوساطة بين الملك والبرلمان.

الشكل (9): التحول إلى النظام البرلماني.

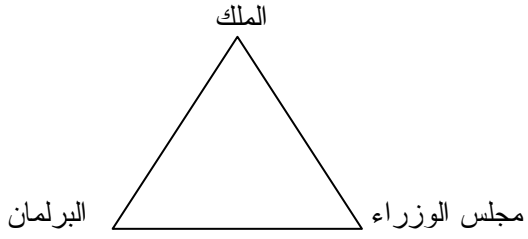

Source : Jean benoît Pilet, Régimes politiques, <http: www.canduilb.be/forum/index>, (consulté: 29/03/2007).

يطرح النظامان الانتخابي والحزبي إشكاليات مهمة في مختلف النظـــم السيـــاسية، نتيجة تفاعلهما مع بقية مكونات النظام السياسي من جانب (الأحزاب السياسية/ القوانين الانتخابية/المعارضة...)، ومخرجاته من جانب آخر (المشاركة السياسية والانتخابية).

سنحاول من خلال هذا الفصل الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما طبيعة النظام الانتخابي والحزبي في فرنسا وبريطانيا؟
- ما هو دور المشاركة السياسية في كلتا الدولتين؟
- هل يتمتع المهاجرون بحقوق سياسية وانتخابية؟
- ما هي أهم الأحزاب الفاعلة؟ وما هو موقفها إزاء المهاجرين؟
- ما هي السياسات المنتهجة لإدماج المهاجرين في المجتمع الفرنسي والبريطاني في سبيل تفعيل دورهم سياسيا؟

المبحث الأول: النظام الانتخابي في فرنسا وبريطانيا والحقوق الانتخابية للمهاجرين.

يعتبر النظام الانتخابي أو ما يعرف بنظام التصويت أحد أهم الآليات المعتمدة في الأنظمة الديمقراطية، لترجمته إرادة الشعب وسيادته في اختيار ممثلين عنه وتجسيد السياسات التي تتوافق مع تطلعاته ورغباته؛ فهو عبارة عن « **جملة القواعد الإجرائية المتعلقة بالأصوات المدلى بها أثناء الانتخابات والتي يتم تحويلها إلى مقاعد** »[1].

وبالتالي، تقوم الأنظمة الانتخابية على مبدأين أساسين:

[1]- Christophe Broquet et Alain Lancelot, Rapport sur systèmes électoraux: tableau de l'offre et critères de choix (Venise: rapport réalisé pour la commission Européenne pour la démocratie par le droit, 2003), p. 6.

يتعلق الأول بجمع العناصر ذات الصلة بتنظيم ، إجراء وسيرورة الانتخابات؛ أما المبدأ الثاني، فيرتبط بقواعد تسجيل وفرز الأصوات وتوزيع المقاعد.

تنقسم الأنظمة الانتخابية إلى ثلاثة أنواع رئيسية: نظام الأغلبية، نظام التمثيل النسبي والنظام المختلط، يتخللها أقسام فرعية في كل نموذج رئيسي.

نبذة تاريخية عن الأنظمة الانتخابية: يعود تاريخ ظهور الأنظمة الانتخابية إلى فترة زمنية بعيدة، حيث عرفت منذ ذلك الحين تطورات فعلية واكبت المتطلبات السياسية، الفكرية والاجتماعية. فنظام الأغلبية، يستمد وجوده من النظام البرلماني البريطاني، أما نظام التمثيل النسبي، فيعد حديثا نسبيا، فقد سعى منظروه إلى إعطاء دور أكبر للفرد– الناخب والأحزاب على أساس إيديولوجي وليس على أساس إقليمي.

وقد توصل الباحث دفيد فارل (David Farrel)، استنادا لدراسة أجراها سنة 2001 حول تواتر استخدام صيغ الأنظمة الانتخابية على مستوى 59 دولة ديمقراطية إلى النتائج التالية:

- 42,2٪ من الدول، تعتمد نظام التمثيل النسبي.
- 23,7٪ من الدول، تعتمد نظام الأغلبية.
- 27,1٪ من الدول، تعتمد النظام المختلط[1].

[1]- André-Paul Frognier et Anne-Sylvie Berck, Les systèmes électoraux: types et effets politiques. In: Laurent Delfosse et André-Paul Frognier, Les systèmes électoraux: permanences et innovations (Paris: L'Harmattan, 2004), pp. 27-28.

المطلب الأول: النظام الانتخابي الفرنسي.

تعد عملية اختيار النظام الانتخابي من أهم قرارات المؤسسات الديمقراطية، فلهذه العملية بالغ الأثر على مستقبل الحياة السياسية وتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

تعتبر فرنسا أول دولة أوروبية منحت لمواطنيها حق الاقتراع، وذلك سنة 1848، حيث تم النص بمقتضى القانون على أحقية ممارسة المواطنين الذكور البالغ سنهم 21 سنة لعملية الانتخاب. كما تم سنة 1944، منح هذا الحق للمواطنات الفرنسيات وتم في سنة 1974 تخفيض السن القانونية للانتخاب إلى 18 سنة[1]؛ فقد ورد في المادة الثالثة من الدستور الفرنسي ما يلي: « **يتم اعتبارهم ناخبين وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون، جميع المواطنين الفرنسيين البالغين، من كلا الجنسين والذين يتمتعون بكامل الحقوق المدنية والسياسية** »[2].

تكمن أهم شروط الانتخاب أو الترشح للانتخابات فيما يلي: التسجيل في القائمة الانتخابية، التمتع بالجنسية الفرنسية والبلوغ، تحديد سن 23 سنة للترشح للرئاسيات أو الانتخابات التشريعية و 30 سنة لمجلس الشيوخ[3]. في السياق ذاته، تم تقسيم فرنسا إلى دوائر انتخابية على أساس ديمغرافي، كما تم اعتماد نظام مالي محدد لدعم الحملات الانتخابية، يقوم على مبدأ منع تقديم الدعم للأشخاص الاعتباريين وتقديم 4600 أورو للأفراد بشرط إرجاعها في حال حصول المرشح على نسبة أقل من 5٪ من مجموع الأصوات المدلى بها[4].

ينتخب رئيس الجمهورية الفرنسية لفترة تدوم خمس سنوات عن طريق الاقتـــراع العـــام

[1] جابرييل ألموند وجي بنجهام باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، تر. هشام عبد الله (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، ص. 361.

[2]-Bertrand Pauvert, Droit constitutionnel (France: Studyrama, 2004), p. 112.

[3]- Ibid.

[4]- Ibid., pp. 113-114.

المباشر بنظام التصويت في جولتين المعروف أيضا باسم نظام انعدام الأغلبية؛ فهو عبارة عن انتخاب يتم في جولتين يفصل بينهما أسبوعا أو أسبوعين، مع إمكانية الاكتفاء بالجولة الأولى فقط، في حال حصول أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة، فإن لم يكن الأمر كذلك، يستعان بجولة ثانية يتنافس فيها المرشحين المتحصلين على أكبر نسبة في الدور الأول. وتكمن أهم مميزات هذا النوع من الأنظمة الانتخابية في[1]:

1. ضمان الشرعية شبه المطلقة للفائز بالانتخابات، كما يضمن حصول المنتخبين على دعم الأغلبية في الدوائر الانتخابية.
2. الحفاظ على علاقة الناخب – المنتخب في الدائرة الانتخابية، بالإضافة إلى شعور الحكومة بمسؤولية وواجب أكبر الناتج عن رابط تمثيل واضح.
3. تعزيز تشكل التحالفات (على أساس معايير شخصية أو انتماء سياسي) في الفترة الممتدة ما بين الجولتين.
4. الميل إلى استبعاد الأحزاب المتطرفة وتشجيع الأحزاب التي لديها استعدادا وقابلية للتعامل مع الاختلافات لتشكيل التحالفات.
5. منح فرص أكبر للناخب من خلال إمكانية تغيير التوجهات الانتخابية في الدور الثاني، وإعطاء فرصة للأحزاب لإقامة تحالفات على أساس تنازلات إستراتجية وتنظيمية.

من ناحية أخرى، تكمن سلبيات هذا النوع من الأنظمة في[2]:

[1]- Jhon C.Country, Les systèmes électoraux à scrutin majoritaire: un examen (Canada: rapport présenté au comité consultatif des partis politiques enregistrés, 1999), pp. 13-14.
[2]- Ibid., p. 14.

1. ثقل هذا النوع من الأنظمة من الناحية الإدارية نتيجة الإنفاق الكبير والتكاليف الإضافية والعبء الإضافي على الناخبين بفعل ضرورة الإطلاع على مجرى الأحداث وتطورها في فترة ما بين الجولتين.
2. إمكانية تعرض الأنظمة السياسية والاقتصادية لنوع من التوتر وعدم الاستقرار في فترة ما بين الجولتين.
3. إفراز نتائج غير متناسقة.
4. إمكانية تحول الائتلافات الانتخابية إلى ائتلافات حكومية غير مستقرة سياسيا.
5. عدم تشجيع التنوع الثقافي.

أما بقية الانتخابات فتخضع للقواعد التالية:

– الانتخابات البلدية: يتم إجراؤها كل ست سنوات، حيث يتم تعيين أعضاء المجلس البلدي عن طريق الاقتراع العام المباشر.

– الانتخابات الكالتونية: يتم خلالها انتخاب مجلس عام للمقاطعة مدة ست سنوات عن طريق الاقتراع العام المباشر في جولتين.

– انتخابات الجمعية الوطنية: ينتخب 577 نائبا مدة خمس سنين عن طريق الاقتراع العام المباشر في جولتين.

– انتخابات مجلس الشيوخ: يتم انتخاب 346 عضوا في مجلس الشيوخ عن طريق الاقتراع العام غير المباشر في جولتين أو عن طريق التمثيل النسبي.

– يلجأ النظام الفرنسي إلى الاستفتاء كإجراء استثنائي، وقد لاقى هذا الإجراء الانتخابي استحسانا من طرف الفرنسيين خلال الثمـــانينات، حيث اعتبره 76٪ من النـــاخبين شكـــلا من

أشكال المشاركة السياسية، الذي لا يقل أهمية عن عملية انتخاب رئيس الجمهورية الفرنسي أو المجلس الدستوري[1].

خصائص المشاركة السياسية والانتخابية في فرنسا: يمكن إجمال أهم خصائص المشاركة الانتخابية في فرنسا في النقاط التالية[2]:

- التسجيل في القوائم الانتخابية: يعتبر التسجيل في القائمة الانتخابية في فرنسا واجبا قانونيا على كل مواطن باستثناء الأشخاص البالغ أعمارهم 18 سنة، حيث يكون التسجيل بالنسبة لهؤلاء تلقائيا. والملاحظ بلوغ نسبة عدم التسجيل سنة 1982، 11٪ و9٪ في سنوات 1988، 1995 و1997، مع وجود نوع من الاستقرار خلال 15 سنة الأخيرة، حيث أنها تمس الفئات المهمشة اجتماعيا أو الأشخاص دائمي التنقل والترحال على وجه الخصوص.
- تطور الميول السياسي لدى الفرنسيين: من أهم الملاحظات التي يمكن إدراجها في هذا السياق، وجود نوع من الاستقرار الخاص بتوزيع ميول الفرنسيين بين اليمين واليسار، وهذا ما يمكن التماسه من خلال الجدول التالي:

[1]- جابرييل ألموند وجي بنجهام باويل، مرجع سبق ذكره، ص. 366.

[2]- Pierre Bréchon, La participation citoyenne, <http://www.recherche-innovation.equipement.gouv.Fr/IMG/pdf/participation-citoyenne-de0b32b9.pdf>, (consulté: 21/02/2008).

الجدول (13): التوزيع السياسي للفرنسيين في المحور اليسار/ اليمين (٪).

	1964	1966	1978	1988	1995	1998	2002
اليسار الوضعية 1-2	13	16	17	13	16	19	23
الوضعية 3	16	19	25	28	19	20	18
الوضعية 4	36	31	26	28	26	33	19
الوضعية 5	15	17	21	17	19	14	15
اليمين الوضعية 6-7	10	7	7	11	18	11	13
بدون إجابة	10	10	4	3	2	3	12

تشهد في المقابل من ذلك النتائج الانتخابية تذبذبا واضحا بين تيار اليمين واليسار، فالتموضع في خانة اليسار أو اليمين يعد موقفا شخصيا غير قابل في الغالب إلى التحول أو التغير، أما التصويت لصالح إحدى الفئتين أو لصالح حزب آخر في نفس التوجه الإيديولوجي، يخضع عادة إلى معطيات الوضع الراهن والتحديات الظرفية.

الجدول (14): نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية (٪).

	1958	1962	1967	1968	1973	1978	1981	1986	1988	1993	1997	2002
الامتناع عن التصويت بالنسبة للمسجلين	22,82	31,31	18,9	20	18,7	16,7	29,1	21,5	33,9	30,7	31,55	35,58
ورقة بيضاء/ فارغة	1,96	2,12	1,85	1,36	1,83	1,62	1,01	3,4	1,43	3,65	3,31	2,79
اليسار المتطرف	/	2,02	2,21	3,96	3,19	3,27	1,22	1,52	0,36	1,76	2,56	2,79
الحزب الشيوعي الفرنسي	19,21	21,87	22,5	20	21,4	20,6	16,1	9,68	11,2	9,14	9,88	4,82
الحزب الاشتراكي	15,7	12,43	18,9	15,6	20,8	25	37,4	31,6	37,6	19	25,29	25,65
بقية الأحزاب اليسارية	8,67	7,42	/	/	0,41	1,37	0,87	1,2	/	1,07	2,54	2,28
الخضر	/	/	/	/	/	2,04	1,07	1,24	0,35	11,1	6,98	5,68
الإتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسي	33,3	23,1	23,7	20,8	28,9	19,6	20,4	41,9	18,8	20,1	14,41	4,85
التجمع الجمهوري	20,47	32,41	32,1	38	24,8	22,8	21,2	41,9	19,2	19,9	15,42	33,3
بقية الأحزاب اليمينية	/	/	/	/	/	4,26	1,28	2,73	2,53	4,17	6,33	5,62
اليمين المتطرف	2,62	0,76	0,56	0,08	0,52	0,75	0,29	10,1	9,93	12,9	15,35	12,67

- الأشكال الأخرى للمشاركة السياسية: لا تقتصر مشاركة الفرنسيين في الحياة العامة على الانتخابات، وإنما تتعداه إلى مجالات أخرى كانضمامهم ونشاطهم لصالح مؤسسات المجتمع المدني. فقد أحرزت العضوية في الجمعيات تقدما ملحوظا خلال 70 و80، فما بين 40 إلى 50٪ من الفرنسيين ينخرطون في أكثر من جمعية وثلثي الفرنسيين يقدمون إعانات مادية إلى الجمعيات. إلى جانب الانخراط في الجمعيات، أضحى الفرنسيون يلجؤون بوتيرة أكبر إلى التعبير عن آرائهم وانشغالاتهم عن طريق الالتماسات والمظاهرات، فاستنادا للإحصائيات أعرب 40٪ من الأشخاص عن اللجوء للمشاركة غير الاعتيادية مرتين على الأقل في الفترة الممتدة من 1973 إلى 1981.

الجدول (15): المشاركة السياسية غير الاعتيادية (1981–1999)٪.

شاركوا في	1981	1990	1999
التوقيع على لائحة	43	51	67
المشاركة في مقاطعة	10	11	12
المشاركة في تظاهرة مقننة	25	31	39
المشاركة في إضراب عام	10	9	12
احتلال المكاتب والمصانع	7	7	8

Source : Pierre Bréchon, "Politique: comment les Français manifestent", Alternative économique, N°226 (Juin 2004), p. 68.

- الامتناع عن التصويت: شهد الامتناع عن التصويت ارتفاعا محسوسا في غضون السنوات الأخيرة، حيث أصبح يتعدى 30٪ بالنسبة للانتخابات الرئاسية و 32,6٪ بالنسبة للانتخابات البلدية. والملاحظ انتشار هذه الظاهرة في أوساط الشباب ومرد ذلك حسب المختصين يعود إلى اعتبارهم الفئة الأقل تمكنا من حيازة مقر سكني خاص أو وظيفة مستقرة ودائمة؛ فهي عوامل رئيسية تساهم في تحفيز المشاركة السياسية

والانتخابية[1]، إلى جانب تأثير المستوى العلمي، حيث أبرزت الإحصائيات أن 16٪ من الأشخاص امتنعوا عن التصويت في جميع المناسبات الانتخابية من 1995 إلى 1997 في مقابل 6٪ من الأشخاص الحائزين على شهادات عليا. كما يلاحظ أيضا تراجع المشاركة السياسية نتيجة محدودية العرض السياسي، فشريحة واسعة من العاطلين عن العمل يرفضون الإدلاء بأصواتهم لتحميلهم السياسيين مسؤولية الوضع القائم[2].

[1]- François Héran, "Les intermittences du vote: un bilan de la participation de 1995 à 1997", Insee Premiere, N°546 (Septembre 1997), p. 354.
[2]- Louis Maurin, "Les Français délaissent-ils la politique", Alternatives économiques, Hors-série N°52 (2ème trim. 2002), pp. 36-37.

الجدول (16): الامتناع عن التصويت في انتخابات 2002.

	نسبة الممتنعين عن التصويت 2002
الجنس:	
الرجال	28
النساء	31
السن:	
18–24 سنة	34
25–34 سنة	34
35–49 سنة	29
50–64 سنة	26
أكثر من 65 سنة	29
المهنة:	
المزارعون	31
الحرفيون/ التجار	31
أعمال حرة/ إطارات	30
أعمال وسطية	30
موظفون	33
عمال	28
الوضعية:	
الموظفون في المؤسسات الخاصة	29
الموظفون في المؤسسات العامة	29
المستقلون	32
العاطلون	30
الطلبة	28
الشهادات:	
بدون شهادة/ شهادة مدرسية	33
شهادة التعليم المهني	31
البكالوريا	28
بكالوريا + 2	27
دراسات عليا	27
الجميع:	٪28,4

Source : Anne Muxel, Le panel électoral Français 2007, <http://www.cevipof.msh-paris.fr/PEF/2007/VI/rapports/mobilisation electorale-AM.pdf>, (consulté: 30/04/2008).

أسفرت التطورات التي شهدها تواجد المهاجرين على الأراضي الفرنسية وبقية الدول الأوروبية إلى طرح إشكاليات عديدة وقضايا متجددة، لعل أبرزها الوضعية القانونية والسياسية لهؤلاء المهاجرين بعد قرار الاستقرار بصفة دائمة على الأراضي الأوروبية، وبذلك الانتقال من وضعية المهاجر إلى وضعية المواطن الذي أصبح يشكل جزءا من المجموعة الوطنية وأضحى يتمتع بالحقوق والواجبات. وقد حدد الباحث مارشال (Marshall) مجالات المواطنة فيما يلي[1]:

أبعاد المواطنة	الحقوق	المجال القانوني لهذه الحقوق	تاريخ ظهورها
مدنية	الحقوق الخاصة بالحرية الشخصية	قواعد القانون والمحاكم	القرن 18 ميلادي
سياسية	حقوق ممارسة السلطة السياسية	المؤسسات البرلمانية	القرن 19 ميلادي
اجتماعية	حق التمتع بمستوى معيشي جيد والميراث الاجتماعي	التربية والخدمات الاجتماعية	القرن 20 ميلادي

كما ذهب ألان توران (Alain Touraine) إلى رؤية مماثلة حيث ذكر قائلا: « **لا تكون الديمقراطية فاعلة إلا في حال احترام السلطة السياسية لكافة الحقوق، المدنية بالدرجة الأولى، ولكن أيضا الاجتماعية والثقافية** »[2].

انطلاقا من التعريفين السابقين، نطرح التساؤل التالي المتعلق بالحقوق الانتخابية للمهاجرين في فرنسا: ما هو نطاق الحقوق الانتخابية للمهاجرين في فرنسا؟

[1]- Maurice Blanc et David Smith, Citoyenneté et ethnicité en Allemagne, en France et au Royaume-Uni. In: Maurice Blanc et al., Immigrés en Europe: le défi citoyen (Paris: L'Harmattan, 1996), pp. 29-30.
[2]- Ibid.

أصبح من حق المهاجرين من الدول الأوروبية المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي وفقا إلى اتفاقية ماستريخت (1992)*، التصويت أو الترشح للانتخابات في بلد الإقامة، حيث ورد في المادة الثامنة من الاتفاقية: « **كل شخص يحمل جنسية إحدى الدول الأعضاء، يعتبر مواطنا** ». « **لكل مواطن من مواطني الاتحاد الأوروبي المقيمين في إحدى الدول الأعضاء، الحق في التصويت والترشح في الانتخابات البلدية وانتخابات البرلمان الأوروبي في بلد الإقامة وفقا للشروط ذاتها التي يتمتع بها رعايا تلك الدولة** ». المادة 8 ب، كما ورد في المادة 138 د « **أما رعايا بقية الدول، فلهم حق التقدم بصفة فردية أو بالاشتراك مع غيرهم من المواطنين بعريضة إلى البرلمان الأوروبي بشأن قضية تخص المجتمـــع ولها علاقة مباشرة بهم** »[1]. ساهمت قوانين هذه الاتفاقية حسب رأي الباحث باتريك فايل (Weil Patrick) في تأجيل النقاش حول قضية أحقية التصويت لغير المواطنين إلى غاية عام 2000 أين احتلت حيزا كبيرا من عناوين الصحف، كما تم نقاشها لأول مرة في الجمعية الوطنية في 2 ماي من نفس السنة بفضل مشروع قانون تقدم به نواب من حزب الخضر بدعم من اليسار التعددي[2]. لكن برغم هذه المحاولات، اقتصر حق التصويت على المواطنين الفرنسيين حسب نص المادة الثالثة من الدستور الفرنسي، إضافة إلى رعايا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. أما الأجانب فلا يحق لهم إلى يومنا هذا المشاركة في العملية الانتخابية بالرغم من الانجازات المحققة على مستوى المشاركة الاجتماعية، حيث تمكنوا من الظفر بنفس الامتيازات التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون، أهمها[3]:

- انتخاب ممثلي العمال (1946).

* Le Traité de Maastricht.

[1]- Ibid., p. 46.

[2]- Hervé Andrés, Le droit de vote des étrangers, mémoire de recherche (Paris: Université Paris VII Denis Diderot, 2000), pp. 13-14.

[3]- Ibid., p. 24.

- الترشح للانتخابات بصفة ممثل نقابي (1968).

- الانتخاب والترشح في مجالس صناديق الضمان الاجتماعي (1982).

ولا تزال الجهود في سبيل الحصول على الحقوق السياسية والمدنية مستمرا بالنسبة للأجانب المقيمين في فرنسا، حيث لا يتردد المعنيون في مناقشة الموضوع في كل مناسبة أو سجال سياسي.

المطلب الثاني: النظام الانتخابي في بريطانيا.

يختلف النظام الانتخابي البريطاني اختلافا جوهريا عن النظام الانتخابي الفرنسي، فبرغم تماثله مع هذا الأخير من الناحية المؤسساتية والآلية باعتباره يندرج ضمن أنظمة الأغلبية، فإنه يعتمد أسسا مغايرة في أسلوب اختيار ممثلي الشعب، حيث أن الناخبين لا يدلون بأصواتهم لاختيار الأشخاص الذين سيتولون مقاليد الحكم، بل إنهم ينتخبون الحزب الحاكم الذي يتولى تنظيم عملية اختيار المرشحين، مهمة تنظيم الحملات الانتخابية وإعداد السياسات. وقد شهد النظام الانتخابي البريطاني منذ نشأته مجموعة إصلاحات، كان أبرزها[1]:

- الإصلاح الانتخابي لسنة 1832: منح المزيد من المقاعد في مجلس العموم للمدن الكبرى وأضاف 50٪ من عدد الناخبين.
- إصلاح 1867: تم خلاله تخفيض المقدار المالي المخصص لأهلية الانتخاب، الأمر الذي سمح بزيادة عدد الناخبين إلى مليون شخص.

[1]- عبد الهادي بوطالب، النظم السياسية العالمية المعاصرة: نماذج مختارة من العالم الرأسمالي، العالم الاشتراكي، العالم الثالث (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1981)، ص. 14.

- قانون 1918: منح حق الاقتراع العام للذكور.
- قانون 1928: خول حق التصويت للمرأة.
- قانون 1958: أعطى للمرأة حق الترشح للعضوية في مجلس اللوردات.

تنتهج الدوائر الانتخابية في بريطانيا نظاما مغلقا وثابتا، الأمر الذي يزيد من أهمية الإجراءات المعتمدة في عملية اختيار المرشحين، حيث تتولى الفروع المحلية للأحزاب مهمة اختيار المرشحين في المرحلة الأولى، ليتم في مرحلة لاحقة التصديق على القائمة من قبل اللجنة التنفيذية بالنسبة لحزب العمال والجمعية العامة لأعضاء الحزب في الدائرة الانتخابية بالنسبة لحزب المحافظين قبل إقرارها نهائيا من طرف المكتب المركزي للحزب[1]. وتكمن أهم الشروط الواجب توافرها في المرشح: أن يتجاوز سنه 21 سنة/ التمتع بالجنسية البريطانية، الايرلندية أو بجنسية إحدى دول الكومنولث، فإذا استوفى المرشح هذه الشروط، يقوم بالإعلان رسميا عن ترشحه ويباشر بتقديم وديعة مقدارها 500 جنيه إسترليني قابلة للسداد في حال حصول المرشح على 5٪ من أصوات الناخبين.

يمنح النظام الانتخابي البريطاني حق التصويت لكافة المواطنين البالغ أعمارهم 18 سنة والحاصلين على الجنسية البريطانية أو الايرلندية (مع اشتراط الإقامة لمدة أشهر في الدائرة الانتخابية)، أو جنسية إحدى دل الكومنولث.

ابتداء من 2001، أحدثت السلطات البريطانية تغييرات مهمة على مستوى السجل الانتخابي، فبعدما كانت عملية التسجيل تتم مرة واحدة في السنة، أصبح بإمكان إضافة أو حذف المنتخبين من السجل الانتخابي على مدار السنة، كما فتح المجال للأشخاص بدون مأوى للتصويت بعد

[1]- Philipe Lauvaux, Les grandes Démocraties contemporaines (Paris: Presses Universitaires, 3ème éd., 2004), pp. 540-541.

تسجيل أنفسهم[1]. قامت السلطات بتقسيم بريطانيا إلى 659 دائرة انتخابية موزعة وفق النظام التالي: 18 دائرة انتخابية في ايرلندا الشمالية، 40 في منطقة ويلز، 72 في اسكتلندا و529 في انكلترا، وذلك قصد انتخاب نائب واحد في البرلمان عن كل دائرة انتخابية لمدة 5 سنوات عن طريق نظام الأغلبية في جولة واحدة أو ما يعرف بنظام الأول يفوز بالمنصب First past the post؛ يشهد هذا النظام انتشارا واسعا عبر العالم، فاستنادا للأرقام المعلنة تعتمد 68 دولة من أصل 211 هذا النوع من الأنظمة الانتخابية الذي يسمح للمرشح الحائز على أكبر عدد من الأصوات بالفوز:

- 50٪ من الأصوات + 1 (المنافسة بين مرشحين).
- 33 و⅓٪ من الأصوات + 1 (المنافسة بين 3 مرشحين).
- 25٪ من الأصوات + 1 (المنافسة بين 4 مرشحين)، الخ...

وتكمن أهم مميزات هذا النظام في[2]:

1. يعتبر هذا النظام من أبسط الأنظمة الانتخابية على الإطلاق، إذ لا يطلب من الناخب سوى وضع علامة X أمام مرشح واحد.
2. يتميز بسهولة فرز الأصوات وسرعة إعلان النتائج.
3. إتاحة فرصة تشكيل حكومات أغلبية، الأمر الذي يساهم في تجنب الخلافات والتشنجات الداخلية.
4. منح فرص ضئيلة لإمكانية فوز الأحزاب المتطرفة والطائفية.

[1]- _____, Voting system, <http://news.bbc.co.UK/vote2001/hi/english/Voting_system/default.stm>, (consulted: 17/06/2007).
[2]- John C. Courtury, Op.cit., pp. 4-5.

5. تحديد تقسيم الدوائر الانتخابية على أساس جغرافي، إذ يحق لكل دائرة انتخابية التصويت لصالح نائب واحد فقط مما يسهل في خلق علاقة واضحة بين الناخب والنائب عن الدائرة الانتخابية.
6. التأكيد على مسؤولية والتزام الحكومة اتجاه الناخبين، ووضوح الصورة لدى الناخب عن النتائج المحققة من قبل الحزب الحاكم أثناء عهدته الانتخابية بسبب تشكل الحكومة في الغالب من طيف سياسي واحد.

أما سلبيات هذا النظام، فتكمن فيما يلي[1]:

1. من أبرز الانتقادات الموجهة إلى نظام الأغلبية في جولة واحدة، تحويله للأصوات المدلى بها إلى مقاعد نيابية بطريقة تعسفية وغير منصفة، وذلك للأسباب الآتي ذكرها: عدم حصول الحزب الحاكم في الغالب على الأغلبية المطلقة، إمكانية حصول حزب معين على مقاعد أقل في الانتخابات البلدية برغم تحقيقه لفوز عريض في الانتخابات.
2. يرى البعض أن اتجاه هذا النظام لتشكيل حكومات أغلبية، يعتبر خللا كبيرا يضعف من شرعيته، وذلك لعدم تمثيله مختلف الفئات الاجتماعية.

– تغيير النظام الانتخابي البريطاني ابتداء من 1997: تعود الجذور الأولى للرغبة في إحداث تغييرات على مستوى النظام الانتخابي البريطاني إلى منتصف الثمانينات، نتيجة الهزائم التي مني بها حزب العمال خاصة في الدوائر الانتخابية الاسكتلندية.

ففي خريف 1997، أعلن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير (Tony Blair)، خطابا في المؤتمر السنوي لحزب العمال، تضمن دعوة صريحة لإحـــداث تغييرات على مستوى النظـــام

[1]- Ibid., pp. 5-6.

الانتخابي. أنشئت إثر ذلك لجنة برئاسة جينكنز (Jenkins)، تم التعهد خلالها بإجراء استفتاء حول إصلاح نظام التصويت في مجلس العموم مع الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات المعلنة من قبل حزب العمال والمتضمنة: الحفاظ على العلاقة مع الدوائر الانتخابية وضمان استقرار الحكومة، اقتراحات الحزب الديمقراطي الليبرالي والمتعلقة باعتماد نظام التمثيل النسبي وفتح المجال أمام الخيار الانتخابي.

بعد نقاش طويل، اقترحت اللجنة على حكومة بلير اعتماد النظام المختلط باستخدام التصويت البديل في اختيار النواب المحليين، واستخدام نظـــام التمثيل النسبي في اختيـــار جزء ضئيل من نواب مجلس العموم. لكن اصطدمت اقتراحات اللجنة بمعارضة شديدة من طرف مجلس الوزراء، بعض نواب حزب العمال وعدد كبير من النقابات العمالية، بالإضافة إلى الدوائر الانتخابية التابعة لحزب العمال. كما طرحت فكرة إجراء الاستفتاء مشكلة كبيرة أمام الحكومة لتحديدها سلفا الجدول الزمني للانتخابات المزمع إجراؤها في الفترة الممتدة من 1999 إلى 2001 [1]، وباستثناء بعض الانتخابات التي تم اعتماد النظام المختلط خلالها في اسكتلندا، منطقة الويلز، انتخابات البرلمان الأوروبي وجمعية لندن، بقي مشروع تغيير النظام الانتخابي البريطاني حبيس الأدراج إلى غاية إيجاد اتفاق يحظى بموافقة الأطراف جميعها[2].

– الامتناع عن التصويت في الانتخابات: شهدت بريطانيا خلال السنوات الأخيرة تراجعا كبيرا في إقبال المواطنين على صناديق الاقتراع، فاستنادا للإحصائيات المقدمة، تعرف بريطانيا أدنى معدلات الإقبال على الانتخابات الأوروبية مقارنة مع بقية أعضاء الاتحاد الأوروبي، حيث لم تتجاوز النسبة 37٪. كما شهد الإقبال تراجعا مهما أثناء الانتخابات العامة، فبينما عكف شخص

[1]- Patrick Dunleavy and helen Marhetts, "From majoritarian to pluralist Democracy? Electoral reform in Britain since 1997", Journal of Theoritical Politics, N°13 (2001, pp. 300-304.
[2]- Ibid., p. 305.

واحد من أصل أربعة عن المشاركة في الانتخابات سنة 1992، لم تتعد نسبة المشاركة سنة 2001 59,4٪[1]. وقد أرجع الباحث نوريس بيبا (Norris Pippas) سبب الامتناع عن التصويت خلال هذه الانتخابات إلى « **توقع غالبية المواطنين فوز حزب العمال حسب نتائج استطلاعات الرأي وردود الفعل الشعبية على ذلك لفترة زمنية طويلة، الأمر الذي أدى إلى الشعور بعدم أهمية المشاركة الانتخابية لكونها لن تحدث أي فارق** »[2].

الشكل (10): المشاركة الانتخابية في الانتخابات العامة البريطانية (1945–2001).

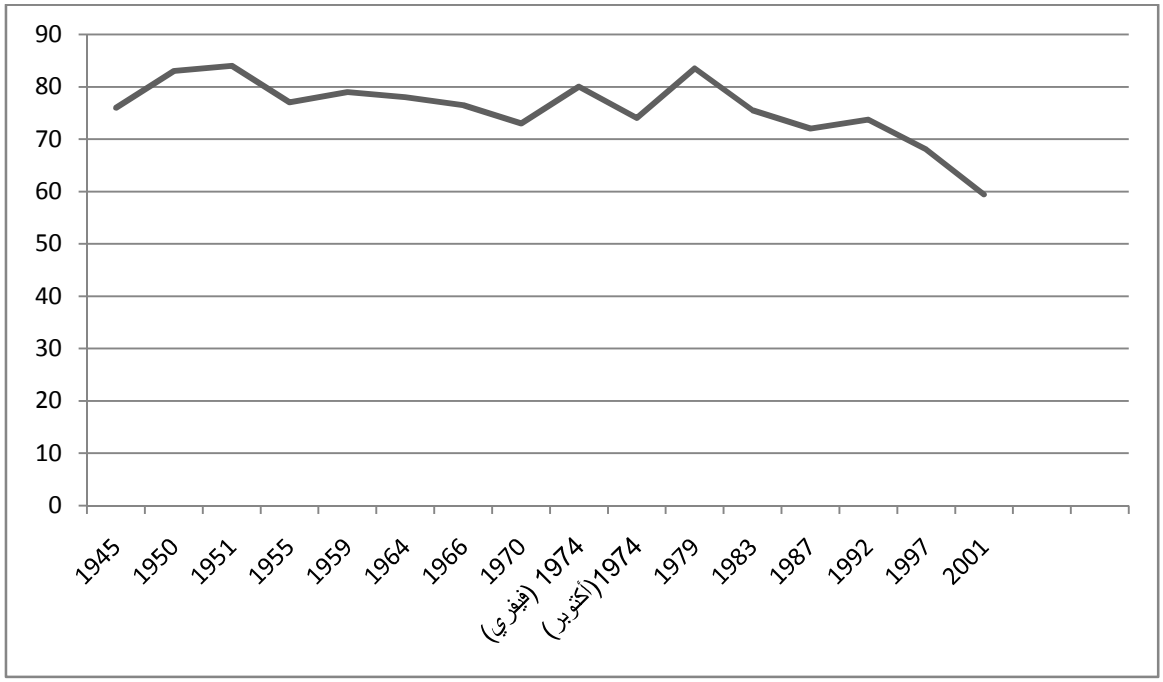

Source : Ioannis Kolovos and Phil Harris, Voter apathy in British elections: causes and remedies, <http://eprints.otago.ac.nz/30/1/voter_turnout.pdf>, (consulted: 25/09/2007).

[1]- Cohin Rallings and Michael Thrasher, Ignorance, indiffrence and electoral apathy: multi-level electoral participation in Great Britain (Belgium: paper prepared for the conference on European public opinion, 2003), p. 1.
[2]- Philip Jones and Peter Dawson, Voter apathy and rational ignorance: perspectives of the UK 2001 general electoral, <http://www.bath.ac.UK/cpe/workingpapers/APAthy3a.pdf>, (consulted: 13/02/2008).

الجدول (17): المشاركة الانتخابية والامتناع عن التصويت في الانتخابات الأوروبية 1999 حسب الفئات العمرية.

الناخبون	المحافظون	حزب العمال	الحزب الليبرالي الديمقراطي	آخرون	الممتنعون
السن:					
24-18	2,3	9,5	1,7	2,3	84,2
39-25	3,4	10,0	2,3	3,3	81,0
39-40	17,4	2,7	3,8	5,3	70,8
64-55	9,3	4,4	3,0	4,5	78,9
65-	9,9	4,3	4,0	7,2	74,5
	8,7	6,3	3,4	4,6	77,4

Source : Colin Rallings and Micheal Thracher, Turnout and abstention at multi-level elections in Great Britain (Plymouth: workingpaper presented at the fifth framework research program, 2003); p. 16.

يتبين من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول أن الأشخاص المتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 24 سنة، هم أكثر الفئات امتناعا ن التصويت وذلك لأسباب عديدة، يمكن إجمالها في: عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

- حق الأجانب في المشاركة الانتخابية: وقعت بريطانيا في الخامس فبراير 1992 على الاتفاقية الأوروبية المتعلقة بحق الأجانب في المشاركة السياسية على المستوى المحلي، حيث تضمنت هذه الاتفاقية ثلاث فصول أساسية تمحورت حول[1]:

- الفصل الأول: المطالبة بحرية التعبير، حق تكوين الجمعيات والمشاركة في القضايا المحلية لصالح الأجانب.
- الفصل الثاني: منح حق وإنشاء هيئات استشارية للأجانب على المستوى المحلي.

[1]- Harald Waldrauch, electoral rights for foreign nationals: a comparative overview of regulations in 36 countries (Sydney: paper presented to the challenge of immigration and integration in the European union and Australia conference, 2003), p. 5.

- الفصل الثالث: منح الحقوق الانتخابية للأجانب في الانتخابات المحلية بعد الإقامة القانونية لمدة خمس سنوات.

بالإضافة إلى ذلك، منحت بريطانيا منذ 1972 لمواطني دول الكومنولث وايرلندا حق التصويت أو الترشح للانتخابات على المستوى المحلي، الوطني والإقليمي وفق الشروط ذاتها التي يتمتع بها المواطنون البريطانيون.

المبحث الثاني: النظام الحزبي في فرنسا وبريطانيا وموقف الأحزاب السياسية من الهجرة.

ساهمت جملة التغييرات المؤسسية والسياسية التي ميزت المجتمعات الأوروبية خلال القرن التاسع عشر إلى ظهور أنماط سياسية متعددة، أبرزها الأحزاب السياسية التي جاءت كرد فعل على التطور الإيديولوجي والعقائدي، حيث أضحت على إثره المنافسة والمجابهة السياسية المنظمة والممنهجة إحدى ضرورات العمل السياسي. فالحزب السياسي حسب تعريف أندريه هريو (André Hauriou) عبارة عن « **تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي [و] يهدف إلى ممارسة السلطة بغية تحقيق سياسة معينة** »[1].

وقد أكدت دراسة أجريت حول علاقة الأحزاب السياسية بالديمقراطية، أن من بين العوامل المساهمة في توفير قدر من الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، يكمن في مدى رسوخ النظام الحزبي واستقراره؛ فالنظام الحزبي يكتسي أهمية بالغة في تحديد العلاقة بين الأحزاب المختلفة من جهة، وبين الناخبين من جهة أخرى. كما أنه يؤثر بشكل كبير في

[1]- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983)، ص. 20.

تحديد طبيعة النظام السياسي القائم خاصة من ناحية النظام الانتخابي، فهو محصلة العلاقة القائمة بين القانون الدستوري والعملية السياسية، فمن خلاله تتحدد أعداد الأحزاب السياسية المشاركة في العملية السياسية والعلاقة التي تربطها مع بعضها البعض. ويرى موريس دوفرجيه (Duverger Moris) أن العلاقة التي تربط النظام الحزبي بالنظام الانتخابي، تقوم على المبادئ التالية[1]:

1. يتجه التمثيل النسبي إلى خلق أنظمة حزبية متعددة، صارمة ومستقلة.
2. يميل نظام الأغلبية في جولتين إلى دعم أنظمة حزبية متعددة، مرنة ومستقلة.
3. يتجه نظام الأغلبية في جولة واحدة إلى الثنائية الحزبية.

المطلب الأول: النظام الحزبي التعددي في فرنسا.

استحدث النظام السياسي الفرنسي سنة 1958، قوانين جديدة في سبيل إعادة هيكلة النظام الحزبي القائم منذ الجمهورية الثالثة؛ فقد تميز هذا النظام بتعددية حزبية ومرونة كبيرة، ساهمت في عدم الاستقرار الحكومي. فقد عبر ديغول عن هذا الوضع بقوله: « **لمدة اثني عشر عاما والنظام الحزبي القائم على انقسامات شعبي عميقة ومخاطر كبيرة، أثبت عجزه في ضمان السير الحسن للأوضاع السياسية** »[2].

[1]- Maurice Duverger, Les partis politiques (Paris: Armand Colin, 2ème éd., 1954), p.247 et p. 269.
[2]- François Borella, Les partis politiques dans la France d'aujourd'hui (Paris: Editions du Seuil, 5ème éd., 1990), p. 22.

الجدول (18): النظام الحزبي الفرنسي 1946– 1981: التحولات على ضوء مرحلتين.

R.P.F	Modérés	M.R.P	R.G.R	S.F.I.O	P.C.F	
21,6٪	15,3٪	28,2٪	15,2٪	21,1٪	28,2٪	1956-1946
(51-6-17)	(56-1-2)	(46-6-2)	(56-1-2)	(1946-6-2)	(46-11-10)	
R.P.R	P.D.F	P.S-M.R.G		P.C.F	1981 Juin 14	
20,91٪	19,16٪	37,77٪		16,12٪		

Source : Pierre Avril, Essais sur les partis politiques (Paris: Editions Payot, 1990), p. 202.

P.C.F: الحزب الشيوعي الفرنسي.

S.F.I.O: الحركة الفرنسية للنضال العمالي الدولي.

R.G.R: تجمع اليسار الجمهوري.

M.R.P: حركة الشعب الجمهوري.

Modérés: المعتدلون.

R.P.F: التجمع من أجل فرنسا.

P.S: الحزب الاشتراكي.

U.D.F: الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية.

R.P.R: التجمع من أجل الجمهورية.

M.R.G: حركة اليسار الراديكالي.

يلقي الجدول أعلاه الضوء على التحولات التي شهدها النظام الحزبي الفرنسي خلال فترتين متباينتين: الفترة الأولى قبل سنة 1958، والفترة الثانية بعد 1958 (استنادا إلى نتائج انتخابات 1981).

أ قراءة عمودية للجدول: يلاحظ أنه منذ تأسيس التجمع من أجل فرنسا سنة 1947، لم تشهد فرنسا نشأة أي حزب يتبنى طروحات جديدة وإيديولوجية مغايرة. كما شهدت غالبية الأحزاب الرئيسية تراجعا كبيرا على نحو الحزب الشيوعي الفرنسي الذي انتقل من نسبة نجاح قدرت ب 28,2٪ إلى 16,12٪.

ب قراءة أفقية للجدول: أوضح الجدول حدوث تغير هيكلي، حيث انتقل النظام الحزبي من نظام مشكل من أقطاب رئيسية إلى نظام ثنائي مقسم إلى حزبين في كل قسم في إطار ما يعرف باليسار واليمين.

وبالتالي يمكن القول أن الآليات الجديدة، ساهمت في إعادة هيكلة النظام الحزبي الفرنسي من نظام تعددي، ضعيف ومرن إلى نظام مركزي (نظام الأغلبية) والباعث إلى ثنائية حزبية، والدليل على ذلك الانتخابات التي أجريت خلال سنوات 1965–1967، 1968–1973، 1974–1981، لنستثني من ذلك الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية لسنة 1969، حيث جرت المنافسة بين اليمين الديغولي والوسط الديمقراطي المسيحي.

في المنتصف الثاني من الثمانينات، شهد نظام الثنائية الرباعية " اصطلاح استخدمه موريس دوفرجيه " اختلالا مهما نتيجة تراجع أحزاب الحكومة وصعود أحزاب الخضر وحزب الجبهـــة

الوطنية والذي أثمر حسب ما جاء على لسان أوليفي دوهامل (Olivier Duhamel) " السداسية المتنافرة "[1].

وتتجلى أهم ملامح المرحلة الجديدة في عدم قدرة الأحزاب الأربعة العتيقة مجتمعة كسب تأييد يتجاوز 70٪ من عدد الأصوات المدلى بها، وذلك نتيجة التحديات الجديدة المطروحة على الساحة الاجتماعية والاقتصادية الفرنسية.

المطلب الثاني: النظام الحزبي الثنائي في بريطانيا: استمرارية أم قطيعة.

تتمتع الأحزاب السياسية في بريطانيا بأهمية بالغة برغم انعدام وجود نص قانوني يقر بدورها الدستوري على الساحة السياسية البريطانية، إذ يرجع مصدر أهميتها إلى إسناد تسيير مقاليد الحكم في بريطانيا إلى اللجنة الرئيسية للحزب الفائز بغالبية الأصوات أثناء الانتخابات التشريعية[2].

انطلاقا من النتائج الانتخابية، يمكن الجزم بأن بريطانيا تتمتع بنظام حزبي ثنائي، فالملاحظ أن السيطرة على المقاعد النيابية قد تداولها حزبان رئيسيان في بريطانيا منذ 1945 برغم وجود أحزاب أخرى فاعلة في النظام السياسي البريطاني[3].

– الجذور التاريخية للثنائية الحزبية: لازم التوجه الثنائي البناء السياسي البريطاني منذ القرن 15 عشر XV، وذلك من خلال الصـــراع بين حزب الوردة البيضـــاء (يورك York) والوردة

[1]- Pascal Perrineau, Les évolutions de la V° république: l'affaiblissement de l'antagonisme gauche/droite, Cahiers Français, N°300 (Janvier/Février 2001), p. 48.

[2]- Jacques Blanc et al., Grands régimes politiques étrangers (France: Editions Sirey, 1988), p. 189.

[3]- جابرييل إيه ألموند وجي بنجهام باويل، مرجع سبق ذكره، ص. 297.

الحمراء (لنكستر Lancastre). استمرت الأوضاع على حالها خلال الحرب الأهلية في القرن السابع عشر XVII بين أنصار حزب الفرسان الموالين للملك والكنيسة، وأنصار حزب الرؤوس المستديرة الموالين للبرلمان والداعين إلى حرية الطوائف المنشقة.

تبنت بريطانيا خلال القرن التاسع عشر إصلاحات جديدة، ساهمت بشكل كبير في إرساء النظام الحزبي الحديث، حيث أصبح هذا النظام مؤسسا على قواعد انتخابية، سهر على تطبيقها لجان محليون. تأسس إثر ذلك حزبا العمال والمحافظين على أنقاض الاتجاهات السابقة، سواء على المستوى الفكري أو المؤسسي، حيث استمر تعاقبهما على السلطة برغم اختلافهما الايديولوجي والسياسي البسيط، فقد عبر أندريه ماتيو (André Mathiot) عن ذلك بقوله: « **سيطرت على كلا الحزبين مصالح متشابهة تأثير من طرف الطبقة الأرستقراطية والإقطاعية، فقد كان بإمكان المواطن البريطاني الانضمام إلى حزب الفرسان وفي الآن ذات إلى حزب الرؤوس المستديرة، فالمصالح الاقتصادية والاجتماعية لم تكن واضحة للسماح بتشكل انقسامات حزبية** »[1].

شهد النموذج الحزبي البريطاني القائم على الثنائية الحزبية عدة استثناءات، ساهمت بشكل كبير في التساؤل حول واقع ومصير هذا النظام. فقد كانت البداية مع الانشقاق الذي عرفه حزب الفرسان من طرف بعض الإصلاحيين الذين انضموا إلى حزب الرؤوس المستديرة، ليشكلوا في فترة لاحقة الحزب الليبرالي. كما ترأس في الفترة الممتدة من 1880 إلى 1918 المقاعد النيابية الخاصة بالدوائر الانتخابية الايرلندية، نواب وطنيون ومستقلون عن الحزبين الرئيسيين في بريطانيا. وفي السياق ذاته، عرفت بريطانيا تعددية حزبية رافقها انشقاق داخل الحزبين الرئيسيين من قبل الليبراليين الوطنيين والعمال الوطنيين. فقد لاحظ ديفيد بيتلر

[1]- Philippe Lauvaux, Op.cit., p. 537.

(Butler David) « بأنه منذ 1885، لم يتحصل خلال 32 سنة أي حزب على الأغلبية المطلقة في مجلس العموم، وخلال 18 سنة الباقية تم تشكيل حكومات ائتلافية برغم قدرة الحزب على الحكم بمفرده »[1].

الجدول (19): النتائج الانتخابية في مجلس العموم في الفترة الممتدة من 1945 إلى 1987.

الانتخابات	الحزب الحاكم	النتائج الانتخابية ٪	المقاعد ٪
1945	العمال	48,1	61,4
1950	العمال	16,1	50,4
1951		48	51,4
1955	المحافظون	49,7	54,8
1959	المحافظون	49,4	57,9
1964	المحافظون	48,1	50,3
1966		47,9	57,6
1970	العمال	46,4	52,4
1974 (فيفري)	العمال	37,2	47,4
1974 (أكتوبر)	المحافظون	39,3	50,2
1979	العمال	43,9	53,3
1983	العمال	42,4	61,2
1987		43,3	57,8
	المحافظون		
	المحافظون		
	المحافظون		

Source : Jacques Blanc et al., Op.cit., p. 191.

– النظام الحزبي البريطاني بعد 1970: شهد النظام الحزبي البريطاني منذ السبعينات تغييرات فعلية، ساهمت بشكل واضح في تحول النظام الثنائي السابق باتجاه نظام حزبي تعددي؛ وتتجلى أهم ملامح هذا التحول في[2]:

أولا: ارتفاع عدد الأحزاب السياسية منذ 1970.

[1]- Ibid., pp. 538-539.
[2]- Paul D. Webb, The modern British party system (London: Sage, 2000), pp. 8-13.

ثانيا: التماس تحول في النظام الحزبي انطلاقا من نموذج بلوندل (Blondel)، الذي أحصى ثلاث نقاط رئيسية:

- انخفاض معدل الانتخاب لصالح الأحزاب الرئيسية، حيث انتقل من 90,3٪ خلال الفترة (1945–1970) إلى 74,8٪ خلال انتخابات (1974–1997).
- ارتفاع درجة اختلال دعم الأحزاب السياسية الرئيسية على المستوى الوطني، إذ انتقلت النسبة من 3,9٪ إلى 8,2٪.
- تنامي أهمية الأحزاب الصغيرة منذ 1970 على نحو الحزب الليبرالي، حيث استطاع أن يحقق نسبة نجاح في الانتخابات تجاوزت 19٪ بالمقارنة مع فترات سابقة، لم تتجاوز نسبة نجاحه 7,1٪.

وقد اصطلح بلوندل على تسمية النظام الحزبي البريطاني في هذه المرحلة بنظام الثنائية الحزبية والنصف " Two-and-a-half party system ".

ثالثا: تشعب قضايا المنافسة السياسية بين الحزبين، إذ لم تعد تقتصر أجندة الحزبين على الخلاف الطبقي والإيديولوجي، بل طرحت قضايا أخرى أكثر تعقيدا على نحو: المحافظة على البيئة، حماية حقوق المرأة، الإصلاح التربوي..

رابعا: توصلت استطلاعات الرأي إلى أن 1 من ثلاثة بريطانيين أو أكثر، يتطلعون إلى تغير النظام الحزبي بما يسمح بتمثيل أكبر للفئات الاجتماعية المختلفة من خلال تشكيل حكومات ائتلافية.

تحتل المعارضة مكانة مهمة في النظام الحزبي البريطاني، إذ تشكل عاملا فاعلا لخلق التوازن والتنظيم، فهي تعنى أساسا بأداء وظيفتين، توجيه النقد للحكومة والاستعداد لحل مكانها.

وقد أشار الباحث بونيت (Punnett) إلى المواصفات الرئيسية للمعارضـــة في بريطانيـــا، حيث ذكر[1]:

أ تعد المعرضة في بريطانيا برلمانية، فالبرلمان يعد المكان الأساسي الذي تمارس فسه المعارضة نشاطها من خلال مجموعة من الأحكام والممارسات، يتصدرها النقاش حول الخطاب الملقى من طرف الملكة على لسان رئيس الوزراء، بالإضافة إلى الحق في توجيه الأسئلة على الوزراء في بداية كل اجتماع لمجلس العموم باستثناء يوم الجمعة.

ب تتميز المعارضة في بريطانيا بولائها، فهي تحاول تولي الحكم إلا في الإطار الدستوري المعترف به، كما يتمتع المسؤول الأول عن المعارضة بمكانة متميزة، حيث يتم استشارته من قبل رئيس الوزراء أو الملك.

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية وموقفها من الهجرة.

تعد الأحزاب السياسية في فرنسا وبريطانيا فاعلا محوريا في العملية السياسية، إذ يشكل نشاطها ضمانا للديمقراطية والاستقرار السياسي من خلال فتح مجال التنافس الحر والمشروع، كما تعكس برامجها غالبا المنظومة القيمية للمجتمع وتجسد الاستجابة لتطلعات المواطنين، فهي تعبير خالص عن الانقسام والصراع الاجتماعي.

سنحاول من خلال هذا المطلب الإطلاع على أهم الأحزاب الفاعلة على الساحة السياسية الفرنسية والبريطانية من خلال نشأتها، أهم برامجها وموقفها من الهجرة والمهاجرين.

[1]- Jacques Blanc, Op.cit., pp. 194-196.

✓ الأحزاب السياسية في فرنسا.

أبرز استطلاع للرأي أجري سنة 1997، أن 83٪ من الفرنسيين يشعـــرون بعدم الثقـــة اتجاه الأحزاب السياسية؛ وأن الأمر سواء بالنسبة لبعض القادة السياسيين، الذين يعتبرون الأحزاب السياسية عاملا للانقسام داخل المجتمع، أما البعض الآخر، فقد أكد على عدم فعاليتها وفساد منظومتها المالية.

ساهمت حداثة تشكل الأحزاب السياسية الفرنسية في ضعف مؤسساتها، فالملاحظ أن نشأة التشكيلات الحزبية الفرنسية، جاء متأخرا مقارنة بغيرها في بقية الدول الأوروبية، الأمر الذي انعكس سلبا على نسبة العضوية فيها، حيث لا يتجاوز 1٪ من مجموع السكان البالغين أي ما يقارب 500000 عضو[1].

1) التجمع من أجل الجمهورية (RPR)*: ينحدر حزب التجمع من أجل الجمهورية من الحزب الديغولي، التجمع من أجل فرنسا (RPF)* الذي أسسه الجنرال ديغول (De Gaulle) سنة 1947، على مبدأ التفاف مختلف الشرائح الاجتماعية حول مشروع وحدوي[2]. استمر نجاح الحزب الديغولي تحت مسميات متعددة إلى غاية وفاة ديغول سنة 1969، حيث بدأ تأييد الناخبين للحزب في التراجع وأضحت مكانته مهددة بعد استقالة جاك شيراك (Jacques Chirac) من منصب رئيس الحكومة في 26 جويلية 1976 بخطاب دعا فيه إلى « **ضرورة توحيد القرن من أجل الديمقراطية، العدالة والتنمية الاجتمـــاعية** »، كمـــا أعلن عن ميلاد حزب جديد(RPR) على أنقاض الحزب

[1]- Pierre Bréchon, "Les partis dans le système politique: spécificités Françaises", Notes et études documentaires, N° 5131 (Avril 2001), pp. 9-10.

* Le Rassemblement pour la République.

* Le Rassemblement pour la France.

[2]- Jacques Derville, "Le RPR ou la banalisation d'un parti de droite", Notes et études documentaires, N° 5131 (Avril 2001), p. 39.

السابق (اتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية UDR)*[1]. تنعقد المؤتمرات الوطنية والاجتماعات الخاصة بالحزب كل سنتين يتم خلالها انتخاب رئيس حزب وأعضاء المجلس الوطني البالغ عددهم 100 عضو، وستمتع رئيس الحزب بصلاحيات واسعة، حيث يحق له تعيين السكرتير العام واللجنة التنفيذية المكونة من 12 عضوا.

تكمن المحاور الأساسية للحزب في الاستقلال، الدفاع، حرية المبادرة، التخطيط والمشاركة، استقرار وتوازن السلطات، محاربة الامتيازات واللامساواة، البيئة، الحق في الاختلاف والاهتمام بفئة الشباب[2].

لم يتمكن الحزب في بداياته من تحقيق نجاحات كبيرة برغم المساعي والجهود المبذولة من طرف جاك شيراك، إذ لم تتجاوز نسبة نجاح قائمة حزب التجمع من أجل الجمهورية خلال الانتخابات الأوروبية لسنة 1979، 16,2٪، كما لم يتعد نجاح قائمة الحزب 18٪ خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 1981.

بدأت الأمور مع بداية 1982، تشهد منحا مغايرا، حيث انتقلت نسبة النجاح من 10,6٪ سنة 1976 إلى 18٪ خلال انتخابات الدوائر المحلية. وقد تعززت مكانة الحزب خلال هذه الفترة بفضل البرنامج المعتمد والقائم على أساس التزاوج بين الثقافة المحافظة والليبرالية الاقتصادية، فاستنادا لزعمائه: « **فرنسا بحاجة إلى الانضباط، الأمن والقيم التقليدية، ولكنها بحاجة في الآن ذاته إلى تحرير النشاط الاقتصادي، تقليص دور الدولة وخصخصة المؤسسات الاقتصادية** »[3].

اقترح الحزب سنة 1997 مرشحين خلال الانتخـــابات الرئاسية، جاك شيراك وادوارد بلادور (Edouard Balladur)، وقد تباينت الآراء والمواقف حولهما، لكن استطـــاع

* Union pour la Défense de la République.

[1]- François Borella, Op.cit., p.99.

[2]- Ibid., pp. 104-405.

[3]- Pierre Bréchon, "Le gaullism, du RPF au RPR et à l'UMP", Notes et études documentaires, N° 5182-82, pp. 95-96.

جاك شيراك بفضل حنكته السياسية طرح مشروع انتخابي محفز، حيث انطوى على فكرة استحداث مناصب الشغل، محاربة التهميش وزيادة في الأجور؛ وبذلك تمكن الحزب من الفوز بالرئاسيات بنسبة 52,6٪ لصالح جاك شيراك[1].

تمكن الحزب سنة 2002 من تحقيق نجاح مماثل في الرئاسيات برغم الصعوبات التي واجهها المرشح جاك شيراك حلال الدور الأول، لكن مواجهته خلال الدور الثاني مع مرشح اليمين المتطرف جان ماري لوبان (Jean-Marie le Pen)، سمح له بالتقدم على منافسه بنسبة 82,2٪. دعم هذا الفوز موقف الرئيس جاك شيراك، الذي أعلن عن تشكيل حزب واحد يضم جميع أحزاب الأغلبية*، ففي 23 أفريل 2002، تم تشكيل الاتحاد من أجل الأغلبية الرئاسية (UMP)* الذي أصبح يعرف فيما بعد بالاتحاد من أجل الحركة الشعبية[2].

يضم حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية ضمن قاعدته الانتخابية فئات متنوعة، تتراوح بين العمال المتخصصين، الحرفيين، المزارعين بالإضافة إلى الإطارات ومدراء المؤسسات، الكاثوليك والعلمانيين.

أما فيما يتعلق بموقف الحزب اتجاه المهاجرين، فقد ورد في برنامج حزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية، ما يلي[3]:

- إبرام معاهدات متعددة الأطراف بين دول المنبع والدول المستقبلة للمهاجرين، بحيث تتضمن بنودا تنص على شروط تنقل مواطنيها والحق في الحصـــول على

---

[1]- Ibid., pp. 100-101.

* Union pour un Mouvement Populaire.

* حزب التجمع من أجل الجمهورية (RPR)، الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية (UDF) والحزب الديمقراطي الليبرالي (DL).

[2]- Florence Haegel, "Faire l'union: la refondation des partis de droite après les élections de 2002", Revue Française de science politique, Vol. 52, N° 5-6, (Octobre-Novembre 2002), p. 561.

[3]- ———, UMP: contrat de législature 2007-2012, <http:// viphttp.yacast.net/ump/projet-ump2007.pdf>, (consulté: 13/02/2008).

شروط تنقل مواطنيها والحق في الحصول على المساعدة في حال تدفق اللاجئين وشرط استقبال المهاجرين غير الشرعيين بالنسبة لدول المنبع، أما الدول المستقبلة فلديها الحق في تحديد معدلات الهجرة، ومن واجبها منع نهب الأدمغة من البلدان النامية.

- وضع سياسة أوروبية متماسكة وبراغماتية خاصة بالهجرة وذلك من خلال توحيد الشبكة القنصلية بشأن منع التأشيرات، تعميم استخدام التأشيرات البيولوجية، تكثيف مهام ودور شرطة الحدود الأوروبية والدعوة إلى خلق برامج إنمائية مشتركة مع الدول الإفريقية.
- يسعى الحزب على المستوى الداخلي إلى تبني سياسة الهجرة الاختيارية (Immigration choisie)، والتي تتمثل في تحديد نسبة المهاجرين بصفة سنوية واتخاذ إجراءات صارمة بشأن جمع الشمل العائلي (وضع شروط محددة كشرط الدخل، السكن ومعرفة اللغة الفرنسية).
- تشجيع جلب فئات معينة كالطلبة، الباحثين، المهندسين، العمال المهرة والمثقفين إلى فرنسا.

وبهذا يتضح جليا، أن مضمون سياسة الهجرة الخاصة بالأحزاب الديغولية، تنصب في مجملها في السعي إلى توقيف الهجرة أو الحد منها، إلا في الإطار الذي يخدم مصلحة فرنسا الاقتصادية والاجتماعية.

2) الحزب الاشتراكي (PS)*: استطاع الحزب الاشتراكي خلال العشريتين الأخيرتين، بلوغ مكانة مهمة في النظام السياسي الفرنسي وحيازة أهم الحقـــائب الوزارية داخـــل

* Parti Socialiste.

الحكومة الفرنسية بعد فترة الركود السياسي، تزامنت مع موقف سياسي معارض. فما هي ظروف نشأة هذا الحزب؟ وما هي أهم التطورات التي عرفها؟

ينحدر الحزب الاشتراكي الحالي من الحركة الفرنسية للنضال العمالي الدولي (SFIO)*، التي تأسست سنة 1905 بإيعاز من الاشتراكية الدولية. وقد تميز هذا الحزب بجملة من الخصائص، نذكرها على التوالي[1]:

أولا: الضعف الهيكلي، وذلك لغياب العلاقة مع الحركة النقابية.

ثانيا: الفشل في تأسيس اشتراكية ديمقراطية على الشاكلة الألمانية.

ثالثا: ضعف الحزب الاشتراكي الفرنسي مقارنة بالأحزاب الاشتراكية الأوروبية، نتيجة غياب المناضلين والقادة المنحدرين من الحركات النقابية.

رابعا: ضآلة الإمكانيات المادية والقدرات الإدارية.

واجه الحزب الاشتراكي صعوبات كبيرة مع بداية الجمهورية الخامسة، حيث تراجعت نسبة التصويت لصالحه من 23٪ سنة 1945 إلى 12٪ سنة 1962، كما انخفض عدد الأعضاء إلى 100000 عضو بعدما كان العدد يقارب 350000 عضوا.

في مرحلة لاحقة، شهد الحزب جملة من التغييرات، استهلت باستحداث قيادة جديدة تزعمها فرنسوا ميتران (François Mitterrand)، الذي أقنع أعضاء الحزب اعتماد إستراتيجية جديدة بهدف تحقيق الفوز وتولي الحكم عن طريق إلغاء سياسة المعارضة المطلقة لمؤسسات الجمهورية الخامسة، إغراء الطبقات العمالية الوسطى وإيجاد تحالف مع الحزب الشيوعي؛ وبهذا تم حل الحزب القديم وظهر محله حزب اشتراكي جديد سنة 1969. بدأت سياسة الحزب الجديدة القائمة على مبدأ القطيعة مع الرأسمالية وشعار تغيير الحياة، تؤتي ثمارها منذ 1973، حيث تمكن الحزب مع خلفائه من الحصول على

* Section Française de l'Internationale Ouvrière.

[1]- Hugues Portelli, "Le parti socialiste: une position dominante", Notes et études documentaires, N° 5131 (Avril 2001), p. 86.

50٪ من الأصوات المدلى بها خلال انتخابات الدوائر المحلية سنة 1976 والانتخابات البلدية سنة 1977؛ ليتمكن سنة 1981 من تولي الحكم بفضل النتائج المحققة خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية[1].

استطاع الحزب الاشتراكي بنجاحه في الانتخابات الرئاسية لسنة 1981 أن يتم بشكل نهائي عملية الاندماج في مؤسسات الجمهورية الخامسة، وذلك عن طريق[2]:

- قبول وضعية إدراجه ضمن أحزاب الحكومة.
- انخفاض حدة النقاش الإيديولوجي داخل الحكومة.

يستقطب الحزب الاشتراكي فئات اجتماعية مختلفة، تتدرج غالبيتها ضمن الطبقة الوسطى، حيث يشكل العمال في قطاع التعليم، الشبه الطبي والإداريين أكثر الشرائح مساندة له.

تجسدت المحاور الأساسية لبرنامج الحزب الاشتراكي خلال الفترات السابقة في: أوروبا، التسيير الذاتي، الدفاع والقوة النووية وحقوق المرأة خلال السبعينات. أما المشروع الاشتراكي خلال الثمانينات، فقد جاء ليلبي مطالب تلك المرحلة، حيث أكد على حقوق الطبقة العمالية في مواجهة البورجوازية[3] والليبرالية، لكن دون الرجوع إلى التوجهات الإيديولوجية السابقة القائمة على أساس تأميم الصناعات وتدخل الدولة.

يتبنى الحزب الاشتراكي موقفا ايجابيا اتجاه الهجرة والمهاجرين، إذ يعتبر الهجرة مطلبا أساسيا للمجتمع الفرنسي استنادا للمعطيات الاجتماعية والاقتصادية، فهو يرى أن منبع الخلل يكمن في غياب التسيير وضعف الإدارة، وبذلك يقترح برنامجه العناصـــر التالية

[1]- جابرييل ألموند وجي بنجهام باويل، مرجع سبق ذكره، ص. 381.

[2]- Hugues Portelli, "L'intégration du parti socialiste à la cinquième république", Revue Française de Science Politique, Vol. 34, N° 4 (1984), p. 822.

[3]- François Borella, Op.cit., p. 173.

في سبيل حل إشكالية الهجرة[1]:

- اعتماد سياسة الحصص، بحيث يتم استقدام المهاجرين من البلدان التي تربطها علاقة تاريخية ومصلحة اقتصادية مع فرنسا.
- الاستبقاء على القاعدة القانونية الخاصة بفرض عشر سنوات لتسوية الوضعية القانونية للمهاجرين.
- استحداث تأشيرة تسمح للمهاجر بالتنقل ذهابا وإيابا بين فرنسا وبلد المنشأ.
- اعتماد سياسة جادة للتعاون بين فرنسا ودول البحر الأبيض المتوسط للحد من الهجرة غير الشرعية.

3) الجبهة الوطنية (FR)*: تعود الجذور الأولى لظهور تيار اليمين المتطرف على الساحة السياسية الفرنسية إلى القرن التاسع عشر، غير أنه توجد بعض الاختلافات حول مدلوله القديم والحديث، فغاية استخدامه في القرن التاسع عشر، جاءت لوصف الرجعيين الذين سعوا إلى إعادة الوضع القديم باستخدام القوة إن دعت الحاجة إلى ذلك، أما تيار اليمين المتطرف المعاصر، فيهدف أعضاؤه إلى إحداث تغيير إيديولوجي دون المساس بمؤسسات الدولة، فالجبهة الوطنية التي أسسها جان ماري لوبان (Jean Marie le Pen) سنة 1972، « **تعتبر أن المبرر الأساسي لوجودها، هو تمثيلها للثقافة والهوية الفرنسية التي تدعي أن الأحزاب السياسية الأخرى وأجهزة الإعلام لا تعبر عنها بصدق، كما أنها تتحرك بدعوى الدفاع عن التقاليد الفرنسية التي هي أقدم من دستور الجمهورية الخامسة ذاتها** »[2].

منيت الجبهة الوطنية في بداياتها بفشل ضريع أثناء الانتخابـــات الرئاسية لسنة 1974،

* Le Front National.

[1]- ———, Une nouvelle politique de l'immigration, <http://quibla.net/protocoles/boutih.htm>, (consulté: 20/03/2007).

[2]- هدى جمال عبد الناصر، "صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات"، السياسة الدولية، ع. 118 (أكتوبر 1994)، ص. 9.

حيث لم تتجاوز نسبة الأصوات المدلى بها لصالحها 0,67٪؛ والأمر كان مماثلا خلال الانتخابات التشريعية لسنة 1981، إذ لم يتحصل الحزب إلا على 0,18٪ من الأصوات[1].

مع بداية 1983، بدأت الأمور تشهد بعض التحسن، حيث حصد الحزب 11,5٪ من الأصوات خلال الانتخابات المحلية و10٪ من الأصوات في الانتخابات البرلمانية الأوروبية.

الجدول (20): النتائج الانتخابية للجبهة الوطنية (1984–1999).

السنة	طبيعة الانتخابات	النسبة ٪
1984	أوروبية	11,4
1986	تشريعية	9,8
1988		14,4
//	رئاسية	9,7
1989	أوروبية	11,7
1992	جهوية	13,8
1993		12,4
1994	تشريعية	10,5
1995	أوروبية	15,0
1997	رئاسية	14,9
1998		15,1
1999	تشريعية	9,1
	جهوية	
	أوروبية*	

* الجبهة الوطنية + الحركة الوطنية الجمهورية (MNR).

Source : Gilles Ivaldi, "Les formations d'extrême droite: front national et mouvement national république", Notes et études documentaires, N°5131 (Avril 2001), p. 16.

[1]- المرجع نفسه، ص. 11.

يعكس تنامي ظاهرة اليمين المتطرف على الساحة السياسية الفرنسية، نمطا جديدا من الميول والتوجهات الانتخابية لدى الناخب الفرنسي، والذي نتج بفعل عدة معطيات اجتماعية، اقتصادية وسياسية؛ يأتي في مستهلها الشعور بالقلق واللأمن إزاء مخلفـــات مرحلة ما بعد الحداثة على الأوضاع الفرنسية خاصة الركود الاقتصادي، البطالة، تغير النمط المعيشي والاستهلاكي، الهجرة والوضع الأمني، يضاف إلى ما ذكر، قدرة هذا الحزب على طرح بدائل سياسية عجزت التشكيلات الحزبية القديمة الوفاء بها.

يعتبر التجار والحرفيون أكثر الفئات تأييدا للجبهة الوطنية، فاستنادا لنتائج الانتخابات الرئاسية لعام 198، استقطب جان ماري لوبان 19٪ من الأصوات العمالية و27٪ من أصوات الحرفيين، التجار وملاك المؤسسات[1].

في 2002، تمكن جان ماري لوبان من تحقيق نجاح كبير خلال الدور الأول من الانتخابات الرئاسية، وذلك بحصوله على 16,89٪ من الأصوات المدلى بها، وقد استطاع لوبان حصد هذه النسبة بفضل مشروعه الانتخابي الذي يتوافق في الكثير من تفاصيله مع تطلعات فئات من المواطنين الفرنسيين.

[1]- Ibid., p. 22.

الجدول (21): أهم القضايا المستأثرة على اهتمام الناخب عشية الدور الأول من رئاسيات 2002.

المسائل	الناخب لصالح الجبهة الوطنية	الناخب العام	الفاصل
التلوث	7	16	9−
البطالة	52	61	9−
الهجرة	68	23	45+
اللامساواة الاجتماعية	21	36	15−
الفضائح السياسية	6	9	3−
الجنوح	68	60	8+
التعليم	9	15	6−
التقاعد	23	28	5−
بناء أوروبا	3	9	6−
محاربة الإرهاب	16	16	0
سيادة فرنسا	9	5	4+
خفض الضرائب	20	19	1+

Source : Nonna Mayer, "Les hauts et les bas du vote le Pen", Revue Française de science politique, Vol. 52, N° 5 (2002), p. 507.

يتبنى حزب الجبهة الوطنية موقفا معاديا للهجرة والمهاجرين، إذ يعتبرها مصدرا أساسيا للمشاكل الاجتماعية والأزمات الاقتصادية، بل يذهب أكثر من ذلك من خلال تحذيره « **من وجود أزمة الهوية القومية في فرنسا بسبب تزايد أعداد المهاجرين خاصة المسلمين من أصل عربي** » وبهذا فهو يقترح سياسة صارمة اتجاه الهجرة والمهاجرين، وذلك من خلال استبعاد المهاجرين خارج الأراضي الفرنسية[1]، وضع حد لقانون لم الشمل العائلي، اعتماد مبدأ أولوية الفرنسيين أثناء التوظيف، مراقبة الجمعيات الأجنبية ورفض بناء المساجد وتجاهل النظام الغذائي الخاص بالمجموعات الدينية في المطاعم المدرسية[2].

[1]- هدى جمال عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص. 16.

[2]- Gilles Ivaldi, Op.cit., p. 32.

✓ الأحزاب السياسية في بريطانيا.

تستقطب الأحزاب السياسية في بريطانيا أعدادا هائلة من الأعضاء الذين يلعبـــون دورا مهما في دعمها ماديا من خلال دفع رسوم الاشتراك، فحوالي ثلث الناخبين البريطانيين يساهمون حاليا في أحد الأحزاب السياسية الفاعلة، الأمر الذي ليس له نظير في بقية الديمقراطيات الغربية[1].

1) حزب المحافظين (Tories)*: باشر المحافظون مشاركتهم في الحياة السياسية البريطانية منذ القرن 17 ميلادي، حيث لم يتم استبعادهم عن آلية التداول، وذلك بفضل قدرتهم على التكيف وحفظ مستوى عالي من التنظيم والانضباط.

تأسس حزب المحافظيـــن سنة 1823 من طـــرف روبرت بيل (Robert Peel)، علـــى أنقاض حزب التوريز (Tories) أو ما يعرف بحزب الفرسان. وقد استطاع منذ ذلك الحين بفضل توجيهات زعمائه أن يضمن حدا أدنى من التكامل بين الأصل في كونه حزبا ارستقراطيا (حزب الأعيان والإطارات فيما بعد) وبين الهيئة الانتخابية في مجملها[2].

تطور حزب المحافظين منذ تأسيسه على مراحل، تجاذبته خلالها فترات من الفشل والنجاح، واعتمد أثناءها سياسة الإصلاح وتغيير البرامج الانتخابية بما يتوافق مع المستجدات والتطورات السياسية والاقتصادية، ولكنه في الوقت ذاته حافظ على توجهاته اليمينية القائمة أساسا على محاربة قوة النقابات العمالية، خصخصة المؤسسات الوطنية، سياسة مالية انكماشية ومساندة الكنيسة القائمة والتاج ومجلس اللوردات.

* Le Parti Conservateur Britannique.
[1]- Jacques Blanc, Op.cit., p. 197.
[2]- Philippe Lauvaux, Op.cit., p. 542.

شهد الحزب خلال السنوات الأخيرة تراجعا ملحوظا، يرى بعض المتتبعين للشأن السياسي البريطاني أن من أبرز أسبابه: السياسة المنتهجة من طرف مارغريت تاتشر (Margaret Thatcher)، حيث ساهمت بشكل كبير في تردي الأوضاع الاقتصادية وتفاقم معاناة شرائح واسعة من الطبقات الوسطى والفقيرة، إضافة إلى فضائح الفساد المالي من قبل أعضاء بارزين في الحزب[1].

[1]- حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001)، ص. 90.

الشكل (11): رسم توضيحي لحزب المحافظين.

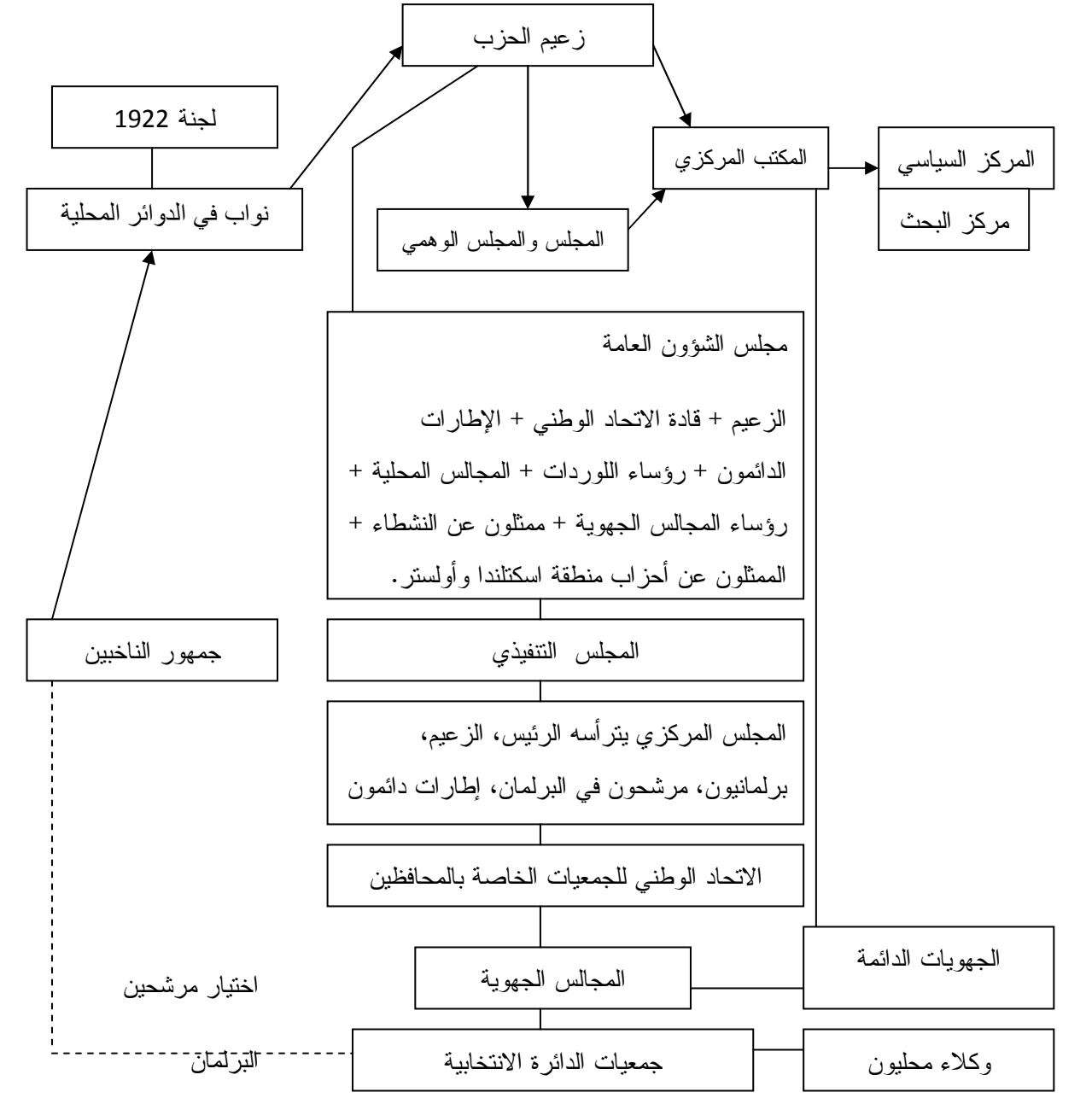

Source : Jacques Blanc, Op.cit., p. 201.

2) حزب العمال (Labour)*: لم تر النقابات العمالية البريطانية قبل القرن العشرين ضرورة من تشكيل حزب سياسي يمثلها، فقد وجدت ضالتها في الحزب الليبرالي إلـــى

* Le Parti Travailliste.

غاية اجتماع تياري مساندة الحزب الليبرالي وتيار الساعين لتشكيل حزب عمالي مستقل وتم الإعلان بشكل رسمي عن ميلاد حزب العمال. شهد حزب العمال في الفترة التي أعقبت تأسيسه وإلى غاية 1945، ازدهارا ملموسا ساهم بشكل كبير في تعزيز موقعه ضمن الخارطة السياسية البريطانية، خاصة بعد الجهود المبذولة من طرف أرتيور أندرسن (Arthur Anderson) لتوسيع قاعدته الانتخابية بإنشاء العديد من الفروع المحلية ابتداءا من 1918، بالإضافة إلى برنامجه السياسي القائم على أساس الاعتدال، تشجيع التنمية الاجتماعية والدعوة إلى تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي[1].

الشكل (12): رسم توضيحي لحزب العمال.

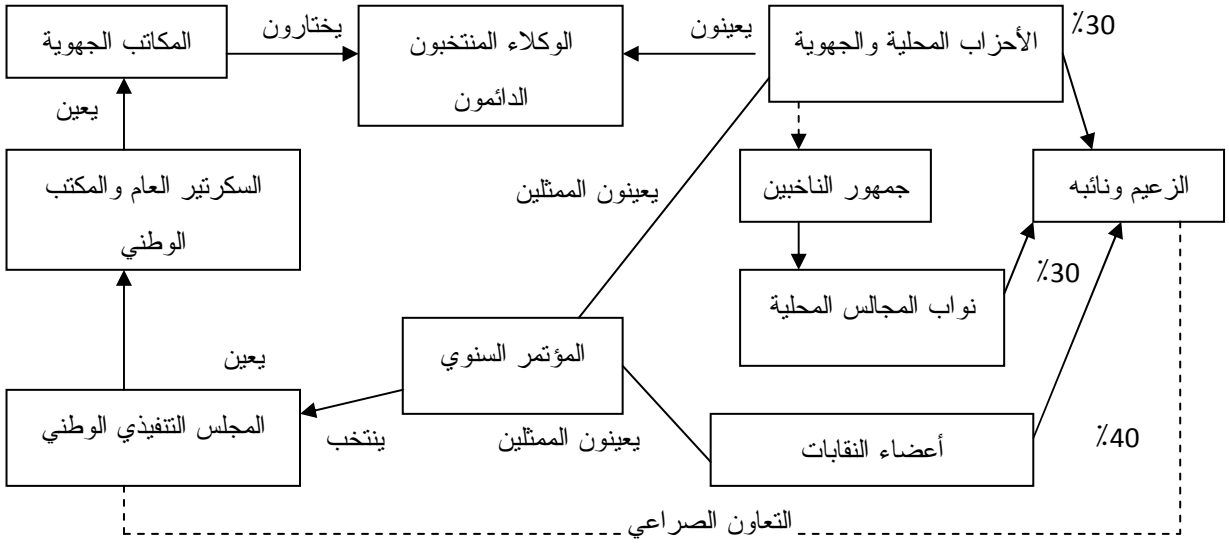

Source : Jacques Blanc, Op.cit., p.209.

يتمتع أعضاء حزبي المحافظين والعمال بمكانة هامة، وذلك للدور المنوط بهم في اختيار المرشحين لتولي منـــاصب في البرلمـــان (النواب)، بالإضافة إلى قدرتهم علـــى سحب الثقة من النواب، فمنذ 1979، اضطر ثلاث نواب من حزب المحافظين و16 نائبا من حزب العمال

[1]- Jacques Blanc, Op.cit., p. 207.

إلى التنازل عن مناصبهم في الدوائر المحلية بعد فقدانهم للثقة من قبل أعضاء الحزب[1].

الجدول (22): الخصائص السوسيولوجية لأعضاء حزبي المحافظين والعمال (٪).

الجنس	حزب العمال (5071 مشارك)	المحافظون (2467)
الذكور	61	51
الإناث	39	49
السن		
أقل من 26 سنة	5	1
26 إلى 35 سنة	17	4
36 الى45 سنة	26	11
46 الى55 سنة	17	17
56 إلى 65 سنة	16	24
أكثر من 65 سنة	19	43
المجال الوظيفي		
مؤسسات خاصة	37	60
الصناعة الوطنية	10	5
إدارات محلية	27	14
القطاع الصحي	5	7
الوظيف العمومي	5	6
آخر	16	10
الطبقة الاجتماعية		
وظائف وسيطة	49	55
موظفون	16	18
بورجوازية صغيرة	4	13
تقنيون	5	6
عمال	26	8

Source : Patrick Seyd et Paul F. Whitely, "L'évolution récente des adhérents du parti conservateur et du parti travailliste en Grande-Bretagne", Revue Française de science politique, Vol. 46, N° 6 (1996), p. 915.

[1]- Ibid., pp. 918-919.

أما فيما يتعلق بموقف الحزبين الرئيسيين في بريطانيا اتجاه الهجرة وأهم السياسات المعتمدة خلال توليهما مقاليد الحكم، فتتمثل في الآتي:

1. موقف حزب العمال اتجاه الهجرة منذ 1997[1]: قام حزب العمال بمجرد توليه الحكم سنة 1997 بإلغاء النظام المعتمد سابقا والخاص بإثبات المهاجر القادم إلى بريطانيا بغرض الزواج عدم انتهاج هذا السلوك للحصول على الوثائق الرسمية للإقامة في بريطانيا.

في مرحلة لاحقة أعلن حزب العمال الحاكم عن سياسة جديدة قائمة على مبدأ الحدود الآمنة، الاندماج في ظل مجتمع بريطاني متعدد، إدارة الهجرة بما يتوافق مع الاحتياجات الاقتصادية لبريطانيا، أي فتح المجال أمام الأشخاص المؤهلين والراغبين في مواصلة دراساتهم للمجيء إلى بريطانيا وإلزامية الحصول على بطاقة الهوية من طرف المهاجرين[2].

2. موقف حزب المحافظين من الهجرة: يعتبر المحافظون الهجرة مكسبا حقيقيا لبريطانيا، إذا توافقت مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، فهم يؤكدون على ضرورة الاستعانة بالأشخاص ذوي المؤهلات العلمية للاستفادة من خبراتهم في المجال الاقتصادي مع وجوب تحديد أعداد الوافدين سنويا إلى بريطانيا. كما أكد الحزب على مبدأ مراقبة جميع المهاجرين القادمين من الدول الأوروبية المنضوية للاتحاد الأوروبي حديثا وتعزيز مراقبة الحدود البريطانية من خلال دعمها بأجهزة الشرطة[3].

[1]- Will Somerville, Success and failure under labour: problems of priorities and performance in migration policy (Britain: paper prepared for JCWI, 2006), pp. 11-12.

[2]- ———, Labour 's policies on asylum and immigration, <http://www.labour.org.Uk/asylum_and_immigration>, (consulted: 13/04/2008).

[3]- ———, Immigration, <http://www.conservatives.com/policy/Where_we-stand/Immigration.aspx>, (consulted: 13/04/2008).

المبحث الثالث: سياسات الاندماج في فرنسا وبريطانيا.

طرح تواجد المهاجرين واستقرارهم على الأراضي الفرنسية والبريطانية إشكالات كثيرة حول وضعيتهم القانونية، الاجتماعية والثقافية. فالتعارض الكبير بين الهوية الأصلية للمهاجر وثقافة المجتمع المستضيف، خلقت للمهاجر في الكثير من الأحيان تصادما حقيقيا حال دون الاندماج الفعلي في هذه المجتمعات.

من هذا المنطلق، استعانت الحكومات الفرنسية والبريطانية المتعاقبة بمجموعة إجراءات وسياسات لتحقيق اندماج حقيقي لمهاجريها. فما المقصود أولا من الاندماج؟

يشتق مصطلح الاندماج من الفعل أدمج واندمج، وقد ورد في القاموس الفرنسي لاروس (Larousse)، بمعنى جمع أو أدخل في المجموعة.

أما الموسوعة ألفا (Alpha)، فقد ورد فيها تعريف الاندماج على النحو الآتي: « **هو عبارة عن سياسة تهدف إلى إشراك مجموعة إثنية في الحياة العامة، بمعنى آخر تهدف سياسة الاندماج إلى خلق المساواة بين الفئة الاجتماعية المهيمنة والفئة الاجتماعية المهيمن عليها** »[1].

فالاندماج عبارة عن مسار ينتهجه المهاجر ليصبح جزءا من المجتمع الذي يقيم فيه، يقودنا هذا التعريف إلى النظر إلى الاندماج من زاويتين؛ تتمثل الأولى في كونه عبارة عن إجراء دائم، أما الثانية، فتبرز غياب إجراءات وآليات خاصة وموحدة لتحقيق الاندماج في ظل تعدد أوجهه السياسية/ القانونية/ السوسيوإقتصادية/ الثقافية–الدينية[2].

[1]- Mohand Khellil, L'intégration des Maghrébins en France (Paris: Presses universitaires de France, 1991), p. 46.
[2]- Rinux Pennix, Integration of migrants: economic, social, cultural and political dimensions (Geneve: background paper for UNECE, 2004), pp. 11-12.

فما هي المواقف السياسية التي اعتمدتها كل من فرنسا وبريطانيا لتحقيق اندماج المهاجرين؟ وما هي العقبات التي تواجهها هذه السياسات؟

المطلب الأول: النموذج الفرنسي والبريطاني للاندماج.

تتباين آراء الباحثين والمتخصصين بشأن تفسير علاقة المهاجر بالمحيط الذي يقيم فيه، فبينما يرى البعض أن هذه العلاقة يحكمها الصراع والمنافسة، يذهب البعض الآخر إلى النظر إليها من زاوية الاندماج والاستيعاب، كما ترى فئة ثالثة أن هذه العلاقة تخضع إلى سيرورة أين يتبنى الأشخاص قيم وعادات المجموعات المهيمنة ويندمجوا في الحياة الثقافية المشتركة[1].

✓ سياسة الاندماج في فرنسا.

بدأ اهتمام الباحثين في فرنسا بظاهرة الاندماج والسياسات التي تجسدها منذ الثمانينـــات،وقد اتفق جميعهم حول موقف واحد مفاده أن الاندماج عبارة عن مسار تطوري. لكن بالرغم من الاتفاق على التعاطي مع الاندماج بهذا الخصوص، برز الاختلاف على المستوى العملي بين فئة تساند سياسات الاندماج الاستيعابية، بمعنى ذوبان المهاجر بصورة مطلقة في المجتمع الفرنسي وفئة تدعو إلى تطبيق سياسات التعدد الثقافي والإثني multiculturalisme، بحيث يحافظ المهاجر على خصوصيته الثقافية والدينية، ويكون له الحق في إبراز هذه الخصوصية على المستوى العام. ولكنهم اتفقوا جميعا على ثوابت الاندماج والمتمثلة حسب رأي جاكلين كوستا لاسكو (Jacqueline Costa-lascoux) في: « **المساواة في التعامل بين العمال الأجانب والمواطنين، مواجهة السلوكـــات العنصرية، تبني السياســـات**

[1]- Dominique Schnapper, Qu'est-ce que l'intégration? (France: éditions Gallimard, 2007), p. 73.

الاجتماعية والتعليمية، حق حيازة جنسية بلد الإقامة والسماح بحق الترشح والتصويت في الانتخابات البلدية والجهوية »[1].

لم تقرن فرنسا في أعقاب الحرب العالمية الثانية سياسة الهجرة بسياسة الاندماج، فقد انصبت جميع الإجراءات المعتمدة في مراقبة الهجرة وتحديد شروط التواجد على الأراضي الفرنسية والإقامة فيها.

مع بداية الستينات، بدأت الأمور تشهد بعض التغيير باعتماد إجراءات سوسيوثقافية وأنظمة استقبال لصالح المهاجرين وأسرهم[2]، ففي الفترة الممتدة من 1962 إلى 1968 تم توسيع نطاق بعض الصلاحيات المخصصة للجزائريين على بقية المهاجرين وفتح مجال حيازة سكنات السوناكترا (Sonacotra) لجميع الجنسيات[3]؛ ولكن بقيت هذه الإجراءات دون المستوى المطلوب إلى غاية نهاية الستينات وبداية السبعينات، حيث تم تنصيب سكرتير مفوض في شؤون اندماج المهاجرين عن طريق رسم سياسة شاملة. وقد أعلن السكرتير الأول ديجود (Dijoud) عن اتجاه فرنسا بقوله: « **تهدف جميع السياسات الخاصة بالهجرة الإجابة على السؤال التالي: هل يجب إجبار المهاجر على الاندماج في المجتمع الذي يقيم فيه وبالتالي محو خصوصيته؟ أم يجب اعتبار المهاجر عابر سبيل وبالتالي إقامة علاقة نفعية لا أكثر؟ إن أنجع الطرق، تكمن في إيجاد حل وسط بين الاثنين، لهذا اخترت مبدأ إتاحة حرية الاختيار للمهاجر بينهما** »[4].

[1]- Ibid., pp. 90-91.
[2]- Christine Perregaux et al., Intégration et migrations: regards pluridisciplinaires (Paris: L'Harmattan, 2001), p. 119.
[3]- Jacqueline Costa-Lascaux, L'intégration à la française: une philosophie, des lois. In: Philippe Devinette, Immigration et intégration: l'état des savoirs (Paris: éditions La Découverte, 1999), p. 334.
[4]- Christine Perregaux et al., Op.cit., p. 119.

الجدول (23): تطور مفهوم الاندماج في فرنسا: من 1945– 1997.

الفترة	الوضعية	الإجراءات
1945/ 1960	جلب المهاجرين (العمال)، التجنيد، الإدماج والتكييف المهني.	سياسة نفعية باتجاه المهاجرين.
1960/ 1975	التكيف الاجتماعي، إجراءات سوسيوإجتماعية اتجاه المهاجرين والتشجيع على العودة.	بدأ نشاط الحركات الجمعوية خاصة النقابات.
1975/ 1986	مباشرة اعتماد سياسة الاندماج، رؤيا شاملة للمشاكل، تحديد مفهوم الاندماج، سياسة تسوية الوضعية والتجنيس.	استحداث منصب مفوض في شؤون الاندماج، إعلان رسمي لصالح الاندماج من طرف فرنسوا ميتران.
1966/ 1997	اختلاف بين اليمين واليسار حول الاندماج، الاندماج وقيم الجمهورية الفرنسية.	محاربة الهجرة غير الشرعية، قضايا الحجاب والأشخاص بدون وثائق رسمية، قانون وزير الداخلية دوبري Debré، صعود اليمين المتطرف.

Source : Christine Perregaux et al., Op.cit., p. 120.

استحدثت حكومة اليسار تحت إشراف ميشال روكار (Michel Rocard) إلى جانب السكرتير المفوض في شؤون الاندماج، مجلسا أعلى للاندماج الذي يعنى بإصدار مجموعة من التقارير سنويا. وتم في السياق ذاته، إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات مختصة في شؤون الاندماج. أما تنفيذ سياسة الاندماج، فتم تفويضها لهيئتين رئيستين، تتعلق الأولى بالوكالة الوطنية لاستقبال الأجانب والمهاجرين، حيث تعنى بتكوين المهاجرين في مجال المواطنة واللغة، أما الثانية، فتتعلق بالوكالة الوطنية للتكامل الاجتماعي وتكافؤ الفرص.

أصدرت الجهات المعنية بشأن اندماج المهاجرين عدة تشريعات منذ 2002: قانون 15 مارس 2004 المتعلق بمبادئ العلمانية والمظاهر الدينية في المدارس العامة، قانون 30 ديسمبر 2004 الخاص بقرار إنشاء الهيئة العليا لمحاربة مظاهر التمييز العنصري، قانون 18 جانفي 2005 لرسم سياسات التكافل الاجتماعي، قانون 31 مارس 2006 بشأن تكافؤ الفرص، قانون

4 أفريل 2006 الذي جاء ليعزز محاربة ومنع العنف الأسري وقوانين 24 جويلية 2006 حول الهجرة والاندماج والتي جاءت للتأكيد على ضرورة مراقبة الهجرة من خلال الحد من الهجرة التلقائية (العفوية) ودعم سياسة الهجرة الاختيارية (L'immigration choisie).

أما على المستوى العملي، تم تهيئة 15 منطقة حضرية خلال 2006، دعم سياسة تشغيل الشباب بتوفير 350000 منصب شغل، تبني مشروع طموح بشأن التفوق المدرسي من خلال دعم 243 مدرسة ورسم برامج خاصة للدعم المدرسي بمعية 30 جامعة ومدرسة عليا[1].

في حين شكل الفكر الاستيعابي المنطلق الأساسي لسياسات الاندمـــاج قبل تأسيس المجلس الأعلى للاندماج، حاول مسيروا هذا الأخير تبني موقفا مغايرا عن السابق من خلال فتح المجال للفكر التعددي (التعددية الثقافية)؛ ولكن قبول هذه المبادئ، يعد إشكالية تواجه الوحدة السياسية للأمة الفرنسية بالنسبة للبعض، بمعنى أن الاندماج الثقافي ينبغي أن يتحقق من خلال المحافظة على التنوع والتماسك الوطني في الآن ذاته.

ومن هذا المنطلق، اعتبر المجلس الأعلى للاندماج أن سياسة الاندماج يجب توافرها على عنصرين[2]:

العنصر الأول: الرغبة المشروعة للأشخاص أيا كانت الثقافة، الدين، الإثنية، اللغة، الجغرافيا التي ينتمون إليها في ممارسة شعائرهم الدينية والحفاظ على ثقافتهم وتقاليدهم بحرية تامة على المستوى الخاص والجمعوي.

[1]- Blandine Kriegel, Analyse comparative de différents modèles d'intégration en Europe (France: La Documentation Française, 2006), pp. 48-49.
[2]- Sumanya Dechkumhang, L'immigration en France: les politiques d'immigration et d'intégration des années 1980 à nos jours, mémoire en langue et culture Française (Université d'Utrecht, 2007), p. 51.

العنصر الثاني: التمسك بالنموذج الكلاسيكي القائم على رفض الاعتراف بوجود الأقليات العرقية والدينية المتميزة عن بقية أفراد المجتمع.

من جملة القضايا التي تم نقاشها في التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للاندماج، الإسلام والعلمانية (1992)، حيث طرحت خلالها إشكاليتين رئيسيتين، تتعلق الأولى بالتعليم والثانية بمكانة الإسلام في المجتمع الفرنسي. وقد أكد التقرير على نقطتين بارزتين تؤكد توجهه الفكري القائم على مبدأ اندماج المهاجرين واستيعابهم في الثقافة والمجتمع الفرنسي، إذ تم التأكيد على اعتبار مدرسة الجمهورية مكانا لتعزيز مبادئ العلمانية للدولة الفرنسية ومبدأ الفصل بين الدين والدولة من خلال قانون 1905، كما أكد على ضرورة التوفيق بين الإسلام والنموذج الفرنسي[1].

✓ النموذج البريطاني للاندماج.

استفـــاد المهـــاجرون إلى بريطانيا في الفترة الأولى من تاريخ الهجـــرة إليها من قانون الجنسية لسنة 1948، والذي منحهم حق المواطنة بمجرد أن وطئت أقدامهم أراضيها، مما سمح لهم بالتفاعل والنقاش حول واقع اندماجهم في المجتمع البريطاني على المستوى الاجتماعي والسياسي منذ الوهلة الأولى. كما سنحت هذه الوضعية بانتقال النقاش من مستوى استيعاب المهاجرين إلى الأخذ بعين الاعتبار التعددية الإثنوثقافية والدينية التي ميزت بريطانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كما ساهمت المؤسسات الاجتماعية المتعلقة باندماج المهاجرين في تأصيل هذه الرؤيا بفضل الهياكل الوطنية والمحلية الخاصة بمحاربة التمييز العنصري.

[1]- Ibid., p. 54.

شكل الاستيعاب المحور الأول لسياسات الاندماج في بريطانيا، فإلى غاية منتصف الستينات، « **سعت السلطات البريطانية إلى إقصاء الاختلاف وإدماج المهاجرين في المجتمع البريطاني في أقل وقت ممكن** »[1]، ويعد التعليم من أبرز الميادين التي أولتها السلطات اهتماما بالغا، إذ أدرج تعليم اللغة الإنجليزية كشرط أساسي، وتم إصدار تعليمات صارمة للمدارس بعم تجاوز نسبة 30٪ من أطفال المهاجرين في الأقسام التربوية وحثهم على تخصيص حصص للقيم الاجتماعية والثقافة الإنجليزية. ولكن تزايد أعداد المهاجرين بوتيرة كبيرة، جعل المسؤولين يفكرون في عواقب الهجرة على الأمة البريطانية خاصة المهاجرين السود. ففي سنة 1955، اقترحت وزارة المحافظين مشروعا خاصا بوضع قيود على هجرة السود، وفي سنة 1969، قام معهد العلاقات الإثنية بإصدار تقرير تحت عنوان " لون البشرة والمواطنة Colour and Citizenship "، حيث رصد هذا التقرير مفارقتين بشأن المجتمع البريطاني حالتا حسب رأيه دون التوصل إلى تصور مشروع فعال لاندماج المهاجرين، تتعلق المفـــارقة الأولـــى بالتشريع البريطاني الخاص بالمواطنة، أما المفارقة الثانية، فترتبط مباشرة بالتمييز العنصري والفارق بين الموقف الرسمي وواقع المجموعات الإثنية؛ فاستنادا لنتائج هذا التقرير، يكمن الخلل في عدم قدرة المجتمع البريطاني عل استيعاب هؤلاء المهاجرين ومنحهم فرصا حقيقية للاندماج الاجتماعي، الثقافي والسياسي[2].

وبذلك تقرر رسميا منذ بداية الثمانينات لمواجهة ما سمي بالإعاقة الاجتماعية Social disadvantage، استحداث إجراءات جديدة تعكف السلطات المحلية تطبيقها وفق رؤية تعددية Multiculturalisme، حيث عبر النائب اينوك بوال (Enoch Powell) من حزب المحافظين عن مدعاة هذا التوجه بقوله: « **إن المهـــاجر من الأصـــول الهندية أو الأسيويـــة لا يمكنه أن**

[1]- Christiane Perregaux, Op.cit., p. 125.
[2]- Christophe Bertossi, Les modèles d'intégration en France et en Grande-Bretagne (Londres: document présenté dans ESRC centre on migration, 2007), p. 14.

يصبح بريطانيا بمجرد ولادته على الأراضي البريطانية، فمن الناحية القانونية يعتبر مواطنا بريطانيا، لكن في الواقع لا يزال هنديا أو أسيويا وبالتالي سيفقد بشكل واضح موطنه دون أن يفوز بالآخر ويفقد جنسيته دون اكتسابه للأخرى »[1]. كما شكل الخطاب الذي ألقاه الزعيم العمالي روي جانكيز (Roy Jenkins) سنة 1968، دافعا حقيقيا لتبني هذه السياسة، حيث ضمنه دعوة صريحة لضرورة اعتماد سياسة اندماجية قائمة على التعددية الثقافية وتكافؤ الفرص في جو من التسامح المتبادل[2].

ولكن السؤال الذي طرحه الكثير حول مصير التعدد الإثني والثقافي في بريطانيا، كيف يمكن تبني سلوك إيجابي اتجاه التعدد الإثني والحفاظ في الآن ذاته على وحدة الهوية الثقافية والسياسية لبريطانيا؟

وردت الإجابة على هذا التساؤل في نص تقرير صادر سنة 2000 عن لجنة التعدد الإثني في بريطانيا، حيث تم تأكيدها على نقطتين أساسيتين[3]:

- وجوب اعتماد توجه سياسي قائم على فكرة مجتمع الجماعات وفي الوقت ذاته مجتمع الأفراد.
- السعي لمحاربة جميع أشكال التمييز العنصري، من ضمنها التمييز العنصري ضد المسلمين وكل مل يتعلق بآليات اللامساواة.

[1]- Tahir Abbas, Recent developments to British multiculturalism: ideology, philosophy and politics with special refrence to british Muslims (Belgium: paper presented on the international conference, 2005), p. 2.
[2]- Milena Doytcheva, Le multiculturalisme (paris: La Découverte, 2005), p. 59.
[3]- Tahar Abbas, Op.cit., p. 6.

الجدول (24): تطور مفهوم الاندماج في بريطانيا.

الفترة	الوضعية	الإجراءات
1945– 1960	الاندماج الاستيعابي عن طريق تسهيل عملية التجنس.	المهاجرون من الكومنولث يعتبرون مواطنون بريطانيون كاملي الحقوق.
1960– 1980	الاندماج عن طريق التكيف المهني.	مراقبة سوق العمل، غلق الحدود، بداية إصلاح سياسات الهجرة، قوانين ضد التمييز العنصري، خدمات اجتماعية لصالح المهاجرين، اليمين المتطرف.
1980– 1990	اندماج قائم على مبدأ التعددية الثقافية، الاعتراف بالخصوصيات الثقافية.	إلغاء حق الأرض، أعمال شغب بدوافع عنصرية، تزايد المطالب من طرف جمعيات المهاجرين، تعليم قائم على التعدد الثقافي.

Source : Christiane Perregaux, Op.cit., p. 127.

تعتبر وزارة الداخلية الجهة الرسمية الوحيدة التي تعنى بشؤون المهاجرين والتجنيس من خلال مديرية الهجرة والجنسية، وقد أنشأت لجنة استشارية خاصة بالتجنيس والاندماج، من ضمن ما عنيت به اختبارات اللغة والثقافة المدنية.

ابتداء من ماي 2006، عهد لوزارة السلطـــات المحلية مسؤوليـــة محاربـــة التمييز العنصري والعلاقات مع المجموعات الدينية، وذلك عن طريق مديرية القضايا الإثنية والتعايش الديني بالإضافة إلى اللجنة المختصة في الاندماج والتعايش.

تعلقت جل سياسات الاندماج في الآونة الأخيرة باستقبال المهاجرين وكيفية التمتع بالحقوق، فمنذ منتصف 2006، تم اشتراط تعلم اللغة الانجليزية والثقافة المدنية للحصول على الإقامة الدائمة. أما بالنسبة للحقوق الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، فقد عرفت تقلصا واضحا إذ لم يعد بإمكان المهاجرين الخاضعين للإجراءات الأولية للهجرة الاستفادة من المنح الاجتماعية.

انطلاقا من المعطيات السابقة ذكرها، ما هو واقع اندماج المهاجرين المسلمين في بريطانيا؟

ألقى مجموعة من الباحثين الضوء على واقع اندماج المسلمين في بريطانيا باعتماد نتائج المسح الرابع للأقليات الإثنية في بريطانيا، حيث توصلوا إلى الملاحظات التالية[1]:

يتميز المسلمون بقوة هويتهم الدينية مقارنة ببقية الأقليات الإثنية، فاستنادا للعينة المدروسة، أجاب 79٪ من المسلمين بأن الدين مهم جدا بالنسبة لهم مقارنة ب 42٪ من غير المسلمين. كما أعرب 70٪ من المسلمين عن اهتمامهم البالغ بمسألة ارتباط أحد الأقارب من شخص مسلم، مقارنة ب 37٪ من غير المسلمين. وتجدر الإشارة إلى مقاومة المسلمين للاندماج الثقافي واللغوي من خلال تفضيلهم التحدث باللغة الأم ضمن المحيط الأسري أو مع الأصدقاء.

إن سياسة الاندماج المعتمدة في بريطانيا والقائمة على مبدأ الاعتراف بالمجموعات الإثنية والثقافية، تعكس إلى حد كبير الواقع الاجتماعي البريطاني، فهي تستجيب بشكل كبير لمتطلبات المجتمع القائم على التنوع والتعدد.

المطلب الثاني: معوقات الاندماج.

أظهرت الأبحاث التي أجريت حول مقارنة سياسات الاندماج في فرنسا وبريطانيا خلال التسعينات إلى وجود أزمة حقيقية على مستوى اندماج المهاجرين في المجتمعين الفرنسي والبريطاني، كما توصلت في السياق ذاته إلى تحديد اختلافات لدوافع هذه الأزمة في كلا البلدين.

[1]- Alberto Bisin et al, The specific pattern of muslim immigrants' integration in the UK, <http://www.voxen.org/index.php?a=mode/556>, (consulted: 13/02/2008).

✓ معوقات الاندماج في فرنسا.

أدى مفهوم المواطنة الفرنسية القائم على المذهب الجمهوري إلى استبعاد كل محاولة لمحاربة التمييز العنصري، إذ أعتبر التمتع بالجنسية الفرنسية شرطا كافيا للمواطنة، التي اعتبرت بدورها كافية للتمتع بجميع الحقوق. فقد سوغ هذا الموقف رفض الرؤيا التعددية للمساواة في الفرص إلى حين توقيع فرنسا على اتفاقية أمستردام التي تضمنت دعوة صريحة إلى وجوب محاربة التمييز العنصري، حيث شهد مفهوم المساواة كإجراء عملي بعض التحسن منذ 1997. ففي سنة 1998، دعت وزيرة التشغيل والتضامن إلى ضرورة مراجعة سياسة الاندماج وفق ثلاث محاور[1]:

1. تحسين استقبال المهاجرين في جو من التسامح.
2. محاربة مختلف أوجه التمييز العنصري.
3. تسهيل اكتساب الجنسية الفرنسية.

كما تم في إطار نفس المساعي، الموافقة على تشريعين متعلقين بحظر التمييز في العمل والسكن، وأنشئت هيئة عليا للمساواة ومكافحة التمييز سنة 2005؛ وقد تلقت خلال السنة الأولىمن نشاطها أكثر من 2000 شكوى مقدمة من طرف المهاجرين، تعلقت 45٪ من الشكاوي بالتمييز في أماكن العمل[2].

وعموما، يمكن تحديد معوقات الاندماج في فرنسا في النقاط التالية[3]:

[1]- Christophe Bertossi, Op.cit., p. 23.
[2]- Martin A. Shain, Immigrant integration policy in France and Britain: evaluating convergence and success (Boston: paper presented at the annual meetings of the American political science association, 2008), pp. 12-13.
[3]- F. Bouaziz et al., Intégration, les points noirs du modèle Français, <http://www.nouveleconomiste.fr/1358/1358-Une-PARTI.html>, (consulté: 11/07/2007).

- مجال التعليم (المدرسة): تعتبر المدرسة من أهم أدوات اندماج المهاجرين وأطفالهم في المجتمعات المستضيفة، لكن واقع الأمر في فرنسا يعكس النقيض من ذلك، حيث أضحت المدرسة وسيلة للتهميش بالنسبة لأطفال المهاجرين نتيجة تمدرسهم في مؤسسات تعليمية لا تستجيب لاحتياجاتهم ومتطلباتهم.
- السكن: تعكس جل الإحصائيات الواردة عن المراكز البحثية تدني ظروف السكن لدى المهاجرين مقارنة ببقية السكان، بالإضافة إلى صعوبة امتلاك المساكن واكتفائهم بتأجيرها، إذ تشير الأرقام إلى معاناة 13٪ من المهاجرين من ضيق سكناتهم.
- المجال الوظيفي (المؤسسة): هل تعد المؤسسة الصناعية عاملا للاندماج أو التهميش؟ أجرى جون فرنسوا أماديو (Jean-François Amadieu) مدير مركز البحث المختص في التمييز العنصري، بحثا حول تأثير بعض المعايير الواردة في السيرة الذاتية على إمكانية تلقي موافقة للمقابلة الخاصة بالتوظيف، وقد جاءت النتائج على النحو الآتي: تمكن شخص من أصول فرنسية ويقطن في باريس من الحصول على 75 مقابلة للعمل، في الوقت الذي لم يتحصل شخص من أصل مغاربي (اسم ولقب مغاربي) على أكثر من 14 مقابلة برغم تساوي المهارات.
- الإحصائيات: برغم الأهمية الكبيرة التي تكتسيها الإحصائيات في عملية اندماج المهاجرين بفضل المعطيات التي تبرزها، فإن استخدامها مازال بدائيا في فرنسا ولا يرقى للمستوى المطلوب، فآخر دراسة أجريت حول الزواج بين الإثنيات تعود إلى سنة 1992.

يواجه الإسلام والمسلمين في فرنسا صعوبات كبيرة في التعاطي مع سياسات الاندماج في ظل التساؤلات الناتجة عن أعمـــال الشغب في بعض المدن الفرنسية سنة 2005. ففي الوقـــت

الذي تعتبر فيه الحكومة محاربة التمييز العنصري إحدى الأولويات الوطنية، يبقى الإسلام من منظور بعض المثقفين، أجهزة الإعلام والسياسيين " عائقا " للاندماج في فرنسا[1]. وبالتالي، يمكن القول أن هذه الرؤيا حالت دون اندماج حقيقي لأعداد كبيرة من المهاجرين خاصة المسلمين منهم.

✓ معوقات الاندماج في بريطانيا.

عكست أعمـــال الشغب التي جرت وقائعهـــا في منطقة برادفورد Bradford (2001)، بورنلي Burnley (2001) وأولدام Oldham (2001) عن أزمة حقيقية لسياسة الاندماج في بريطانيا. فقد ورد في التقرير الصادر عن لجنة التحقيق التي ترأسها تاد كانتل (Ted Cantle) تمكن الأسباب الفعلية لهذه الأفعال في عدم قدرة المهاجرين الاندماج في المجتمع البريطاني بفعل ارتفاع معدلات الزواج بالأقارب القادمين من خارج بريطانيا وتدني مستوى التمكن من اللغة الانجليزية، بالإضافة إلى تبنيهم قيما متناقضة مع القيم البريطانية. فقد أعتبر مشكل الاندماج عائقا فعليا أمام المواطنة، الولاء والتحضر Civisme. وكرد فعل على هذا التقرير، تم اقتراح سياسة جديدة قائمة على فكرة التماسك الاجتمـــاعي، المواطنة من خلال المشاركـــة ومبدأ العيش معا.

إضافة إلى ما سبق ذكره، اعتبر تقرير كانتل أن القوانين المتعلقة باللجوء السياسي والهجرة غير الشرعية، تعد من بين أسباب فشل الاندماج في بريطانيا، حيث تم إثر ذلك غلق مركز الاستقبال سان غايت Sangatte في ديسمبر 2002. كما تم الإعلان عن قانون جديد خاص بالجنسية، الهجرة واللجـــوء، تضمن ثلاث نقاط أســـاسية[2]: تعزيز إجراءات اكتســـاب الجنسية

[1]- Christophe Bertossi, Op.cit., p. 24.
[2]- Ibid., p. 22.

(اختبار المواطنة وأهمية القيم البريطانية)، تشديد سياسة اللجوء وأخيرا تعزيز الإجراءات الأمنية (توسيع صلاحيات شرطة الهجرة والحدود وسحب الجنسية عن كل شخص ارتكب جنحة تهدد باستقرار بريطانيا). فابتداءا من أول نوفمبر 2005، أصبح لزاما على كل متقدم الحصول على الجنسية، اجتياز امتحان خاص باللغة الانجليزية وآخر متعلق بقابلية التوافق مع القيم والثقافة البريطانية.

تتجلى معوقات اندماج المهاجرين في بريطانيا أيضا في تباين وجهات النظر حول الأسلوب الأمثل الواجب اعتماده سواء على المستوى النظري أو التطبيقي. فاستنادا لتقرير صادر عن جمعية الدراسات التاريخية في أبريل 2007، تبين أن العديد من المدارس تتجنب تدريس بعض المواضيع التاريخية لتفادي خلق الحساسيات، في الوقت الذي صدر فيه تقرير موجه لوزير التعليم، أكد على وجوب احتواء المناهج الدراسية القيم البريطانية، التاريخ والثقافة المدنية[1].

شكل المهاجرون المسلمون أكثر الفئات تداولا في النقاش حول وضعية اندماج المهاجرين في بريطانيا، وذلك لعدة أسباب موضوعية تتعلق أساسا بانخفاض مستوى التأهيل لديهم، ارتفاع نسبة البطالة في أوساط الشباب بالإضافة إلى تدني مستوى الدخل مقارنة بالمجموعـــات الإثنية الأخرى، حيث تصل نسبة البطالة في منطقة أولدام، 40٪ و38٪ في برادفورد أين تتمركز أعداد كبيرة من المسلمين[2]. فقد ساهمت هذه العوامل بشكل كبير في الحيلولة دون الاندماج الفعلي للمسلمين في المجتمع البريطاني.

[1]- Martin A. Schain, Multiculturalism and its discontents: success and failure in France and the United-States (Colorado: paper presented at the conference on multiculturalism, 2007), p. 22.
[2]- Paul Statham, Political conflicts about cultural diversity? The Muslim challenge to race relations in Britain (Atlanta: paper presented at the annual meeting of the American sociological association, 2003), p. 14.

خاتمة الفصل الثاني:

تبرز المعطيات النظرية والإجراءات القانونية عن صورة مثالية لما يجب أن يكون عليه واقع المهاجرين في فرنسا وبريطانيا خاصة المهاجرين من الجيل الثاني والثالث الذين استفادوا من عدة امتيازات، سمحت لهم بأن يكونوا مواطنين كاملي الحقوق والواجبات. والملاحظ تحقيق بريطانيا لتقدم ونجاح أكبر في هذا المجال بفضل اعتماد سياسات تستجيب لمتطلبات المجتمع البريطاني المتعدد. ولكن وضعية المهاجرين من الناحية الفعلية تعكس واقعا مغايرا يشوبه الكثير من الصعوبات والتحديات الناجمة عن أسباب عديدة، نذكر أبرزها:

المفارقة بين الجانب النظري للقوانين والتطبيق الفعلي، بروز العديد من الأصوات السياسية الرافضة للوجود الأجنبي على الأراضي الفرنسية والبريطانية والتي أصبح لها صدى متزايدا على المستوى الشعبي وأخيرا عدم استجابة سياسات الاندماج للاحتياجات الحقيقية للمهاجرين.

الفصل الثالث: مشاركة المسلمين السياسية في فرنسا وبريطانيا وتحدياتها.

المبحث الأول: المشاركة السياسية للمسلمين في فرنسا.

المطلب الأول: بداية الوعي السياسي لدى المسلمين في فرنسا: نبذة تاريخية.

المطلب الثاني: المشاركة الانتخابية للمسلمين في فرنسا ومواقفهم السياسية.

المطلب الثالث: التمثيل السياسي للمسلمين في فرنسا.

المبحث الثاني: مشاركة المسلمين السياسية في بريطانيا.

المطلب الأول: مشاركة المسلمين السياسية والانتخابية في بريطانيا.

المطلب الثاني: التمثيل السياسي للمسلمين في بريطانيا.

المطلب الثالث: مطالب المسلمين في بريطانيا.

المبحث الثالث: معوقات مشاركة المسلمين السياسية في فرنسا وبريطانيا.

المطلب الأول: ظاهرة الإسلامافوبيا في فرنسا.

المطلب الثاني: الممارسات الإسلامافوبية في بريطانيا.

خاتمة الفصل الثالث.

الفصل الثالث: مشاركة المسلمين السياسية في فرنسا وبريطانيا وتحدياتها.

« **المواطنة هي مشاركة الأفراد في المجموعة السياسية الوطنية، فهي تمنح للأشخاص الحق في الانتخاب، الترشح للانتخابات والمشاركة الحرة في الأنشطة العامة؛ في حين اشتراطها الالتزام بدفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية** »[1].

إن شعور الشخص بالمواطنة يحمله إلى الالتزام بالواجبات والمطالبة بالحقوق، فانتقال المهاجر من وضعية الارتباط الزمني المؤقت بالدولة المستضيفة إلى العلاقة الدائمة بها، أدى إلى إعادة بلورة مفهوم جديد لهويته السياسية والاجتماعية من خلال المطالبة بإدراجه في مصف المواطنين، وبذلك التمتع بكامل الحقوق من ضمنها السياسية والالتزام بكافة الواجبات.

تناول العديد من الباحثين موضوع تطور حقوق المهاجرين بالدول الأوروبية، فقد اعتبرت ياسمين سويصال (Yesmin Soysal) في كتابها حدود المواطنة* : « **أن أصل التغيير الذي وقع، يندرج عند المستوى الدولي من خلال الفاعلين والمؤسسات الدولية، فقد انتقلت حسب رأيها شرعية الانتماء للوحدة السياسية من مفهوم الجنسية إلى الإقامة وحقوق الفرد** »[2].

من جانب آخر، واستنادا لدراسة أجراها الباحث باتريك إيرلند (Patrick Ireland)، لا يمكن حسب رأيه استثناء دور المهاجرين وتعبئتهم التي ساهمت في تحفيز السلطات المعنية لاتخاذ قرارات وتلبية مطالب تجنبا للتوتر الاجتماعي[3].

[1]- Marc Morjé Howard, "Comparative citizenship: an agenda for cross-national research", Comparative Citizenship, Vol.4, N° 3 (September 2006), p. 444.

* Yasemin Soysal, Limits of Citizenship: migrants and postnational membership in Europe (Chicago: The University of Chicago Press, 1994), 235 pages.

[2]- Virginie Guiraudon, "Jeux d'ombre et de lumière: les politiques envers les étrangers en Europe", Revue française de science politique, Vol. 49, N° 6 (1999), p. 757.

[3]- Ibid., p. 759.

تنصب محاور مشاركة المهاجرين السياسية في النقاط التالية المتطرق إليها في كتاب لايتون هنري (Layton-Henry Z) الحقوق السياسية للعمال المهاجرين في أوروبا الغربية *: الحقوق المدنية، الحقوق النقابية، جمعيات المهاجرين، الجمعيات الاستشارية الحقوق الانتخابية والتجنس[1]. إذ يتمتع المهاجر ببعض منها أو كلها وفقا للقوانين السائدة في بلد الإقامة، حيث يتسع أو يضيق نطاق الصلاحيات بحسب شروط التمتع بالمواطنة.

وتعكس الوقائع والملاحظات الميدانية لمشاركة المهاجرين في البلدان الأوروبية تداخلا بين النشاط الاجتماعي والسياسي، إذ يحاول الكثير منهم تحقيق أهداف سياسية بوسائل اجتماعية من خلال الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني.

« **يخضع اندماج المسلمين في المجتمعات الأوروبية إلى ثلاث اتجاهات رئيسية: انسياق تام لقانون البلد انطلاقا من التمتع بحق المواطنة، مشاركة اجتماعية وسياسية على جميع المستويات مطالبة تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي** »[2].

« **إذا رغبنا العيش في هذا البلد (بلد أوروبي)، وأردنا إيصال وجهات نظرنا، يجب علينا أن نلعب دورا ايجابيا اتجاه المجتمع الذي نقيم فيه. وعليه من المفترض أن ندعم المرشحين والأحزاب الذين يظهرون تعاطفا اتجاه القضايا الإسلامية** »[3]. سيد متولي الدرش –رجل دين مقيم في بريطانيا–.

يشكل المسلمون جزءا مهما من النسبة الإجمالية للمهاجرين بالدول الأوروبية، إذ ساهمت

* Zig Layton-Henry, The political rights of migrant Workers in Western Europe (London : Sage Publications Ltd, 1989), 208 pages.

[1]- Han Entzinger et al., La participation politique et sociale des immigré à travers des mécanismes des consultations (Strasbourg: Editions de conseil de l'Europe, 1999), p. 13.

[2]- Tariq Ramadan, "Who speaks for Europe's Muslims?", Le Monde diplomatique (Juin 2000), p. 12.

[3]- W. Shadid and P. S van Koningsveld, Intercultural relations and religions authorities (Belgium: Peeters, 2002), pp. 159-160.

التطورات الاقتصادية والسياسية في تغيير الكثير من المفاهيم وتحول وضعيتهم القانونية من كونهم عمالا مؤقتين إلى مواطنين يتمتعون ببعض الحقوق أو كلها. فقد أضحى اندماج المسلمين في المجتمعات الأوروبية مطلبا مزدوج الأبعاد، من خلال ما يترتب عليه من واجبات وحقوق ما لبثت أن تنامت وتيرتها وتشعبت توجهاتها لتتباين بين المطالب الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

وتعتبر مشاركة المسلمين السياسية من بين المجالات التي تستدعي اهتماما بالغا من طرف الناشطين والمنظرين السياسيين على حد سواء، وذلك لما لها من أثر بالغ على واقع ومستقبل المسلمين في المجتمعات الأوروبية من ضمنها المجتمع الفرنسي والبريطاني.

حاول الباحثون السياسيون التنظير لمشاركة المسلمين في المجتمعات الغربية انطلاقا من النظريات التالية[1]:

أ نظرية تعبئة الموارد: يتناول أصحاب هذا التوجه مدى تأثير موارد المسلمين السياسية على المطالب المستجابة، أي العلاقة بين مطالب المسلمين وتنازلات بلد الإقامة. وتكمن أهم هذه الموارد في: هياكل تنظيمية فعالة، قنوات مهمة لإدراج المطالب في الأجندة السياسية، قيادات ناجحة ومطلعة على خبايا النظام السياسي...

ب نظرية المؤسسات السياسية الملائمة: يحاول المنظرون من خلال هذه النظرية إلقاء الضوء على دور المؤسسات السياسية في التأثير على النشاط السياسي للمجموعات الإثنية من خـــلال مؤسســـات الدولة والقوانين (القوانين المتعلقة بحقوق الأقليـــات،

[1]- Eren tatari, Theories of state accomodation of Muslim religious practices in western Europe (Chicago: paper prepared for national annual conference of the Midwest political science association, 2006), pp. 12-14.

القوانين المناهضة للتمييز العنصري، القوانين المساهمة في تحسين الظروف الاجتماعية والمستوى الاقتصادي للمسلمين).

ت النظريات الإيديولوجية: تتعلق هذه النظرية بالإطار المفاهيمي والإيديولوجي للدولة ومدى تأثيره على المهاجرين كمفهوم المواطنة، الأمة، الاندماج..

ث نظرية العلاقة بين الدين والدولة: حاول العديد من الباحثين تناول موضوع مشاركة المسلمين من منظور العلاقة بين الدين والدولة.

- علاقة مصالحة بين الدولة والكنيسة (Concordat) على نحو إيطاليا، إسبانيا، البرتغال وألمانيا.

- دور تعترف بدور الكنيسة مثال الدنمارك، فلندا، النرويج، السويد، بريطانيا واليونان.

- دول قائمة على مبدأ العلمانية أي الفصل التام بين الكنيسة والدولة كفرنسا، ايرلندا، بلجيكا وهولندا.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى موضوع مشاركة المسلمين السياسية في كل من فرنسا وبريطانيا، وأهم العراقيل التي يواجهها المسلمون في كلتا الدولتين والتي تحول دون فعالية أكبر توازي تواجدهم العددي. فكيف تبلورت أهمية المشاركة السياسية لدى المسلمين؟ وهل تتوافق طبيعة المشاركة السياسية للمسلمين على الواقع مع التوجهات النظرية السالفة الذكر؟ ما هي المعطيات الإحصائية لمشاركتهم الانتخابية؟ وأخيرا ما هي العراقيل التي يواجهها المسلمون وما مدى تأثيرها على الدور المنوط بهم سياسيا؟

المبحث الأول: المشاركة السياسية للمسلمين في فرنسا.

تفتقد فرنسا إلى موقف سياسي موحد اتجاه قضية المهاجرين ومشاركتهم في الحياة السياسية، وذلك لغياب حزب سياسي رئيسي إلى جانب خضوع المواقف للتوجهات الإيديولوجية والتغيرات المستمرة، بالإضافة إلى اتساع الهوة بين الموقف الرسمي لليسار واليمين الفرنسي اتجاه المهاجرين. ففي 1981، أعلن وزير الخارجية الفرنسي من الحزب الاشتراكي كلود شايسون (Claude Cheysson) خلال زيارة له للمغرب العربي، عن نية الحكومة الفرنسية منح حق الانتخاب للأجانب في الانتخابات البلدية لسنة 1983.لاقى هذا القرار انتقادات لاذعة من طرف أحزاب اليمين والإعلام المساند له، ليتم في الأخير التراجع عنه تحت ضغط شعبي ورسمي[1].

فقد شكلت السياسة لمدة طويلة مجالا محظورا على المهاجرين، وذلك من خلال مظاهر عديدة أبرزها[2]: إلزام اعتماد الحياد التام اتجاه مختلف القضايا بالنسبة لغير المواطنين، تطبيق سياسة المراقبة (بالنسبة للجمعيات قبل 1981 والحق النقابي قبل 1975) وأخيرا المراقبة والعقاب والتهديد بالطرد عند حدوث أي تجاوز من طرف المهاجر.

ابتداء من النصف الثاني من عقد الثمانينات، طرأت بعض التغييرات على مستوى علاقة المهاجر بالسياسة، ساهمت عدة دوافع في تبلورها، نذكر أهمها: قرار العديد من المهاجرين الإقامة الدائمة على الأراضي الفرنسية، التحاق النساء والأطفال الذين ساهموا في تغيير التركيبة الاجتماعية والوظيفية للمهاجرين وتنامي الاهتمام بدور المهاجر وتأثيره في السياق الاجتماعي والسياسي الفرنسي من قبل الأحزاب السياسية. فالانتقال من حالـــة اللاوعي/ اللاهتمام السياسي

[1]- Virginie Guiraudon, Op.cit., p. 776.
[2]- Catherine de Wenden, Citoyenneté, nationalité et immigration (Paris: Arcantère Editions, 1987), p. 11.

إلى الوعي/ الاهتمام السياسي، تزامن مع حراك اجتماعي وأزمة هوية لدى المهاجر على نحو الإسلام، حركة المسلمين من أصول مغاربية أو ما يعرف ب " Beurs "*، الجيل الثاني من المهاجرين...الخ.

المطلب الأول: بداية الوعي السياسي لدى المسلمين في فرنسا: نبذة تاريخية.

تبلورت المظاهر الأولى لاهتمام المسلمين بالحياة العامة وسعيهم للتعبير عن مطالبهم في النشاط النقابي. فمنذ 1981 والى غاية 1983، شهد المجال الصناعي وعلى وجه الخصوص مصانع السيارات العديد من الحركات الاحتجاجية تحت شعار الحق في الكرامة الإنسانية. وقد أثارت هذه الاحتجاجات ردود أفعال عديدة خاصة في الأوساط الإعلامية التي اعتبرتها اختبارا أمام الحكومة الفرنسية وبروزا للإسلام داخل المؤسسة الصناعية من خلال قيادات نقابية/ " متدينة "، حيث تجلت أهم مطالب هؤلاء المحتجين في: تخصيص أوقات للصلاة في أماكن مناسبة وخفض ساعات العمل خلال شهر الصيام[1].

شكلت هذه المرحلة حدا فاصلا بين التعبير عن الهوية الإسلامية في النطاق الخاص، ومحاولة النشاط والتعبئة في ضوء الخصوصية والهوية الإسلامية على المستوى العام. فقد عبر أحد الناشطين عن ذلك بقوله: « **لا أجد تناقضا في كوني مسلما وناشطا نقابيا. فخلال سنوات طويلة، مارست النشاط النقابي برغم تديني، حيث شعرت بأنني أقوى للدفاع عن معتقداتي الدينية** »[2].

* مصطلح عامي يطلق على الجيل الثاني من مهاجري دول المغرب العربي.

[1]- René Mouriaux et Catherine Withol de Wenden, "Syndicalisme Français et Islam", Revue Française de science politique, Vol. 37, N° 6 (1987), pp. 802-803.

[2]- Ibid., p. 807.

تزامن النشاط النقابي في أوساط المهاجرين المسلمين مع تطور الحركة الجمعوية من خلال إنشاء العديد من الجمعيات بدعم من الفاعلين في الحقل الاجتماعي والناشطين السياسيين في الأحزاب اليسارية، حيث شكلت الجمعيات ذات الطابع المحلي والتخصصي السمة الغالبة على النشاط الجمعوي للمسلمين في فرنسا، وقد ارتبط ذلك بالجهود السياسية المتعلقة بالتنمية المحلية للأحياء أو ما يعرف بسياسة المدينة[1].

في مرحلة لاحقة، سعى المسلمون إلى ترسيخ مبادئ المواطنة والمساواة في الحقوق، حيث باشر المهتمون بالقضية نضالهم بتوعية المعنيين بأهمية العملية الانتخابية خلال مسيرة المساواة ومكافحة العنصرية (La marche des beurs)*. كما تم تأسيس جمعية فرانس بلوس (France Plus)، التي حملت شعار الدفاع عن الحقوق المدنية للمهاجرين المسلمين. فقد جاء مبدأ أهمية التسجيل في القوائم الانتخابية في مقدمة الأهداف المسطرة من طرف الجمعيات المحلية والوطنية. ففي 1982، قام أعضاء جمعية الحقوق المدنية لمدينة مرسيليا بتنظيم حملات توعية لصالح المهاجرين البالغين لحثهم على أهمية التسجيل في القوائم الانتخابية[2].

اتسع نشاط جمعية فرانس بلوس ليشمل أدوارا جديدة، كان أبرزها تنظيم ملتقيات ومنتديات، تناولت خلالها قضايا المهاجرين ومستقبلهم ودورهم السياسي. فقد ورد على لسان رئيس الجمعية أرزقي دحمان عند الحديث عن النتائج المحققة منذ تأسيس الجمعية: « **تم إقناع**

[1]- Jocelyne Cesari, "De l'immigré au minoritaire: les maghrébins de France", Revue Européenne des migrations internationales, Vol. 10, N° 1 (1994), pp. 116-117.

* بعد اضطرابات وقعت أحداثها في أحد الأحياء، انطلقت مسيرة داعية إلى المساواة ومكافحة العنصرية من مدينة مرسيليا بتاريخ 15 أكتوبر 1983 لتنتهي بتاريخ 3 ديسمبر في مدينة باريس بعد أن التحق بها أكثر من 60000 شخص، دعوا فيها إلى منح حق الانتخاب للأجانب وتمديد بطاقة الإقامة إلى 10 سنوات.

[2]- Jocelyne Cesari, Être Musulman en France: associations, militants et mosquées (Paris: KARTHALA Editions, 1998), pp. 197-198.

أكثر من 200000 مهاجرا مسلما بالتسجيل في القوائم الانتخابية »[1].

اعتبرت المواطنة وممارسة الحق الانتخابي آلية للتعبير عن هوية جديدة قوامهـــا الثقافـــة المزدوجة بين البلد المستضيف والبلد الأصلي، المسؤولية والمواطنة بمفهومها السياسي الذي يستوجب الانقياد للقوانين والمطالبة بالحقوق. فهي إلى حد بعيد قطيعة بين مرحلة زمنية مؤقتة وأخرى مستديمة في إطار محاولة لإثبات الهوية وإرساء الوجود؛ كما تم تصورها في الإطار ذاته وسيلة لتحقيق مآرب أخرى على نحو الحصول على حق حرية التنقل على الأراضي الأوروبية ومواجهة المد المتزايد للمواقف العنصرية ضد المهاجرين.

تمكنت هذه الجمعيات وعلى رأسها جمعية فرانس بلوس من تحقيق مكاسب مهمة، فإلى جانب دورها الايجابي في توعية المهاجرين المسلمين بأهمية المشاركة الانتخابية، استطاعت خوض التجربة السياسية بإدراج مرشحين من أصول مسلمة في قوائم بعض الأحزاب السياسية أو في قوائم مستقلة، على نحو التجربة التي خاضتها جمعية فرانس بلوس خلال الانتخابات التشريعية في مارس 1993[2].

يؤخذ على التجربة في بداياتها غياب برنامج سياسي محدد يستجيب إلى تطلعات وآمال المهاجرين المسلمين، فقد تميزت جل هذه المبادرات بتركيزها على المصلحة الشخصية من خلال السعي لكسب الانتخابات وتجاهل المصلحة العامة لمجموعة لها خصوصيتها. فالمفارقة كانت واضحة في المسار المنتهج من طرف هؤلاء الفاعلين، بين التمثيل السياسي لفئة دينية محددة، وفي الآن ذاته رفض مبدأ الحق في الاختلاف.

[1]- Ibid., p. 200.
[2]- Ibid., p. 232.

أثارت هذه الوضعية ردود أفعال كثيرة من طرف بعض الناشطين الذين حاولوا تكثيف جهودهم وتوحيدها ضمن هيئات جديدة لإيجاد حل مناسب يرضي جميع الأطراف، فقد اعتبر أحد الأطراف أن: « **الهدف الرئيسي من وراء هذا التجمع، يكمن في مناقشة قضية التمثيل، فباستثناء قدرة بعض رجال الدين في تحقيق إجمـــاع حولهم عند التعـــامل مع المهاجرين من أصول مسلمة، لم يتمكن أي شخص أو مجموعة من تحقيق التوافق المطلوب لتمثيل جميع المسلمين** » _ بالتصرف _[1].

المطلب الثاني: المشاركة الانتخابية للمسلمين في فرنسا ومواقفهم السياسية.

تعتبر المشاركة الانتخابية من أهم المبادئ التي تقوم عليها الديمقراطية، فمشاركة جميع المواطنين باختلاف مرجعياتهم ضرورة لا مفر منها لحسن سير النظام السياسي. وعليه تجسد مشاركة المسلمين في الحياة السياسية الفرنسية عن طريق آلية الانتخاب، ضرورة وواقعا تزايدت أهميته بشكل واضح خاصة مع الجيل الثاني والثالث من المهاجرين الذين أضحوا يشكلون جزءا لا يتجزأ من المجتمع الفرنسي بكل خصوصيته وتناقضاته.

ساهمت عدة عوامل في تنامي شعور المسلمين بأهمية المشاركة الانتخابية، أبرزها تعاظم مواقف حزب الجبهة الوطنية بزعامة جون ماري لوبان (Jean Marie Le Pen) المناهضة لوجود الأجانب على الأراضي الفرنسية خاصة المسلمين منهم، إضافة إلى الاتجاهات السياسية الجديدة في الفترة الممتدة من 1986 إلى غاية 1988 المتعلقة باكتساب الجنسية. فقد اعتبر الانتخاب على هذا الأســـاس حقا أكثر من كونه واجبا وإستراتيجية دفـــاعية ضد الموقف المندد

[1]- Ibid., p. 234.

لتواجد المسلمين على الأراضي الفرنسية[1]. حيث أسفر سبر للآراء أجري خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 1988 بمدينة مرسيليا النتائج التالية[2]:

- أكثرية المنتخبين هم من فئة الشباب المتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 24 سنة.
- أعلن 57٪ من الأشخاص عن ممارسة الحق الانتخابي للمرة الأولى.

لم يقتصر الأمر على تزايد اهتمام المسلمين بالمشاركة الانتخابية، بل تعداه إلى الجهة الفاعلة في الحقل السياسي والممثلة في السياسيين والأحزاب السياسية التي أضحت تولي اهتماما بالغا بأصوات هذه الفئة من المواطنين خاصة أثناء الفترات الانتخابية. فقد حاول نيكولا ساركوزي (Nicolas Sarkosy) أثناء ترشحه في الانتخابات التشريعية لسنة 2002 استقطاب أصوات المسلمين من خلال الإعلان عن نيته في مواصلة التشاور والنقاش حول القضايا المتعلقة بهم. كما انتهجت الأحزاب اليمينية سياسة مماثلة لجذب أصوات الناخبين المسلمين خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 2002، وذلك من خلال اعتماد مواقف ايجابية اتجاه قضايا الشرق الأوسط[3].

سنحاول استعراض علاقة المسلمين بالمؤسسات السياسية الفرنسية ومدى معرفتهم بها، استنادا إلى سبر للآراء أجراه CSA* " معهد سبر الآراء ودراسة السوق " سنة 2007.

[1]- Jocelyne Cesari, "Citoyenneté et acte de vote des individus issus de l'immigration maghrébine: des stratégies politiques plurielles et contradictoires", Politix, N° 22 (1993), pp. 98-99.
[2]- Ibid., p. 100.
[3]- ———, The situation of Muslims in France, <http://www.eumap.org/reports/2002/eu/international/sections/france/2002_m_france.pdf>, (consulted: 23/06/2008).
* (Conselis-Sondages-Analyses), Institut de sondage d'opinion en France.

الجدول (25): استعراض مدى أهمية معرفة المؤسسات السياسية للجمهورية الفرنسية.

	المعرفة بالمؤسسات الجمهورية						
	المجموع	مهمة	مهمة جدا	ليس مهما للغاية	ليست مهمة	ليس مهما جدا	ليست مهمة على الإطلاق	لا رأي
المجموع	100	90	43	47	8	6	2	2
ذكر	100	92	46	46	7	4	3	1
أنثى	100	88	40	48	9	7	2	3
أقل من 30 سنة.	100	88	34	54	11	9	2	1
من 30 إلى 49.	100	91	38	53	9	6	3	0
50 سنة وما فوق.	100	91	51	40	5	4	1	4
ناشط	100	92	39	53	8	6	2	0
عامل حر	100	91	39	52	7	5	2	2
أجير	100	93	40	53	7	5	2	0
عاطل	100	88	27	61	12	12	0	0
طالب	100	88	49	39	8	5	3	4
امرأة ماكثة في البيت	100	87	32	39	10	8	2	3
متقاعد	100	80	41	39	12	9	3	8
بدون شهادة/ الابتدائي.	100	91	57	34	6	3	3	3
شهادة التعليم المتوسط/ التقني.	100	85	44	41	9	5	4	6
الباكالوريا.	100	91	44	47	9	7	2	0
الباكولوريا + 2	100	92	43	49	8	7	1	0
اليسار	100	92	44	48	8	5	4	0
	100	95	35	60	5	4	1	0

المتطرف.							
اليسار.	100	93	42	51	7	5	2	0
اليمين.							
الجبهة	100	92	51	41	5	5	0	3
الوطنية.	100	72	52	20	22	0	22	6
اللامبالاة								
بأي طيف.	100	82	37	45	13	7	6	5

Source : ———— , Islam et identité nationale en France, <http://www.sesamemap.net/Islam-et-identite-nationale-en-France_a\\60.html>, (consulté: 11/03/2008).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع الفئات المستجوبة باختلاف تركيبتها الاجتماعية/ العمرية والاقتصادية، أبدت موقفا ايجابيا لصالح ضرورة معرفة المؤسسات السياسية الفرنسية وأهم الأطياف السياسية.

دفع تغير وضعية المسلمين في المجتمع الفرنسي العديد من الباحثين والمراكز العلمية المتخصصة إلى إجراء أبحاث إمبريقية حول مواضيع اجتماعية/ اقتصادية وسياسية، وذلك بغية معرفة الاتجاهات الفكرية لهذه الفئة من المجتمع ومدى تطابقها مع السياسات الاندماجية. ومن جملة الأبحاث المهمة التي أجريت في هذا النطاق، البحث الإحصائي لمركز الأبحاث السياسية CEVIPOF*، والذي شمل ثلاث محاور أساسية أهمها: الاتجاهات السياسية للمسلمين في فرنسا بالمقارنة مع غيرهم من المجموعات الدينية.

* Centre de Recherches Politiques de Sciences Po.

الجدول (26): الموقف من مستقبل فرنسا.

	متفائل جدا	متفائل قليلا	متشائم نوعا ما	متشائم جدا	لا أعلم	
الكاثوليك	8	53	30	7	3	(34693)100
البروتستانت	9	53	27	7	4	(1129)100
المسلمون	21	53	19	6	2	(841)100
ديانة أخرى	10	52	30	6	2	(1004)100
ديون ديانة	7	56	28	7	2	(13602)100

Source : Claude Dargent, Op.cit., p. 31.

يلاحظ من خلال الجدول أن المسلمين يظهرون تفاؤلا واضحا إزاء المستقبل السياسي والاقتصادي لفرنسا على غرار غيرهم من المجموعات الدينية.

الجدول (27): مدى الاهتمام بالمجال السياسي.

	كثيرا	إلى حد كبير	مجموع +	قليلا	على الإطلاق	مجموع –	
الكاثوليك	8	29	37	36	26	62	(34692)100
البروتستانت	13	29	42	35	23	58	(1128)100
المسلمون	10	26	36	33	30	63	(841)100
ديانة أخرى	13	32	45	27	28	55	(1005)100
بدون ديانة	12	28	40	32	28	60	(13600)100

Source : Claude Dargent, Op.cit., p. 32.

وفي إطار الأسئلة المتعلقة بميول المسلمين الحزبية، أكد جل المستجوبين تفضيل الأحزاب اليسارية. وقد تدعم هذا الموقف بسبر للآراء أجراه المعهد الفرنسي للرأي العام، حيث تبين أن

51,8٪ من المسلمين أعربوا عن تفضيلهم الحزب الاشتراكي في الفترة الممتدة من نوفمبر 2007 إلى أوت 2008[1].

الجدول (28): الميول الحزبية (اليسار/ اليمين).

	قريب جدا من اليسار	اليسار	وسط اليسار	الوسط	وسط اليمين	اليمين	قريب جدا من اليمين	لا ينتمي لأية فئة	دون إجابة	
الكاثوليك	2	17	8	14	5	15	2	29	4	(34693)100
البروتستانت	3	20	14	13	8	12	1	25	4	(1130)100
المسلمون	8	32	7	12	2	2	0	34	2	(842)100
ديانة أخرى	3	19	12	13	6	6	1	36	4	(1004)100
بدون ديانة	6	28	10	10	4	4	1	33	3	(13601)100

Source : Claude Dargent, Op.cit., p. 34.

إن تعذر إيجاد إحصاءات دقيقة حول مشاركة المسلمين (كمجموعة دينية) في الانتخابات الفرنسية، يدفع بنا إلى التطرق للإحصاءات الواردة في بعض الأبحاث الإمبريقية بشأن المشاركة الانتخابية للمسلمين من الأصول المغاربية.

الجدول (29): الإحصاءات المتعلقة بالمشاركة الانتخابية للمجموعات الإثنية في فرنسا خلال 2004.

	الانتخابات الأوروبية البرلمانية (2004)	الانتخابات المحلية الفرنسية (2004/ الجولة الأولى)	الانتخابات المحلية الفرنسية (2004/ الجولة الثانية)	
	٪	٪	٪	المجموع
البيض	45,61	66,27	69,85	21476
الإسبان	44,73	65,81	67,73	313

[1]- ———, Selon un sondage, plus de la moitié des Musulmans Français préfèrent le PS, <http://www.mediaterranee.com/France/Politique/Selon-un-sondage-plus-de-la-moitie-des-musulmans-francais-le-PS.html>, (consulté: 20/10/2008).

الايطاليون	42,05	63,83	66,45	459
البولونيون	36,91	62,42	59,06	142
الرتغاليون	34,39	56,69	58,60	157
المغاربة	29,81	50,14	55,56	369
الكرابيون	25,22	46,52	53,48	230

Source : Rahsaan Maxwell, Integrated yet alienated: Ethnic minority political participation in Britain and France (Paris: paper prepared for POLIS conference, 2005), p. 2.

يلاحظ من خلال الإحصاءات المذكورة أعلاه أن نسبة مشاركة المغاربة في الانتخابات البرلمانية الأوروبية تعد ضعيفة إذا ما قورنت بمشاركتهم في الانتخابات المحلية الفرنسية خلال الجولتين، وذلك عائد إلى أهمية هذه الأخيرة وتأثيرها على تواجدهم ومستقبلهم.

المطلب الثالث: التمثيل السياسي للمسلمين في فرنسا.

تعتبر المجموعات الإثنية والدينية الأقل حظا في ممارسة السياسة عن طريق آلية التمثيل السياسي، وذلك لخضوع هذه الأخيرة إلى مجموعة ضوابط، والمتمثلة أساسا في[1]: القوانين المتعلقة بالمواطنة، النظام المؤسسي للعملية السياسية على نحو القوانين الانتخابية والقدرات المادية والمعنوية للمجموعة مقارنة بغيرها.

يسعى المسلمون في فرنسا كغيرهم من المجموعات الإثنية والدينية إلى لعب دور أكبر في الحياة السياسية الفرنسية، وذلك من خلال التمثيل السياسي خاصة على المستوى المحلي. فهؤلاء الذين يمثلون حسب رأي الباحث فانسن فايسر (Vincent Geisser)، الفاعلين الرمزيين للاندماج، يؤثرون بشكل كبير في عملية خفض درجة التوتر بين المسلمين، الأمر الذي يعكـــس

[1]- Karen Bird, Different gains: explaining patterns of ethnic representation in the political systems of France, Denmark and Canada (Italy: paper presented at the multicultural futures conference, 2004), pp. 3-4.

مساعي المؤسسات السياسية الفرنسية إلى دعمهم وتحفيزهم باعتبارهم يجسدون مثالا لنجاح سياسة الاندماج ووسيطا فعالا بين الجهات الرسمية والمسلمين[1].

فابتداء من 1989، انخرط عدد كبير من المسلمين في العمل السياسي، حيث شهدت الانتخابات المحلية ترشح أكثر من 600 شخص في القوائم الانتخابية.

كما أفضى فشل إستراتيجية حركة بور " Le mouvement Beur "*، ذات التوجه العلماني اليساري خلال الثمانينات في التعبير الفعلي عن مطالب المسلمين، إلى ظهور نخبة سياسية مسلمة جديدة ناشطة لصالح الأطياف السياسية اليمينية بما فيها حزب UMP، الاتحاد من أجل الحركة الشعبية[2]. لكن بالرغم من ذلك لم يفلح هؤلاء المنتخبين كثيرا في التعبير عن هويتهم الثقافية وخصوصيتهم العقدية حفاظا على مناصبهم ومكتسباتهم الشخصية، إذ من بين التعليمات السياسية الواجب الانقياد لها: « **كن مسلما لتحظى بالمصداقية بين أقرانك، لكن تجنب المغالاة في ذلك لتحـــافظ على منصبك** »[3]. فقد أوكلت إلى هؤلاء المنتـــخبين مهمـــة الوساطـــة بين المؤسسات المحلية والمواطنين من الأصول المسلمة، وذلك من خلال تولي ملف " الإسلام ". ولكن الملاحظ فشل المنتخبين في بلوغ غاياتهم نتيجة رفض العديد من الفاعلين الإسلاميين المحليين التعاطي معهم لعدم كفاءتهم.

---

[1]- Vincent Geisser, "la mise en Scène républicaine de l'ethnicité maghrébine: discours d'état, discours d'acteurs?", Ville école Intégration Enjeux, N° 121 (Juin 2000), pp. 48-49.

* حركة تبناها الجيل الثاني من المهاجرين كرد فعل على أوضاعهم المتردية ودعوة إلى تحقيق الاندماج في المجتمع الفرنسي. للمزيد من المعلومات، يرجى الإطلاع على المقال التالي:

Myriam Bouregba-Dichy, "Des militants maghrébins de la deuxième génération en France", Tiers-Monde, Vol. 31, N° 123 (1990), pp. 623-636.

[2]- Tristan Waleckx, Naissance médiatique de l'intellectuel Musulman en France (1989- 2005), <http://www.memoireonline.com/12/05/63/m_naissance-intellectuel-musulman-medias-francais11.html>, (consulté: 13/07/2008).

[3]- Vincent Geisser, "L'implication des élus Français d'origine Maghrébine dans la gestion politique des affaires islamiques", Civilisations, Vol. 48, N° 1- 2 (2001), p. 146.

إلى جانب الصعوبات التي يواجهها الممثلون السياسيون من الأصول المسلمة على المستوى التقني والعملي، يلاحظ وجود عراقيل أخرى أكثر أهمية وتأثيرا والمتمثلة في ضعف التمثيل السياسي على مستوى المراكز النافذة كالبرلمان والقيادات الحزبية (شهدت الآونة الأخيرة بعض التحركات لصالح اندماج أكبر للمسلمين في السياسة من خلال تنصيب أشخاص من أصول مسلمة على رأس الوزارات كوزيرة العدل الفرنسي رشيدة داتي).

حزب المسلمين في فرنسا (PMF)*: استطاع محمد الأطرش (Mohamed Latrèche)، من خلال تأسيسه لهذا الحزب سنة 1997 تحقيق نقلة نوعية في الممارسة السياسية للمسلمين في فرنسا، حيث ذكر قائلا: « **إن الهدف من وراء تأسيس هذا الحزب هو تحرير المسلمين من تأثير الحزب الاشتراكي** »[1].

وتتجلى أهم اتجاهات برنامجه السياسي في[2]:

- السعي لتحقيق العدالة في مجال توزيع العمل والسكن بين المناطق الريفية والحضرية.
- استرجاع السيادة الوطنية ومكافحة تأثير جماعات الضغط العاملة لصالح جهات أجنبية.
- مكافحة السياسة الاستيعابية اتجاه المسلمين، والتأكيد على أحقية المسلمين في ممارسة معتقداتهم.
- دعوة الجهات الرسمية الفرنسية عدم التعامل مع المؤسسات الأمريكية– الإسرائيلية.

قام الحزب سنة 2007 بترشيح ممثلين عنه في الانتخابات التشريعية، حيث جاءت النتائج على

* Le Parti des Musulmans de France.

[1]- Tristan Waleckx, Naissance médiatique de l'intellectuel Musulman en France (1989- 2005), <http://www.memoireonline.com/12/05/63/m_naissance-intellectuel-musulman-medias-francais11.html>, (consulté: 13/07/2008).

[2]- ———, Nos ambitions pour la France, <http://p-m-f.org/crbst_33.html>, (consulté: 13/12/2008).

النحو الآتي[1]:

المقاطعة	المرشح	النتائج
مقاطعة ليون 14	نذير بين عباس	1,06٪ من الأصوات
مقاطعة بوزونس	نذير رزقي	1,03٪ من الأصوات
مقاطعة ستراسبورغ 2	محمد أرشيدي	1,20٪ من الأصوات
مقاطعة ستراسبورغ 3	محمد الأطرش	2,30٪ من الأصوات

نستشف من خلال النتائج المذكورة أعلاه ضعف النتائج المحققة وذلك لعوامل مختلفة، يمكن إجمالها في ضعف عدد الممثلين في كل مقاطعة، المنافسة الشديدة من طرف بقية الأحزاب وحداثة الحزب مقارنة بالأحزاب العريقة.

المبحث الثاني: مشاركة المسلمين السياسية في بريطانيا.

أثمرت طبيعة السياسة البريطانية المتعلقة بالمجموعات الإثنية والدينية إلى اهتمام واندماج أكبر لهؤلاء في الحياة السياسية، حيث رصدت الإحصائيات، تنامي معدل المشاركة الانتخابية ب 12٪ في غضون 5 سنوات. كما أضحت أصواتهم تشكل الأغلبية في العشرات من المقاطعات الانتخابية[2].

فقد وعى المهاجرون باختلاف إثنياتهم ومرجعياتهم الدينية أهمية المشاركة السياسية لدورها في التأثير على المخرجات السياسية خاصة قضايا التمييز العنصري في مجـــال العمل والسكن. إذ

[1]- _____, Parti des Musulmans de France, <http://fr.wikipedia.org/wiki/parti_des_musulmans_de_france>, (consulté: 01/07/2008).
[2]- Didier Lassalle, Op.cit., p. 125.

عبر مواطن من أصول مسلمة عن رأيه حول مسألة مشاركة المسلمين السياسية بقوله[1]: « **لا يوجد أي مانع لمشاركة المسلمين سياسيا، بإمكاننا ممارسة شعائرنا الدينية الصلاة في المساجد، وبذلك من واجب المسلمين الانتخاب والاهتمام بما يجري حولهم، إذ يجب علينا حمل السياسيين على إدراج مشاغلنا ضمن برامجهم السياسية** ».

فقد حاول المسلمون إيجاد كيفية للتوفيق بين معتقداتهم الدينية والمكتسبات السياسية في بريطانيا، حيث تعتبر أكثر الدول الأوروبية مرونة اتجاه سياسة المواطنة وممارسة الأجانب للعملية السياسية والانتخابية، فاستنادا للإحصائيات، تأتي بريطانيا في مقدمة البلدان المانحة للجنسية لصالح المهاجرين من الأصول المسلمة[2].

المطلب الأول: مشاركة المسلمين السياسية والانتخابية في بريطانيا.

تباينت الآراء والمواقف حول مسألة مشاركة المسلمين الانتخابية في بريطانيا، فبينما أكد البعض على ضرورة ممارسة الحق الانتخابي باعتبار هؤلاء المسلمين قد أضحوا جزءا لا يتجزأ من المجتمع البريطاني ويشاطرون انشغالاته وقضاياه السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، دعا البعض الآخر إلى ضرورة مقاطعة الانتخابات وعدم المشاركة فيها انطلاقا من كون بريطانيا بلدا غير إسلامي[3].

تزايدت أهمية أصوات المسلمين في بريطانيا برغم عدم تجاوزهم نسبة 3٪ من إجمالي المنتخبين في بريطانيا، وذلك بفضل تمركزهم بأعداد كبيرة (أكثر من 10٪) في العشـــرات من

[1]- W. Shadid and P. Van Koningsveld, Political participation and identities of Muslims in non-Muslim states (Britain: Peeters Publishers, 1996), p. 124.
[2] Silva Suten, Op.cit., p. 7.
[3]- Shaykh Michael Mumisa, Muslims in Britain and the elections: what does the Shari'a says?, <http://www.mcb.org.uk/Library/Mumisa_muslims_elections.pdf>, (Consulted: 10/11/2008).

المقاطعات الانتخابية، بالإضافة إلى شعور المسلمين بضرورة تفعيل دورهم السياسي بعد موجة الانتقادات التي وجهت إليهم في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 وتبني بريطانيا لسياسية مكافحة الإرهاب؛ فقد أعيب على المسلمين عدم اندماجهم وولائهم للقيم البريطانية[1].

وإجمالا، يمكن تحديد خصائص الناخب المسلم في بريطانيا فيما يلي[2]:

- تعكس معدلات تسجيل المسلمين ضعفا مقارنة بغيرهم من الإثنيات.
- يتأثر تسجيل المسلمين في القوائم الانتخابية بمجموعة عوامل أهمها: معدل كثافة المسلمين في المنطقة (إذ كلما ازدادت الكثافة ازداد التسجيل والعكس صحيح)، الاستقرار، الملكية، البطالة والطبقة الاجتماعية.
- تشهد معدلات مشاركة المرأة المسلمة ارتفاعا نسبيا مقارنة بالرجل.

شارك المسلمون في الحياة العامة إلى غاية نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، انطلاقا من خلفية إثنية وثقافية وعن طريق الجمعيات المدنية التي لاقت دعما كبيرا من طرف المؤسسات المحلية، حيث حاول الفاعلون ممارسة ضغوط على المنتخبين المحليين بغرض تغيير مواقفهم السياسية أو الحصول على دعم مـــادي ومعنوي حول قضية متعلقة بالمسلمين. لكن عدم تمكن السلطات المحلية الاستجابة لجميع مطالبهم، أدى بهم إلى التفكير في ضرورة إيجاد الصيغ لإيصال مطالبهم للجهات الرسمية الوطنية، إذ شكلت الحملة ضد منع المذابح الشرعية وإدراج الدروس الدينية الشرارة الأولى للتفكير في إيجاد سبل التعاون مع الجهات الرسمية العليا[3]. تلقى حزب العمـــال منذ 1974، مساندة كبيرة من طرف الناخبين المسلمين، حيث عبر أحدهم

[1]- Tariq Modood, Disaffected Muslims will make their votes count, Financial Times (April 28 2005), p. 25.
[2]- ———, Electoral participation of south Asian communities in England and Wales, <http://www.jrf.org.uksites/files/jrf/1964-voting-south-asian.pdf>, (consulted: 23/09/2008).
[3]- Humayun Ansari, Muslims in Britain (Britain: report prepared for minority rights group international, 2002), p. 18.

قائلا: « **يتميز المسلمون بولائهم لحزب العمال وذلك لدفاعه عن حقوق الطبقة العاملة ومواقفه غير العنصرية اتجاه المهاجرين** »[1].

لكن الملاحظ تراجع ولاء المسلمين في الآونة الأخيرة بفعل عدة عوامل أبرزها: موقفه السلبي اتجاه ما ورد في كتاب سلمان رشدي، آيات شيطانية (Salman Rushdie) Versets Sataniques، المساندة العلنية للعديد من نوابه لإسرائيل، الحرب على العراق والدعم غير المشروط لحكومة رئيس الوزراء طوني بلير (Tony Blair) العمالية للولايات المتحدة الأمريكية. فقد عكست نتائج انتخابات 2001 فوز مرشح واحد (مسلم) من أصل سبعة مرشحين عن حزب العمال في مقابل فوز خمس مرشحين (مسلمين) من أصل ثمانية عن حزب المحافظين[2]. كما كشفت صحيفة الغارديان The Guardian، عقب استطلاع للرأي، عن تراجع تصويت المسلمين لصالح حزب العمال إلى النصف منذ انتخابات 2001.

واستنادا للانتخابات العامة لسنة 2001، فقد جاءت النتائج المتعلقة بالمسلمين على النحو الآتي:

الجدول (30): المشاركة الانتخابية للمجموعات الدينية في بريطانيا في الانتخابات العامة لعام 2001.

الديانة	نسبة التصويت	الإناث	الذكور
الهندوس	٪59,9	٪65,4	٪63,1
المسلمون	٪56,9	٪64,1	٪56,7
السيخ	٪58,9	٪65,9	٪60,6
الديانة غير محددة	٪55,0	٪55,6	٪60,6
جميع المواطنين	٪57,1	٪63,4	٪57,9
من جنوب آسيا غير الآسيويين	٪56,5	/	/
المجموع	٪56,6	/	/

Source : David Cutts, Voter turnout in British south Asian communities at the 2001 general election, <http://www.ccsr.ac.uk/publications/working/2006-02.pdf>, (consulted: 16/09/2008).

[1]- Ibid., p. 19.
[2]- Ibid.

يلاحظ من الجدول السابق تقاربا كبيرا بين مختلف المجموعات الدينية، بالإضافة إلى ارتفاع طفيف لمشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

وللإطلاع عن أهم اتجاهات المسلمين السياسية وسلوكاتهم الانتخابية، نتطرق إلى سبر للآراء أجراه مركز الأبحاث (ICM)*:

السؤال: هل ستقوم بالتصويت في الانتخابات العامة ولصالح من؟

الجدول (31): اتجاهات المسلمين السياسية والميول الانتخابية.

الجنس الحزب المواد التصويت لصالحه

	المجموع	الرجال	النساء	المحافظين	العمال	الليبرالي الديمقراطي
متأكد من التصويت	500	238	262	35	156	110
10	٪46	٪51	٪41	٪49	٪53	٪59
9	٪5	٪6	٪5	--	٪10	٪5
8	٪11	٪11	٪11	٪23	٪9	٪13
7	٪6	٪3	٪8	٪9	٪8	٪6
6	٪2	٪1	٪3	--	٪4	٪1
5	٪9	٪8	٪10	٪9	٪9	٪9
4	٪3	٪3	٪3	--	٪3	٪5
3	٪1	--	٪2	--	٪1	٪1
2	٪1	٪1	٪1	٪3	٪1	--
متأكد من عدم التصويت	٪12	٪13	٪11	--	--	--
1	٪4	٪3	٪5	٪9	٪3	٪1
لا أعلم						

Source : ———, Muslim Poll- July 2005, < http://image.guardian.co.uk/sys-files/Politics/documents/2005/07/26/Muslim-Poll.pdf>, (consulted: 18/09/2008).

* Independent Communications and Marketing.

أبدى غالبية المستجوبين حسب الأرقام المذكورة في الجدول استعدادا للإدلاء بأصواتهم في الانتخابات العامة، سواء من الذكور أو الإناث، كما يلاحظ إعراب الأكثرية عن رغبتها في التصويت لصالح حزب العمال.

المطلب الثاني: التمثيل السياسي للمسلمين في بريطانيا.

استطاعت المجموعات الإثنية والدينية في بريطانيا تحقيق نتائج كبيرة على المستوى المحلي وذلك بفضل تمكنها من تنصيب ممثلين عنها في المراكز القيادية. ففي سنة 1992، تم إحصاء 342 مستشارا من أصول إثنية، من مجموع 21065 مستشارا محليا، كما شهدت المجالس بلندن استقطابا كبيرا لمستشارين من أصول إثنية، حيث ارتفع العدد من 134 شخصا سنة 1986 إلى 202 خلال انتخابات ماي 1994[1].

وقد تمكن المسلمون في بريطانيا بفضل العوامل البيئية (طبيعة النظام السياسي البريطاني وحقوق الإثنيات السياسية) والعوامل الذاتية (القدرة التنظيمية العالية) من تحقيق انجازات مهمة على المستوى السياسي، حيث تمكنت مجموعات الضغط الإسلامية إلى جانب مجموعات دينية أخرى من التأثير على الحكومة لإدراج العامل الديني في التعداد السكاني لسنة 2001[2]. لكن بالرغم من ذلك تبقى الجهود غير كافية في مجال التمثيل السياسي، حيث يوجد بمجلس العموم أربعة أعضاء من أصول مسلمة، في حين وجـــوب تواجد أكثر من 20 عضـــوا استنـــادا إلى

[1]- Didier Lassalle, Op.cit., p. 125.
[2]- Konrad Pedziwiatr, Mapping out British Muslims organisations (Leuven: paper presented at the Centrum Voor cultursociologie, 2004), p. 1.

أعدادهم وكثافتهم السكانية في بريطانيا[1]. أما على المستوى المحلي، فيقدر عددهم ب 200 مستشارا[2].

قام المسلمون في بريطانيا إلى جانب مساعيهم في تقلد مناصب سياسية عليا، بتأسيس حزب سياسي سنة 1989 من طرف ديفيد موسى بيدكوك (David Musa Pidcock).

وتبلور الهدف الأساسي من وراء تأسيس الحزب الإسلامي البريطاني (IPB)* في تشجيع النقاش العام حول القضايا التي تهم المسلمين وشؤونهم في بريطانيا.

وتتجلى أهم سياسات الحزب في[3]:

- الدعوة إلى السلام والتسامح.
- توفير حق التعليم للجميع وانتهاج سبل التعاون بين المدرسة والأسرة.
- الدعوة إلى مبدأ حوار الديانات والحرية العقدية.
- محاربة الربا والفوائد.

شارك الحزب أول مرة في الانتخابات البرلمانية الفرعية في مدينة برادفورد سنة 1991، ثم قام بالمشاركة في الانتخابات العامة لسنة 1993 بخمس مرشحين في مدينة لندن، برمنغهام وبرادفورد[4].

---

[1]- -_____, Disaster for Muslim candidates, only four elected, <http://www.muslimnews.co.uk/index/press.php?pr=202>, (consulted: 03/11/2008).

[2]- Tahar Abbas, Op.cit., p. 38.

* The Islamic Party of Britain.

[3]- _____, The policies, <http://www.islamparty.com/policies/the policies.htm>, (consulted: 10/11/2008).

[4]-_____، ديفيد بيدكوك (الحزب الإسلامي البريطاني): الإسلام أفضل خيار لكل الناس، < http://arabi.bayynat.org.lb/mouslimmijhar/bekok.htm >، (تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2008/10/13).

المطلب الثالث: مطالب المسلمين في بريطانيا.

تشكل المطالب المعلنة من طرف المهاجرين تحديا حقيقيا أمام الدول الأوروبية، خاصة إذا تعارضت مع القيم الاجتماعية والثقافية لبلد الإقامة. فمطالب المجموعات الإثنية والدينية تعد دافعا لإعادة صياغة بعض الطروحات القائمة على أساس فكرة وجود مواطنة موحدة، غير متباينة وخاضعة للقوانين عينها.

في خضم هذه التفاعلات، يواجه المسلمون في بريطانيا تحديات كبيرة في ظل المعطيات التي أفرزها واقع النظام القيمي والمؤسسي للمجتمع البريطانيــ والتي تحول في الكثير من الأحيان دون بلوغ الغايات وتجسيدها فعليا.

وإجمالا، تتميز مطالب المسلمين وغيرهم من الإثنيات برغم عدم تجانسها بخاصيتين اثنتين[1]:

أولا: تتجاوز هذه المطالب الإطار العام للحقوق المدنية والسياسية المشتركة.

ثانيا: تبدي الدول من خلال تلبيتها لهذه المطالب عن رغبتها بالاعتراف وتكييف الاحتياجات المتباينة للمهاجرين.

تثير مطالب المسلمين في بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية إشكالية مادية وعينية إلى جانب التعارض في الغالب مع ثقافة المجتمع البريطاني، فالمطالب المتعلقة مثلا بالشؤون التربوية والتنموية، تستلزم غالبا دعما ماديا من قبل الدولة وبالتالي تشكل تحديا أمام المؤسسات والإجراءات المعتمدة آنفا[2]. بالإضافة إلى إمكانية تمييزها وفق ثلاث محاور رئيسية: مطــالب

[1]- Lionel Arnaud, Les minorités ethniques dans l'union Européenne: politiques, mobilisations, identités (Paris: Editions La Découverte, 2005), p. 146.

[2]- Paul Statham and Rund Koopmans, Problems of cohesion? Multiculturalism and migrants' claims-making for group demands in Britain and the Netherlands, <http://www.eurpolcom.eu/exhibits/paper_7.pdf>, (consulted: 26/06/2008).

ذات طابع استثنائي، مطالب خاصة بالمساواة ومطالب تتعلق بالهوية المشتركة. فالمطالب الاستثنائية تندرج ضمن المطالب الخاصة التي لم يسبق طرحها من قبل مجموعات إثنية أو دينية. أما المطالب الداعية للمساواة، فترتبط أساسا بالدعوة لاتخاذ إجراءات مماثلة مع بقية المجموعات الدينية والإثنية أي التعاطي مع القضايا بالمكيال ذاته. أما القسم الثالث من المطالب، فتندرج ضمن الهوية المشتركة أو القيم الثقافية للمجتمع ككل.

الجدول (32): أربعة معايير تحليلية لمطالب المهاجرين.

طبيعة مطلب المجموعة	استثنائي/ المساواة / الهوية المشتركة.
اتجاه مطالب المجموعة	ترسيخ الثقافة الأجنبية/ انفصالية
الدافع من وراء هذه المطالب	حركية(نابعة من دافع ذاتي)/ تفاعلية (رد فعل على قرار أو سياسية معينة).
مستوى وطبيعة الاحتجاج على هذه المطالب	المستوى: ضعيف / عالي. طبيعة: مظاهرات/ نزاعات/ عنف.

Source : Lionel Arnaud, Op.cit., p. 153.

انطلاقا من أبحاث إمبريقية تم إجراؤها من قبل مؤسسات بحثية متخصصة، يلاحظ أن مطالب المسلمين في بريطانيا خلال التسعينات، تبلورت وفق الإطار التالي[1]:

ارتبطت خمسة حالات بفتوى ضد كتاب سلمان رشدي " آيات شيطانية "، خمسة حالات أخرى، تعلقت بالعلاقة المتشنجة بين المسلمين والمواطنين البريطانيين والصـــورة النمطية لهؤلاء حول الرموز الإسلامية والمسلمين. أما بقية المطالب المتداولة من قبل المسلمين، فارتبطت أساسا بعلاقة الدولة بالمسلمين كالاعتراف بالمدارس الإسلامية، إدراج التربية الإسلامية في المدارس العامة، إجراءات ضد التمييز العنصري، إجراءات خاصة بالمسلمين في السجون وفتح المجال

[1]- Ibid.

أمام التمثيل السياسي للمسلمين. أما فيما يتعلق بطبيعة هذه المطالب، فالملاحظ أن من ضمن 27 طلبا، تم تصنيف تسعة مطالب ضمن المطالب الاستثنائية، تسعة مطالب تدعو للمساواة مع بقية المجموعات الدينية والإثنية وتسعة مطالب تم إدراجها في خانة مطالب القيم المشتركة.

يعكس ارتفاع عدد المطالب الاستثنائية إلى طبيعة تمثيل المسلمين كمجموعة إثنية لدى السلطات المحلية، فبرغم اعتراف الحكومة البريطانية كمجموعة إثنية وطنية، لم يتم الاعتراف بها كمجموعة دينية على نحو ما ه متعارف به بالنسبة لليهود والسيخ.

يلاحظ أيضا من خلال ما أسلفنا ذكره أن جل المطالب المتداولة من طرف المسلمين تتعلق بقضايا قيمية أفرزها وجود نوع من التصادم بين خصوصيتهم الثقافية والدينية وثقافة المجتمع المستضيف. فهي إلى حد بعيد وسائل أو بدائل لتحقيق الاندماج ضمن مجتمع يعترف بخصوصيتهم الإثنية، لكن يتجاهل خصوصيتهم الدينية.

المبحث الثالث: معوقات مشاركة المسلمين السياسية في فرنسا وبريطانيا.

يواجه المسلمون في فرنسا وبريطانيا صعوبات عديدة في تحقيق مشاركة سياسية فعالة ومؤثرة، تضاهي أعدادهم الكبيرة في كلتا الدولتين وتبرز دورهم في التنمية الاقتصادية.

فقد عجز المسلمون عن إيصال مطالبهم ومنع العديد من القرارات السياسية التي لا تتماشى مع مصالـــحهم واتجاهـــاتهم العقدية والثقافية على نحو قضية منع الحجـــاب بالمؤسسات التربوية الفرنسية ومنع نشر كتاب سلمان رشدي في بريطانيا.

إن هذه الوضعية هي حصيلة عوامل عديدة، منها ما يمكن تصنيفه ضمن العوامل الذاتية والمرتبطة أساسا باعتماد المسلمين علـــى سياسية ردود الفعل والعمل السياسي الموسمي، وذلك

في ظل غياب قوى سياسية فاعلة ومؤسسات ناشطة سياسيا، عدم تواصلهم مع مراكز القوة والتأثير، بالإضافة إلى قيادات دينية تدعو إلى مقاطعة الانتخابات والعمل السياسي بحجة تواجدهم بأرض غير إسلامية. ومنها ما يمكن إدراجه ضمن العوامل الموضوعية أو الخارجية، من جملتها طبيعة النظام السياسي للبلد المستضيف، القيم الاجتماعية والثقافية والحيز المخصص للآخر وأخيرا وليس آخرا ظاهرة التمييز العنصري التي تعتبر أخطر الأمراض الاجتماعية التي تهدد الاندماج الصحي والفعال للمهاجرين المسلمين في المجتمعات الغربية. فاستنادا لتقرير صادر عن اتحاد هلسنكي العالمي، يتعرض المسلمون منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 لموجة من مظاهر عدم التسامح والتمييز بدول الاتحاد الأوروبي[1]. حيث تتجلى مظاهر التمييز العنصري ضد المسلمين أو ما يصطلح على تسميته بالإسلامافوبيا في النقاط التالية[2]:

1. تنامي الاعتداءات البدنية واللفظية.
2. تغير مشاعر وآراء الأوروبيين اتجاه المسلمين: الشعور بالقلق، العداء...
3. محاولات بعض الأحزاب والأطياف السياسية تسييس قضية الخوف من الإسلام.

في السياق ذاته، تناول كتاب " الإسلامافوبيا: التحدي للجميع، Islamophobia : a Challenge for us all " ثمانية عناصر لتعريف ظاهرة الإسلامافوبيا[3]:

- النظر إلى الإسلام على كونه كتلة متجانسة، جامدة وغير قابلة للتغيير.
- اعتبار القيم الإسلامية منفصلة عن الثقافات الأخرى.
- النظر إلى الإسلام على كونه همجيا، بدائيا ومتحيزا ضد النساء.

[1]- علاء الحمارنة، " تقرير اتحاد هلسنكي العالمي: المسلمون في أوروبا– خريطة التمييز "، دراسات إستراتيجية، ع. 1 (جانفي 2006)، ص. 93.

[2]- Rémy Leveau et Khadidja Mohsen-Finan, Op.cit., p. 70.

[3]- ———, Islamophobia: a définition, <http://www.islamophobia-watch.com/islamophobia-a-definition>, (cosulted: 12/07/2008).

- اعتبار الإسلام دين عنف وإرهاب ويساهم في دعم صدام الحضارات.
- يشكل الإسلام إيديولوجية سياسية.
- رفض الانتقادات الموجهة للغرب من طرف المسلمين والإسلام.
- استخدام العداء ضد الإسلام لتبرير الممارسات العنصرية اتجاه المسلمين.
- النظر للعداء ضد الإسلام بكونه طبيعيا.

فما هو واقع المسلمين في فرنسا وبريطانيا؟ وهل يعاني المسلمون من التمييز العنصري وظاهرة الإسلامافوبيا التي تعتبر أحد أهم معوقات الاندماج السياسي في كلتا الدولتين؟

المطلب الأول: ظاهرة الإسلامافوبيا في فرنسا.

نظم المرصد الأوروبي للمظاهر العنصرية والتمييز ضد الأجانب غداة أحداث 11 سبتمبر 2001 دراسة، شملت 15 دولة أوروبية، حيث جاءت النتائج لتؤكد تنامي معدلات العنف المادي والمعنوي ضد المسلمين.

توالت إثر ذلك الجهود لمعرفة حيثيات هذه الظـــاهرة والوقوف عند مسببـــاتها من طرف جميع المراكز البحثية والعديد من الوجوه السياسية، باستثناء البعض منها على نحو العديد ن المثقفين والسياسيين الفرنسيين الذين لم يجدوا حرجا من دحض هذه الرؤى واعتبارها تلاعبا سفسطائيا من قبل بعض المؤسسات الإسلامية. كما ذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك من خلال تفنيده لوجود هذه الظاهرة في المجتمع الفرنسي، حيث ذكر فرنســوان باروان (François Baroin)

الناطق الرسمي باسم حزب اتحاد الأغلبية الرئاسية (UMP): « **يجب التأكيد بوضوح عن عدم وجود إسلامافوبيا في فرنسا** »[1].

تخالف هذه التصريحات جملة وتفصيلا الإحصاءات والأرقام المستقاة من يوميات المسلمين والتي تؤكدها جل الأبحاث، فاستنادا لتقرير صادر عن التجمع ضد الإسلامافوبيا في فرنسا (CCIF)*، تعرض ما يقارب 300 مسلم جلهم من النساء المحجبات لاعتداءات عنصرية خلال 2005، حيث تم طرد البعض منهم من وظائفهن، كما تم رفض السماح للبعض منهم دخول مراكز عمومية بحجة الحجاب (كمراكز لعبة الأوتاد Bowling Parc)[2].

وفي السياق ذاته، قام التجمع بدراسة إمبريقية في الفترة الممتدة من أكتوبر 2003 إلى أوت 2004 حول الاعتداءات الممارسة ضد المسلمين سواء تعلق الأمر بالمؤسسات أو الأفراد.

الجدول (33): حالات الاعتداءات الإسلامافوبية ضد المؤسسات والأشخاص في الفترة الممتدة من أكتوبر 2003 إلى أوت 2004.

	اعتداءات ضد المؤسسات	اعتداءات ضد الأشخاص	المجموع
أكتوبر 2003	3	4	7
نوفمبر 2003	3	10	13
ديسمبر 2003	3	9	12
جانفي 2004	7	11	18
فيفري 2004	4	18	22
مارس 2004	8	24	32
أفريل 2004	14	15	29
	5	7	12
	8	6	14

[1]- Rémy Leveau et Khadidja Mohsen-Finan, Op.cit., p. 65.

* Collectif Contre l'Islamophobie en France.

[2]- Ali H. Aslan et Emre Demir, "Dangereuse montée de l'intolérance", Courrier International, N° 848 (1 au 7 Février 2007), p. 34.

ماي 2004 جوان 2004 جويلية 2004 أوت 2004	5 4	9 5	14 9
المجموع	64	118	182

Source : ———— , Rapport d'étape du CCIF sur l'islamophobie en France 2003/2004, <http://islamophobie.net/communiques/CCIF_rapport_2003-2004.pdf>, (consulté: 27/08/2008).

فقد أحصى التقرير 182 حالة اعتداء من ضمنها 118 حالة ضد الأشخاص، أربعة في حالة خطيرة، و64 حالة ضد المؤسسات، إذ شملت 28 مسجدا تم إلحاق الضرر بهم و 11 مقبرة تم تخريبها.

لم تسلم المؤسسات الجمعوية ذات الطابع الثقافي والمدني من الاعتداءات الإسلامافوبية، وذلك عن طريق التهديد عبر كتابة عبارات نابية وعنصرية على جدرانها أو وضع العراقيل الإدارية للحيلولة دون تأسيسها. كما تم في الإطار ذاته، رفض تنظيم ثلاث محاضرات حول الإسلام وقضاياه بحجة الإخلال بالنظام العام[1].

أما على مستوى الاعتداءات ضد الأشخاص، فالملاحظ أن جل هذه الممارسات تتم من طرف الهيئات الرسمية على نحو البلديات، الدوائر المحلية وغيرها خاصة اتجاه النساء المحجبات، كما شهدت المدارس والجامعات حالات مماثلة[2].

المطلب الثاني: الممارسات الإسلامافوبية في بريطانيا.

لم ينأ المسلمون في بريطانيا عن الانعكاسات والتغييرات التي أثمرتها أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث أكدت العديد من التقارير عن ارتفاع معدل الاعتداءات ضد المسلمين، الذين وجدوا أنفسهم بين مطرقة الإجراءات الأمنية المشددة وسندان نظـــرة المجتمع غير المنصفة في

[1]- ———— , Rapport d'étape du CCIF sur l'islamophobie en France 2003/2004, <http://islamophobie.net/communiques/CCIF_rapport_2003-2004.pdf>, (consulté: 27/08/2008).
[2]- Ibid.

حقهم. فقد تبنت بريطانيا قانون مكافحة الإرهاب، الذي نتج عنه حظر بعض المنظمات الإسلامية الناشطة على أراضيها، مراقبة مستمرة للتعاملات المالية لبقية الأنظمة واتساع سلطات الأمن والشرطة[1].

أرجع المسلمون السبب المباشر لتردي وضعيتهم التي لم تكن بمستوى توقعاتهم من مجتمع يتبنى سياسة التنوع الثقافي والديني، إلى دور وسائل الإعلام التي ساهمت حسب رأيهم في إشعال نار الفتنة من خلال اللغة المستخدمة للدلالة على المسلمين على نحو الجماعات المتطرفة، الإرهاب الإسلامي والعنف.

بالإضافة إلى الحقل الإعلامي، يشهد المجال السياسي حالة مماثلة من الخوف من المسلمين والإسلام، فقد عبر النائب ديفيد بلانكيت (David Blunkett) عن حاجة بريطانيا لاختبار الولاء من قبل مواطنيها من الأصول المسلمة، حيث ذكر قائلا: « **هناك تجاوزا لاستخدام مبدأ التنوع الثقافي والنسبية الأخلاقية** »[2].

فقد خلقت هذه الأحداث حالة من الريبة والقلق اتجاه المسلمين في بريطانيا لم يعهدها من قبل، حيث أكد السكرتير العام للجنة المسلمين البريطانيين والإسلامافوبيا على تزايد حالات التوقيف والمراقبة من طرف أجهزة الشطة بحوالي 41٪ إلى جـــانب انتقادات متلفزة ضد المسلمين من قبل الأطياف اليمينية المتطرفة[3].

[1]- Tahar Abbas, Op.cit., p. 4.
[2]- Ibid., p. 12.
[3]-Dominique Casciani, Islamophobia pervades UK-report, <http://news.bbc.co.uk/2/Hi/uk_news/3768327.stm>, (consulted: 17/04/2008).

إضافة إلى ما سبق ذكره، ورد في تقرير صادر عن المرصد الأوروبي للمظاهر العنصرية ما يؤكد تصريحات العديد من الفاعلين المسلمين، حيث لوحظ[1]:

- تزايد معدلات الاعتداءات المادية المعنوية خاصة اتجاه الفتيات المحجبات.
- أعمال تخريب ضد مؤسسات إسلامية.
- تصريحات إسلامافوبية عبر مواقع الانترنت، الرسائل الالكترونية وعبر الهاتف.
- رسائل شتم وجهت لجمعيات إسلامية محلية ووطنية.
- اهتمام إعلامي مفرط لبعض الوجوه الإسلامية وإدراجها في خانة الجماعات المتطرفة.

[1]- Rémy Leveau et Khadidja Mohsen-Finan, Op.cit., p. 71.

خاتمة الفصل الثالث:

إن أهم ما يمكن استخلاصه من ملاحظات في ختام الفصل الثالث:

- بدأ اهتمام المسلمين في فرنسا وبريطانيا بالنشاط السياسي حديثا، كردة فعل على تطورات ومستجدات داخلية وخارجية.

- تطورت مشاركتهم الانتخابية والسياسية على مراحل، استهلت بالنشاط النقابي والجمعوي، وتتابعت بتشكيل الأحزاب السياسية وشغل مناصب قيادية على مستوى الأحزاب السياسية والحكومات الفرنسية والبريطانية.

- ضعف فعالية مشاركة المسلمين السياسية والانتخابية على نقيض المجموعات الدينية والإثنية الأخرى، حيث لم تتمكن في الكثير من المناسبات من تغيير اتجاهات بعض القرارات السياسية لصالحها أو تمرير مطالب تعكس خصوصية المسلمين الثقافية واحتياجاتهم العقدية.

الخـاتمـــــــــــة:

تشكل الدراسة التي بين أيدينا غيضا من فيض موضوع تشعبت جوانبه وتباينت منطلقاته، فمشاركة المواطن في الحياة السياسية المعاصرة تعد أداة محورية، لاستيعابها لأبعاد متعددة ومحاور مختلفة، فهي تشتمل على قضايا ذات بعد إجتماعي، إقتصادي، ديني، فكري وسياسي.

إن دواعي مشاركة المهاجر في الحياة السياسية للمجتمع المستضيف لا تختلف كثيرا عن تلك التي تقود المواطن الأصلي لانتهاج هذا السلوك، فهو يسعى بدرجة أولى إلى تحقيق مكاسب عامة أو خاصة، معنوية أو مادية، بهدف تغيير واقع معاش أو إحداث تحسين على أحد المستويات.

وفي المقابل من ذلك، تعد المنطلقات المساهمة في تحفيز مشاركة المهاجرين في الحياة السياسية أو الحد منها مماثلة لتلك التي تقود المواطن إلى الإهتمام بالسياسية أو العزوف عنها، على نحو طبيعة وخصوصية النظام السياسي القائم ودرجة وعيه بأهمية مشاركة المواطن، المستوى الإقتصادي والعلمي للمواطن، نسبة الفئة الشابة في التركيبة العمرية...إلخ.

يشكل المهاجرون المسلمون في المجتمعين الفرنسي والبريطاني أنموذجا مناسبا لطرح موضوع المشاركة السياسية للمهاجرين في المجتمعات الغربية، وذلك للخصوصية الثقافية والفكرية المميزة للفئتين؛ فكثيرا ما تؤدي القوانين والقرارات السياسية الصادرة إلى خلق نوع من التصادم بين ما هو مفترض سلوكه من قبل المسلمين وما يطمح إليه هؤلاء استجابة إلى مطلب ديني أو ثقافي.

تبلور اهتمام المسلمين ووعيهم السياسي على مراحل في كلتا الدولتين، فانتقال المسلم من وضعية العامل إلى مواطن دائم الإقامة وظهور ما يعرف بالمهاجرين المسلمين من الجيل الثاني والجيل الثالث، أدى إلى طرح قضايا كانت شبه مغيبة لدى الطرفين. ويعد النشاط النقابي والنشاط الجمعوي أول اهتمامات المسلمين في كلتا الدولتين، وذلك بحكم أن المصنع، المساجد والمدرسة، شكلت أول انشغالات المسلمين في المجتمعين الفرنسي والبريطاني.

انتقل عقب ذلك المسلمون إلى مرحلة أكثر أهمية، تجسدت في السعي إلى دخول غمار العمل السياسي من خلال حملات التوعية السياسية لتحفيز المسلمين على المشاركة الانتخابية والإدلاء بأصواتهم ونقل انشغالاتهم للمرشحين، إضافة إلى الترشح للانتخابات وتشكيل أحزاب سياسية تعكس من خلال توجهاتها خصوصية الثقافة الإسلامية.

برغم الجهود المبذولة من طرف المسلمين لتفعيل مشاركتهم السياسية في المجتمع الفرنسي والبريطاني وسعيهم إلى حث السلطات السياسية على تلبية مطالبهم المختلفة، لم يفلح هؤلاء في بلوغ مآربهم وتحقيق غاياتهم، وبقي دورهم هامشيا ومغيبا في الكثير من القضايا التي تهمهم، بل وجدوا أنفسهم في الكثير من الأحيان مجبرين على قبول القرارات والخضوع إلى أمر الواقع في قضايا تندرج أحيانا ضمن أولوياتهم على نحو قضية الرموز الدينية البارزة في فرنسا وأحقية الفتاة المسلمة المحجبة في مزاولة دراستها بشكل طبيعي.

تعد الأسباب التي تقود إلى نتيجة مماثلة كثيرة ومتعددة، يتعلق بعضها بمعطيات تخص المجتمعين والنظامين السياسيين الفرنسي والبريطاني، أما البعض الآخر فيرتبط أساسا بدرجة فاعلية المسلمين وآليات توظيفهم لنقاط قوتهم، كانت لتشكل فارقا مهما إن استحسن استغلالها بالشكل المناسب على نحو ما تقوم به مجموعات إثنية أخرى.

إن التباين الثقافي بين المسلمين والمجتمع الفرنسي والبريطاني واختلاف الأيديولوجية الفكرية بين الطرفين من خلال ما يعرف بالعلمانية، أدى في الكثير من الأحيان إلى خلق تصادم وحال دون توافق في الطموحات والقرارات وشعور لدى المسلم بانفصام عن المجتمع الذي يقيم فيه وبذلك عزوف عن كل ما له صلة بالمشاغل السياسية خاصة لدى الجيل الأول من المهاجرين.

بالإضافة إلى ذلك، تشكل بعض القوانين المتعلقة خاصة بالانتخابات عائقا حقيقيا أمام اندماج فعلي للمسلمين في الحياة السياسية بحكم سقوط حق الاقتراع عن الأشخاص غير المجنسين.

لا يشكل ضعف مشاركة المسلمين سياسيا استثناءا، بل يندرج ضمن السياق العام لضعف المشاركة السياسية للمواطنين الفرنسيين والبريطانيين أنفسهم، إذ تشير الإحصائيات إلى تراجع مستمر للمشاركة الانتخابية في كلتا الدولتين والغالبية العظمى من الدول الأوروبية، إذ يرى بعض الباحثين والمهتمين بالشأن السياسي أن الديمقراطيات التمثيلية الأوروبية في حال احتضار فعلي.

أما العوامل الذاتية، فتتعلق أساسا بالمستوى العلمي والإقتصادي للمسلمين في المجتمعين الفرنسي والبريطاني، إذ تشير الإحصائيات إلى كون المسلمين أكثر الفئات الإثنية تهميشا وأقلها حظا في شغل مناصب حساسة وذات تأثير وذلك بفعل تعاظم مظاهر العدائية ضد المسلمين وتنامي مظاهر الإسلامافوبيا خاصة في أعقاب أحداث 11 من سبتمبر 2001، حيث أضحى المواطن المسلم متهما ومشكوك في ولائه وأصبحت القوى السياسية والحكومات تتبنى سياسات إقصائية في حق المسلمين.

يلاحظ أيضا تشتت جهود المسلمين في كلتا الدولتين بفعل تأثير الإنتماء المذهبي أو الجغرافي وحالة من التشرذم في صفوف المسلمين الناجمة عن تباين الأهداف واختلاف الولاءات، ويمكن الإستدلال على ذلك بمجريات انتخاب عميد المجلس الأعلى الإسلامي في فرنسا.

إن أهم التوصيات التي يمكن استخلاصها في ختام الموضوع:

أولا: ضرورة اهتمام الباحثين في الحقل السياسي بموضوع المشاركة السياسية للمهاجرين من الأصول العربية والإسلامية خاصة في ظل الظروف الحالية وامتداد الحقل السياسي الوطني بالعالمي، حيث لم تعد القضايا كقضية فلسطين تشغل المواطن العربي في النطاق الضيق وإنما أضحت تشكل قضية دولية يمكن للرأي العام العربي المقيم في الأوساط الغربية أن يكون له تأثير في مجرياتها.

ثانيا: ضرورة توحيد الجهود بين مختلف الفئات المسلمة في كلتا الدولتين في سبيل تأثير أكبر، ففي الإتحاد قوة.

قـــائمة المحتويـــات:

الموضوع: الصفحـــة:

الإهداء

كلمة شكر وعرفان

مقدمـــــة.....(أ)

الفصل التمهيدي: المشاركة السياسية: مقدمة عامة.....(2)

I. تعريف المشاركة السياسية.....(4)
II. مستويات المشاركة السياسية.....(8)
III. أنماط المشاركة السياسية.....(11)
IV. معوقات المشاركة السياسية.....(20)

الفصل الأول: سياسات الهجرة في فرنسا وبريطانيا ومكانة المسلمين في الدولتين.....(24)

المبحث الأول: المسلمون في فرنسا وبريطانيا: معطيات عامة.....(25)

المطلب الأول: الخريطة السكانية والتركيبة الإثنية.....(25)

المطلب الثاني: الأوضاع الإقتصادية.....(35)

المطلب الثالث: التواجد الثقافي والمؤسسي.....(46)

المبحث الثاني: سياسات الهجرة في فرنسا وبريطانيا.....(57)

المطلب الأول: تطور سياسات الهجرة في فرنسا وبريطانيا.....(58)

المطلب الثاني: قوانين اكتساب الجنسية.....(67)

المبحث الثالث: علاقة الدولة بالدين.....(74)

المطلب الأول: المسلمون في الدولة العلمانية.....(74)

المطلب الثاني: التسامح الديني ومبدأ تعدد الثقافات في بريطانيا.....(81)

خاتمة الفصل الأول.....(88)

الفصل الثاني: الأطر السياسية والهياكل القانونية للمشاركة السياسية في فرنسا وبريطانيا.....(90)

المبحث الأول: النظام الإنتخابي في فرنسا وبريطانيا والحقوق الإنتخابية للمهاجرين.....(91)

المطلب الأول: النظام الإنتخابي الفرنسي.....(93)

المطلب الثاني: النظام الإنتخابي في بريطانيا.....(104)

المبحث الثاني: النظام الحزبي في فرنسا وبريطانيا وموقف الأحزاب السياسية من الهجرة.....(111)

المطلب الأول: النظام الحزبي التعددي في فرنسا.....(112)

المطلب الثاني: النظام الحزبي الثنائي في بريطانيا: استمرارية أم قطيعة.....(115)

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية وموقفها من الهجرة.....(119)

المبحث الثالث: سياسات الإندماج في فرنسا وبريطانيا.....(136)

المطلب الأول: النموذج الفرنسي والبريطاني للإندماج.....(137)

المطلب الثاني: معوقات الإندماج.....(145)

خاتمة الفصل الثاني.....(150)

الفصل الثالث: مشاركة المسلمين السياسية في فرنسا وبريطانيا وتحدياتها.....(152)

المبحث الأول: المشاركة السياسية للمسلمين في فرنسا.....(156)

المطلب الأول: بداية الوعي السياسي لدى المسلمين في فرنسا: نبذة تاريخية.....(157)

المطلب الثاني: المشاركة الإنتخابية للمسلمين في فرنسا ومواقفهم السياسية.....(160)

المطلب الثالث: التمثيل السياسي للمسلمين في فرنسا.....(166)

المبحث الثاني: مشاركة المسلمين السياسية في بريطانيا.....(169)

المطلب الأول: مشاركة المسلمين السياسية والإنتخابية في بريطانيا.....(170)

المطلب الثاني: التمثيل السياسي للمسلمين في بريطانيا.....(174)

المطلب الثالث: مطالب المسلمين في بريطانيا.....(176)

المبحث الثالث: معوقات مشاركة المسلمين السياسية في فرنسا وبريطانيا.....(178)

المطلب الأول: ظاهرة الإسلامافوبيا في فرنسا.....(180)

المطلب الثاني: الممارسات الإسلامافوبية في بريطانيا.....(182)

خاتمة الفصل الثالث.....(185)

الخاتمـــــة.....(186)

قائمة المحتويات.....(190)

قائمة الجداول والأشكال.....(193)

قائمة المختصرات.....(196)

قائمة المراجع.....(198)

I. قائمة الأشكال:

1. الشكل (1): تدرج المشاركة السياسية عند رش وألتوف.....ص.9.
2. الشكل (2): مخطط توضيحي للسلوك السياسي غير التقليدي.....ص.18.
3. الشكل (3): نسب المسلمين حسب المجموعات الإثنية.....ص.32.
4. الشكل (4): توزيع الديانات غير المسيحية في بريطانيا حسب الإحصاء العام لسنة 2001.....ص.33.
5. الشكل (5): معدل التوظيف حسب الديانة في بريطانيا (2004)٪.....ص.41.
6. الشكل (6): عدم النشاط الاقتصادي عند المرأة في بريطانيا حسب الديانة (2004).....ص.42.
7. الشكل (7): نسب الطلبة المتراوح أعمارهم ما بين 16–24 سنة حسب الإحصاء العام (2001).ص.54.
8. الشكل (8): طرق الاستجابة للتنوع الثقافي.....ص.84.
9. الشكل (9): التحول إلى النظام البرلماني.....ص.90.
10. الشكل (10): المشاركة الانتخابية في الاقتراع العام في بريطانيا (2001/1945).....ص.109.
11. الشكل (11): رسم توضيحي لحزب المحافظين.....ص.132.
12. الشكل (12): رسم توضيحي لحزب العمال.....ص.133.

II. قائمة الجداول:

1. الجدول (1): أبعاد وأشكال المشاركة السياسية الاعتيادية وفق أوضحه سيدني فيربا.....ص.15.
2. الجدول (2): تطور معدلات الهجرة بفرنسا.....ص.27.
3. الجدول (3): توزيع المسلمين في فرنسا حسب بلدانهم الأصلية وفقا لإحصائيات 1998.....ص.28.
4. الجدول (4): الوضعية الاقتصادية للمسلمين مقارنة ببقية السكان حسب إحصائيات المجالس الجهوية (2001/1998).....ص.35.
5. الجدول (5): النشاط الاقتصادي والانخراط الديني في فرنسا (2001/1998).....ص.36.
6. الجدول (6): ممارسة الشعائر الدينية لدى الفئات المسلمة النشيطة (2001/199).....ص.38.
7. الجدول (7): توزيع الإثنيات في بريطانيا حسب الوضع المهني (2001).....ص.43.

8. الجدول (8): المستوى الدراسي للمهاجرين المتراوح أعمارهم ما بين 30–49 سنة.....ص.48.
9. الجدول (9): مستوى التحصيل العلمي عند الشباب من أصول مهاجرة ف فترتين مختلفتين 1992 و1998.....ص.49.
10. الجدول (10): مراحل سياسات الهجرة في فرنسا وبريطانيا.....ص.66.
11. الجدول (11): معدلات التجنس في بريطانيا حسب الدول الأصلية والفترة الممتدة ما بين التعداد السكاني.....ص.70.
12. الجدول (12): توزيع التجنس في بريطانيا حسب البلدان في الفترة الممتدة من 1992 إلى 1997.....ص.73.
13. الجدول (13): التوزيع السياسي للفرنسيين في المحور اليسار/اليمين ٪.....ص.97.
14. الجدول (14): نتائج الدور الأول للانتخابات التشريعية ٪.....ص.98.
15. الجدول (15): المشاركة السياسية غير الاعتيادية (1999/1981) ٪.....ص.99.
16. الجدول (16): الامتناع عن التصويت في انتخابات (2001).....ص.101.
17. الجدول (17): المشاركة الانتخابية والامتناع عن التصويت في الانتخابات الأوروبية 1999 حسب الفئات العمرية.....ص.110.
18. الجدول (18): النظام الحزبي الفرنسي 1981/1946: التحولات على ضوء مرحلتين.....ص.113.
19. الجدول (19): النتائج الانتخابية في مجلس العموم في الفترة الممتدة من 1945 إلى 1987.....ص.119.
20. الجدول (20): النتائج الانتخابية للجبهة الوطنية (1999/1984).....ص.127.
21. الجدول (21): أهم القضايا المستأثرة على اهتمام الناخب عشية الدور الأول من الرئاسيات 2002.....ص.129.
22. الجدول (22): الخصائص السوسيولوجية لأعضاء حزبي المحافظين والعمال ٪.....ص.134.
23. الجدول (23): تطور مفهوم الاندماج في فرنسا من 1945 إلى 1997.....ص.139.
24. الجدول (24): تطور مفهوم الاندماج في بريطانيا.....ص.144.
25. الجدول (25): استعراض مدى أهمية معرفة المؤسسات السياسية للجمهورية الفرنسية.....ص.162.
26. الجدول (26): الموقف من مستقبل فرنسا.....ص.164.

27. الجدول (27): مدى الاهتمام بالمجال السياسي.....ص.164.
28. الجدول (28): الميول الحزبية (اليسار/ اليمين).....ص.165.
29. الجدول (29): الإحصاءات المتعلقة بالمشاركة الانتخابية للمجموعات الإثنية في فرنسا خلال 2004.....ص.165.
30. الجدول (30): المشاركة الانتخابية للمجموعات الدينية في بريطانيا في الانتخابات العامة لعام 2001.....ص.172.
31. الجدول (31): اتجاهات المسلمين السياسية والميول الانتخابية.....ص.173.
32. الجدول (32): أربعة معايير تحليلية لمطالب المهاجرين.....ص.177.
33. الجدول (33): حالات الاعتداءات الإسلامافوبية ضد المؤسسات والأشخاص في الفترة الممتدة من أكتوبر 2003 إلى أوت 2004.....ص.181.

قائمة المختصرات:

* O.C.D.E : Organisation de Coopération et de Développement économiques, منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

* IFOP : Institut Français d'Opinion Publique, المعهد الفرنسي للرأي العام.

* HCI : Haut Conseil à l'Intégration, المجلس الأعلى للاندماج.

* EUMAP : European Monitoring and advocacy program, البرنامج الأوروبي للمراقبة والدفاع.

* ZEP : Zone d'éducation Prioritaire, مناطق التعليم ذات الأولوية.

* CFCM : Conseil Français du Culte Musulman, المجلس الأعلى الإسلامي.

* CORIF : Conseil de Réflexion sur l'Islam de France, مجلس التفكير في الإسلام في فرنسا.

* UOIF : Union des Organisations islamiques de France, اتحاد الجمعيات الإسلامية.

* FNMF : La Fédération nationale des Musulmans de France, الفدرالية الوطنية للمسلمين في فرنسا.

* LEA : Local Islamic Foundation, السلطة التعليمية المحلية.

* IF : The Islamic Foundation, المؤسسة الإسلامية.

* MCB : The Muslim Council of Britain, مجلس مسلمي بريطانيا.

* ONI : Office national d'Immigration, المكتب الوطني للمهاجرين.

* ATMF : Association des Travailleurs Maghrébins en France, جمعية العمال المغاربة في فرنسا.

* ASTTU : Association de Solidarité avec les Travailleurs Turcs, جمعية التضامن مع العمال الأتراك.

* FTCR : Fédération des Tunisiens pour une Citoyenneté des deux rives, فدرالية التونسيين لأجل المواطنة بين الضفتين.

* CFML : Le Conseil français des Musulmans Laïques, المجلس الفرنسي للمسلمين العلمانيين.

* MMLF : Mouvement des maghrébins Laïques des France, حركة المسلمين العلمانيين الفرنسيين.

* CMD : Coordination des Musulmans Démocrates, تنسيقية المسلمين الديمقراطيين.

* RPR : Le Rassemblement pour la République, التجمع من أجل الجمهورية.

* RPF : Le Rassemblement pour la France, التجمع من أجل فرنسا.

* UDR : Union pour la Défense de la République, اتحاد الدفاع عن الجمهورية.

* UMP : Union pour un mouvement Populaire, اتحاد الحركة الشعبية.

* PS : Parti Socialiste, الحزب الاشتراكي.

* SFIO : Section Française de L'internationale Ouvrière, الحركة الفرنسية للنضال العمالي الدولي.

* FN : Front national, الجبهة الشعبية.

* Tories : Parti Conservateur Britannique, حزب المحافظين البريطاني.

* Labour : Parti Travailliste, حزب العمال.

* CSA : Institut de Sondage d'Opinion en France, معهد سبر الآراء ودراسة السوق.

* CEVIPOF : Centre de recherches Politiques de Sciences Po, مركز الأبحاث السياسية.

* PMF : Parti des Musulmans de France, حزب المسلمين في فرنسا.

* ICM : Independent Communications and Marketing, المؤسسة المستقلة للإعلام والتسويق.

* IPB : The Islamic Party of Britain, الحزب الإسلامي في بريطانيا.

* CCIF : Collectif contre l'Islamophobie en France, التجمع ضد الإسلامافوبيا في فرنسا.

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية:

أ الكتب:

1) أنجان غوبتا وآخرون، الجالية العربية في بريطانيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، (215 صفحة).

2) إبراهيم أبراش، علم الاجتمـــاع السيـــاسي (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 1998)، (311 صفحة).

3) إسماعيل علي سعد، علم الاجتماع السياسي: بين السياسية والاجتماع (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999)، (215 صفحة).

4) جابرييل ألموند وجي بنجهام باويل، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، تر. هشام عبد الله (عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، 1998)، (1043 صفحة).

5) جان بياركوت وجان بيار موني، من أجل علم اجتماع سياسي، تر.محمد هناد، ج.1 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1985)، (245 صفحة).

6) حافظ علوان حمادي الدليمي، النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 2001)، (309 صفحة).

7) رسل جيه. دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، تر. أحمد يعقوب المجدوبة ومحفوظ الجبوري (عمان: دار البشير، 1996)، (295 صفحة).

8) سعد إبراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984)، (436 صفحة).

9) الصديق محمد الشيباني، أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة " دراسة تحليلية " (طرابلس: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ط.2، 1990)، (288 صفحة).

10) عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995)، (249 صفحة).

11) عبد الهادي بوطالب، النظم السياسية العالمية المعاصرة: نماذج مختارة من العالم الرأسمالي، العالم الاشتراكي، العالم الثالث (الدار البيضاء: دار الكتاب، 1981)، (454 صفحة).

12) عبد الهادي الجوهري، أصول علم الاجتماع السياسي (مصر: دار المعرفة الجامعية، 1998)، (344 صفحة).

13) فايز أبو هنطش، سوسيولوجيا الدولة وآليات العمل السياسي (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 1998)، (361 صفحة).

14) نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1983)، (509 صفحة).

ب القواميس والمعاجم:

15) المنجد الإعدادي (بيروت: دار المشرق، ط.3، 1980)، (658 صفحة).

16) المعجم الوسيط (مصر: مكتبة الشروق الدولية، ط.4، 2004)، (1097 صفحة).

ت الدوريات:

17) أحمد بوذراع، " أبعاد المشاركة الديمقراطية: رؤية تحليلية "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية لجامعة باتنة، ع.3 (1995)، ص ص. (121 – 130).

18) ثامر كامل محمد، " إشكاليتا الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي "، المستقبل العربي، ع.251 (2000)، ص ص. (110 – 125).

19) جواكين آرانجو، " تفسير الهجرة: المداخل المفاهيمية والنظرية "، تر. درية الكرار، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، ع.165(2000)، ص ص. (51 – 69).

20) رئيس حسين، " الهجرة من المغرب العربي إلى فرنسا: ماضيها وحاضرها "، المستقبل العربي، ع.85(1986)، ص ص. (78 – 85).

21) علاء الحمارنة، " تقرير اتحاد هلسنكي العالمي: المسلمون في أوروبا- خريطة التمييز "، دراسات إستراتيجية، ع. 1 (جانفي 2006)، ص ص. (93 – 96).

22) هاينر بيلافيلد، "المسلمون في دولة القانون العلمانية: حول حق المسلمين في المشاركة في تشكيل المجتمع"، المستقبل العربي، ع. 273 (2001)، ص ص. (74 – 78).

23) هدى جمال عبد الناصر، "صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات"، السياسة الدولية، ع. 118 (أكتوبر 1994)، ص ص. (8 – 23).

ثـ مراجع أخرى:

24) ـــــــــــ، ديفيد بيدكوك (الحزب الإسلامي البريطاني): الإسلام أفضل خيار لكل الناس، < http://arabi.bayynat.org.lb/mouslimmijhar/bekok.htm >، (تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2008/10/13).

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

A. Livres :

25) Abderrahim Lamchichi, Islam et musulmans de France: pluralisme, laïcité et citoyenneté (Paris : L'Harmattan, 1999), (231 pages).
26) Alain Gresh et al., 1905-2005: les enjeux de la laïcité (Paris: L'Harmattan, 2005), (114 pages).
27) Bernard Demi et Patrick Leconte, Sociologie du politique, tome 2 (Grenoble: Presses Universitaires de Grenoble, 1999), (160 pages).
28) Bertrand Pauvert, Droit constitutionnel (France: Studyrama, 2004), (493 pages).
29) Blandine Kriegel, Analyse comparative de différents modèles d'intégration en Europe (France: La Documentation Française, 2006), (169 pages).
30) Bruno Etienne, L'Islam en France (Paris: Editions du CNRS, 1988), (364 pages).
31) Catherine de Wenden, Citoyenneté, nationalité et immigration (Paris: Arcantère Editions, 1987), (223 pages).
32) Catherine Withol de Wenden, L'Europe des migrations (Paris: La Documentation Française, 2001), (87 pages).
33) Chems-Eddine Hafiz et Gilles Devers, Droit et religion musulmane (Paris: Editions Dalloz, 2005), (320 pages).
34) Christine Perregaux et al., Intégration et migrations: regards pluridisciplinaires (Paris: L'Harmattan, 2001), (335 pages).
35) Christophe Bertossi, Les frontières de la citoyenneté en Europe: nationalité, résidence, appartenance (France: L'Harmattan, 2001), (300 pages).
36) Didier Lassale, Les minorités ethniques en Grande-Bretagne (Paris: Ellipses, 1998), (160 pages).
37) Dominique Schnapper, Qu'est-ce que l'intégration? (France: éditions Gallimard, 2007), (240 pages).

38) Ehsan Masood, British Muslims: media guide (London: British Council, 2006), (73 pages).
39) François Borella, Les partis politiques dans la France d'aujourd'hui (Paris: Editions du Seuil, 5ème éd., 1990), (248 pages).
40) Han Entzinger et al., La participation politique et sociale des immigré à travers des mécanismes des consultations (Strasbourg: Editions de conseil de l'Europe, 1999), (205 pages).
41) Humayun Ansari, The infidel within: Muslims in Britain since 1800 (London: Hurst and Company, 2000), (438 pages).
42) Jacqueline Costa-Lascaux, L'intégration à la française: une philosophie, des lois. In: Philippe Devinette, Immigration et intégration: l'état des savoirs (Paris: éditions La Découverte, 1999), (442 pages).
43) Jacques Blanc et al., Grands régimes politiques étrangers (France: Editions Sirey, 1988), (246 pages).
44) Jacques Lagroye, Sociologie politique (France: Presses de la fondation nationale des sciences politiques et Dalloz, 2ème éd., 1993), (485 pages).
45) Jacques Voisard et Christiane Ducastelle, la question immigrée dans la France d'aujourd'hui (France: Calmann-Lévy, 1988), (151 pages).
46) Jean Baudouin, Introduction à la science politique (Paris: Editions Dalloz, 1992), (135 pages).
47) Jocelyne Cesari, Être Musulman en France: associations, militants et mosquées (Paris: Editions Karthala et IREMAM, 1994), (367 pages).
48) Laurent Delfosse et André-Paul Frognier, Les systèmes électoraux: permanences et innovations (Paris: L'Harmattan, 2004), (364 pages).
49) Lionel Arnaud, Les minorités ethniques dans l'union Européenne: politiques, mobilisations, identités (Paris: Editions La Découverte, 2005), (254 pages).
50) Lucienne Germain et Didier Lassalle, Les politiques de l'immigration en France et Royaume-Uni: perspectives historiques et contemporaines (Paris: L'Harmattan, 2006), (215 pages).
51) Marie-Claude Blanc-Chaléard, Histoire de l'immigration (Paris: La Découverte, 2001), (121 pages).
52) Maurice Blanc et al., Immigrés en Europe: le défi citoyen (Paris: L'Harmattan, 1996), (175 pages).
53) Maurice Duverger, Les partis politiques (Paris: Armand Colin, 2ème éd., 1954), (476 pages).
54) Milena Doytcheva, Le multiculturalisme (paris: La Découverte, 2005), (123 pages).
55) Mohand Khellil, L'intégration des Maghrébins en France (Paris: Presses universitaires de France, 1991), (182 pages).
56) Nonna Mayer et Pascal Perrineau, Les comportements politiques (Paris: Armand Colin, 1997), (160 pages).
57) Paul D. Webb, The modern British party system (London: Sage, 2000), (312 pages).
58) Philippe Braud, Sociologie politique (Alger: Casbah Editions, 2004), (680 pages).
59) Philipe Lauvaux, Les grandes Démocraties contemporaines (Paris: Presses Universitaires, 3ème éd., 2004), (1060 pages).
60) Pierre Avril, Essais sur les partis politiques (Paris: Editions Payot, 1990), (226 pages).

61) Rémy Leveau et Khadija Mohsen-Finan, Musulmans de France et d'Europe (Paris: CNRS Editions, 2005), (187 pages).
62) Shireen T. Hunter, Islam, Europe's second religion: the new social, cultural and political landscap (London: Green Publishing group, 2002), (294 pages).
63) Tahir Abbas, Muslim Britain communities under pressure (London: Zed Books, 2005), (270 pages).
64) Véronique Baudet et al., Le guide de la nationalité Française (Paris: Editions La Découverte et Syros, 2000), (204 pages).
65) W. Shadid and P. S van Koningsveld, Intercultural relations and religions authorities (Belgium: Peeters, 2002), (242 pages).
66) W. Shadid and P. Van Koningsveld, Political participation and identities of Muslims in non-Muslim states (Britain: Peeters Publishers, 1996), (239 pages).

B. Dictionnaires et Encyclopédies :

67) Danielle Nakache, Dictionnaire de politique: le présent en question (Paris: Librairie Larousse, 1979), (351 pages).

C. Périodiques :

68) Albert Basteneir, " Immigration et nouveau peuplement Européen ", La Revue Nouvelle, N°3 (Mars 2005), pp. 6 - 12.
69) Ali H. Aslan et Emre Demir, "Dangereuse montée de l'intolérance", Courrier International, N° 848 (1 au 7 Février 2007), p. 34.
70) Amel Boubekeur, " L'Islam est-il soluble dans le mecca cola ? Marché de la culture islamique et nouveaux supports de religiosité en occident ", Maghreb/Machrek, N°183, pp. 45 - 66.
71) Antoine Sfeir et Julie Coste, "Le conseil Français de culte Musulman à l'épreuve du temps", Homme et immigration, N°1259 (Janvier/Février 2006), pp. 46 - 54.
72) Catherine Withol de Wenden, "Ouverture et fermeture de la France aux étrangers: un siècle d'évolution", Vingtième siècle. Revue d'histoire, N°73 (Janvier-Mars 2002), pp. 27 – 38.
73) Catherine Withol de Wenden, "L'immigration, objet du débat politique", Confluences méditerranée, N°14 (Printemps 1995), pp. 63 - 79.
74) Claude Dargent, "Les Musulmans déclarés en France: affirmation religieuse, subordination sociale et progressisme politique", Les cahiers Cevipof, N°39 (Février 2003), pp. 1 - 43.
75) Didier Lassalle, "Citoyenneté et naturalisation au Royaume-Uni (1986-1997)", Population, Vol.54, N°4-5 (1999), pp.791 - 800.
76) Dominique Schnapper, "La nation, les droits de la nationalité et l'Europe", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.5, N°1 (1989), pp. 21 - 31.

77) Eleonore Kofman, "Citizenship, migration and the rearsertion of national identity", Citizenship studies, Vol.9, N˚5 (2005), pp. 453 - 467.

78) Florence Haegel, "Faire l'union: la refondation des partis de droite après les élections de 2002", Revue Française de science politique, Vol. 52, N˚ 5-6, (Octobre-Novembre 2002), pp. 561 - 576.
79) Franck Fregosi, "Les Musulmans laïques en France: une mouvance plurielle et paradoxale", Maghreb-Machrek, N˚183 (Printemps 2005), pp. 33 - 44.
80) François Héran, "Les intermittences du vote: un bilan de la participation de 1995 à 1997", Insee Premiere, N˚546 (Septembre 1997), pp. 351 - 367.
81) Françoise Lorcerie, "Scolarisation des enfants d'immigrés : états des lieux et état des questions en France", Confluences méditerranée, N˚14 (Printemps 1995), pp. 27 - 66.
82) Gilles Ivaldi, "Les formations d'extrême droite: front national et mouvement national république", Notes et études documentaires, N˚5131 (Avril 2001), pp. 15 – 37.
83) H.A.Hellyer, "Muslims and multiculturalism in the European union", Journal of Muslims Minority Affairs, Vol.26, N˚3 (December 2006), pp. 329 - 367.

84) Henri Peña-Ruiz, "Laïcité et égalité, leviers de l'émancipation", Le Monde Diplomatique (Février 2004), p. 9.
85) Hugues Portelli, "L'intégration du parti socialiste à la cinquième république", Revue Française de Science Politique, Vol. 34, N˚ 4 (1984), pp. 816 - 827.
86) Hugues Portelli, "Le parti socialiste: une position dominante", Notes et études documentaires, N˚ 5131 (Avril 2001), pp. 85 - 104.
87) Jacqueline Costa-Lascoux, "Continuité ou rupture dans la politique française de l'immigration: les lois de 1993", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.9, N˚3 (1993), pp. 233 - 261.
88) Jacques Derville, "Le RPR ou la banalisation d'un parti de droite", Notes et études documentaires, N˚ 5131 (Avril 2001), pp. 39 - 59.
89) Jacques Gerstlé, "L'informatique et la sensibilité des électeurs à la conjoncture", Revue Française de Science Politique, Vol.46, N˚5 (1996), pp. 731 - 752.
90) James A.Clarke et al., "Flux et régimes des migrations internationales au Royaume-Uni", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.15, N˚1 (1999), pp. 145 - 166.
91) James H.Hollifield, "Migrants ou citoyens: la politique de l'immigration en France et aux États-Unis", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.6, N˚1 (1990), pp. 159 - 177.
92) Jean-Marie Wohrling, "Réflexion sur le principe de neutralité de l'état en matière religieuse et sa mise en œuvre en droit Français", Archives des sciences sociales des religions, N˚101 (Janvier-mars 1998), pp. 31 - 52.
93) Jhon Rex, "Ethnic mobilisation in Britain", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.10, N˚1 (1994), pp. 2 - 30.
94) Jocelyne Cesari, "Citoyenneté et acte de vote des individus issus de l'immigration maghrébine: des stratégies politiques plurielles et contradictoires", Politix, N˚ 22 (1993), pp. 93 - 103.

95) Jocelyne Cesari, "De l'immigré au minoritaire: les maghrébins de France", Revue Européenne des migrations internationales, Vol. 10, N° 1 (1994), pp. 109 - 124.

96) Leighton Mcdonald, "Regrouping in defence of minority rights: Kymlicka 's multicultural citizenship", Osgoode Hall Law Journal, Vol. 34, N°2 (1996), pp. 291 - 319.

97) Loïc Blondiaux, "Mort et résurrection de l'électeur rationnel: les métamorphoses d'une problématique incertaine", revue Française de Science Politique, Vol.46, N°5 (1996), pp. 753 - 791.

98) Louis Maurin, "Les Français délaissent-ils la politique", Alternatives économiques, Hors-série N°52 (2ème trim. 2002), pp. 36 - 37.

99) Marc Morjé Howard, "Comparative citizenship: an agenda for cross-national research", Comparative Citizenship, Vol.4, N° 3 (September 2006), pp. 443 - 455.

100) Marine Quideau, "Le pluralisme religieux", Questions Internationales, N°20 (Juillet-Août 2006), pp. 43 - 50.

101) Mark Gray and Miki Caul, "Declining voter turnout in advanced industrial Democracies, 1950 to 1997: the effects of decling group mobilization", Comparative Political studies, Vol.33, N9 (2000), pp. 1091 - 1122.

102) Maurice Barbier, "Pour une définition de la laïcité Française", Le Débat, N°134, (Mars-Avril 2005), pp. 158 – 174.

103) Moustapha Diop et Riva Kastoryano, "Le mouvement associatif islamique en Ile-de-France", Revue européenne des migrations internationales, Vol.7, N°3 (1991), pp. 91 - 116.

104) Myriam Laabidi, " Mon pays, n'as-tu pas honte ? ", Courrier International, N°814 (Du 8 au 14 Juin 2005), p. 15.

105) Nicolas Weil, "L'affaire du foulard : une décennie de débats entre intellectuels", Le Monde dossiers et documents, N°348 (Décembre 2005), p. 6.

106) Nicoletta Mosconi, "Tolerance and the multicultural society", The Federalist: a political review, N°3 (1996), pp. 192 - 207.

107) Nonna Mayer, "Les hauts et les bas du vote le Pen", Revue Française de science politique, Vol. 52, N° 5 (2002), pp. 505 - 520.

108) Pascal Perrineau, Les évolutions de la V° république: l'affaiblissement de l'antagonisme gauche/droite, Cahiers Français, N°300 (Janvier/Février 2001), pp. 48 - 54.

109) Patrick Dunleavy and helen Marhetts, "From majoritarian to pluralist Democracy? Electoral reform in Britain since 1997", Journal of Theoritical Politics, N°13 (2001, pp. 295 - 319.

110) Pierre Bréchon, "Le gaullism, du RPF au RPR et à l'UMP", Notes et études documentaires, N° 5182-82, pp. 83 - 111.

111) Pierre Bréchon, "Les partis dans le système politique: spécificités Françaises", Notes et études documentaires, N° 5131 (Avril 2001), pp. 9 - 14.

112) Pierre Bréchon, "Politique: comment les Français manifestent", Alternative économique, N°226 (Juin 2004), pp. 66 - 68.

113) Pierre Merle, "Démonstration ou accroissement des inégalités scolaires ? L'exemple de l'évolution de la durée des études en France (1988-1998)", Population, Vol.57, N˚4.5 (2002), pp. 633 - 659.

114) Rasselt Dalton and Alix Van Sickle, "The resource, structural and cultural bases of protest", Center for the study of Democracy, N˚5 (2005), pp. 2 - 22.

115) René Mouriaux et Catherine Withol de Wenden, "Syndicalisme Français et Islam", Revue Française de science politique, Vol. 37, N˚ 6 (1987), pp. 794 - 819.

116) Rémy Leveau, "Eléments de réflexion sur l'Islam en Europe", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.10, N˚1 (1994), pp. 157 - 168.

117) Roxane Silberman et Irène Fournier, "Jeunes issus de l'immigration : une pénalité à l'embauche qui perdure…", Bref, N˚226 (Janvier 2006), pp. 1 - 4.

118) Sophie Body-Gendrot, "Entrée interdite: la législation sur l'immigration en France, en Royaume-Uni et aux États-Unis", Revue Française de science politique, Vol.39, N˚1 (1989), pp. 50 - 74.

119) Tariq Modood, Disaffected Muslims will make their votes count, Financial Times (April 28 2005), p. 25.

120) Tariq Ramadan, "Who speaks for Europe's Muslims?", Le Monde diplomatique (Juin 2000), p. 12.

121) Vincent Geisser, "L'implication des élus Français d'origine Maghrébine dans la gestion politique des affaires islamiques", Civilisations, Vol. 48, N˚ 1- 2 (2001), pp. 145 - 151.

122) Vincent Geisser, "la mise en Scène républicaine de l'ethnicité maghrébine: discours d'état, discours d'acteurs?", Ville école Intégration Enjeux, N˚ 121 (Juin 2000), pp. 39 - 52.

123) Vincent Tiberj, "Compétence et repérage politiques en France et aux États-Unis: une contribution au modèle de l'électeur raisonnant", Revue Française de Science Politique, Vol.54, N˚2 (2004), pp. 261 - 287.

124) Virginie Guiraudon, "Jeux d'ombre et de lumière: les politiques envers les étrangers en Europe", Revue française de science politique, Vol. 49, N˚ 6 (1999), pp. 755 - 782.

125) William Claggett and Philip Pollock, "The modes of participation revisited: 1980-2004", Political Research Quartely, Vol.59, N˚4 (2006), pp. 593 - 600.

126) Xavier Bougarel et Philippe Diallo, " Les travailleurs musulmans à Renault-Billancourt : le repli ", Revue Européenne des migrations internationales, Vol.7, N˚ 3 (1991), pp. 77 - 90.

D. Les rapports et les travaux de recherches :

127) Beate Winker, les musulmans au sein de l'union Européenne : discrimination et islamophobie (Autriche: rapport présenté à l'Observatoire Européen des phénomènes racistes et xénophobes, 2006), (113 pages).

128) Christophe Bertossi, Les modèles d'intégration en France et en Grande-Bretagne (Londres: document présenté dans ESRC centre on migration, 2007), (57 pages).

129) Christophe Broquet et Alain Lancelot, Rapport sur systèmes électoraux: tableau de l'offre et critères de choix (Venise: rapport réalisé pour la commission Européenne pour la démocratie par le droit, 2003), (46 pages).

130) Colin Rallings and Micheal Thracher, Turnout and abstention at multi-level elections in Great Britain (Plymouth: workingpaper presented at the fifth framework research program, 2003), (9 pages).

131) Cohin Rallings and Michael Thrasher, Ignorance, indiffrence and electoral apathy: multi-level electoral participation in Great Britain (Belgium: paper prepared for the conference on European public opinion, 2003), (31 pages).

132) Eren tatari, Theories of state accomodation of Muslim religious practices in western Europe (Chicago: paper prepared for national annual conference of the Midwest political science association, 2006), (25 pages).

133) Harald Waldrauch, electoral rights for foreign nationals: a comparative overview of regulations in 36 countries (Sydney: paper presented to the challenge of immigration and integration in the European union and Australia conference, 2003), (32 pages).

134) Héléne Garner-Moyer, Discrimination et emploi: Revue de la littérature (France: une étude réalisée pour le compte de la DARES, 2003), (124 pages).

135) Humayun Ansari, Muslims in Britain (Britain: report prepared for minority rights group international, 2002), (43 pages).

136) Jhon C.Country, Les systèmes électoraux à scrutin majoritaire: un examen (Canada: rapport présenté au comité consultatif des partis politiques enregistrés, 1999), (9 pages).

137) Karen Bird, Different gains: explaining patterns of ethnic representation in the political systems of France, Denmark and Canada (Italy: paper presented at the multicultural futures conference, 2004), (44 pages).

138) Konrad Pedziwiatr, Mapping out British Muslims organisations (Leuven: paper presented at the Centrum Voor cultursociologie, 2004), (30 pages).

139) Maria O'beine, Religion in England and Wales: finding from 2001 Home Office citizenship survery (London: Report prepared for Home office research, development and statistics directorate, 2004), (92 pages).

140) Martin A. Shain, Immigrant integration policy in France and Britain: evaluating convergence and success (Boston: paper presented at the annual meetings of the American political science association, 2008), (44 pages).

141) Martin A. Schain, Multiculturalism and its discontents: success and failure in France and the United-States (Colorado: paper presented at the conference on multiculturalism, 2007), (41 pages).

142) Paul Statham, Political conflicts about cultural diversity? The Muslim challenge to race relations in Britain (Atlanta: paper presented at the annual meeting of the American sociological association, 2003), (25 pages).

143) Rahsaan Maxwell, Integrated yet alienated: Ethnic minority political participation in Britain and France (Paris: paper prepared for POLIS conference, 2005), (23 pages).

144) Rinux Pennix, Integration of migrants: economic, social, cultural and political dimensions (Geneve: background paper for UNECE, 2004), (15 pages).

145) Sarah Spencer, Recent changes and future prospects in UK migration policy (London: Paper presented at the Ladenburger discourse on migration, 2002), (11 pages).

146) Serena Hussein, Muslims and the 2001 Census (Birmingham: Paper presented at the Muslims in Britain network, 2004), (18 pages).

147) Tahir Abbas, Recent developments to British multiculturalism: ideology, philosophy and politics with special refrence to british Muslims (Belgium: paper presented on the international conference, 2005), (19 pages).

148) Tufyal Choudhury and al., Muslims in the UK: policies for engaged citizens (Budapest: report of EU Monitoring and Advocacy program, 2005), (253 pages).

149) Valérie Amiraux and Nardissa Leghmizi, The situation of Muslims in France. In: Nicolae Gheorghe and al., Monitoring minority EU member states (Budapest: report of EU monitoring and advocacy program, 2002), (72 pages).

150) Zamila Bunglawala, Aspirations and reality: British Muslims and the labour market (Budapest: Report of EU monitoring and advocacy program, 2004), (57 pages).

E. Mémoires et thèses (Non publié) :

151) Hervé Andrés, Le droit de vote des étrangers, mémoire de recherche (Paris: Université Paris VII Denis Diderot, 2000), (85 pages).

152) Liza Bergström, Political participation: A qualitative study of citizens in Hong Kong, thesis in Political Science (Karlstads Universitet, 2006), (50 pages).

153) Natálie Abrahámová, Immigration policy in Britain since 1962, Master's thesis in English and literature (Masaryk University, 2007), (76 pages).

154) Sumanya Dechkumhang, L'immigration en France: les politiques d'immigration et d'intégration des années 1980 à nos jours, mémoire en langue et culture Française (Université d'Utrecht, 2007), (106 pages).

F. Documents électroniques :

155) Alberto Bisin et al, The specific pattern of muslim immigrants' integration in the UK, <http://www.voxen.org/index.php?a=mode/556>, (consulted: 13/02/2008).

156) Anne Muxel, Le panel électoral Français 2007, <http://www.cevipof.msh-paris.fr/PEF/2007/VI/rapports/mobilisation electorale-AM.pdf>, (consulté: 30/04/2008).

157) Annika Hinge, World colldings? Multiculturalism in theory and practice, <http://www.edg-gde.ca/8-BWinzepaper.pdf>, (consulted: 13/02/2008).

158) Chadran Kukhatas, Theoretical foundations of multiculturalism, <http://economics.gmu.edu/pboeltke/workshop/fall04/theoritical_foundations.pdf>, (consulted: 12/02/2008).

159) David Cutts, Voter turnout in British south Asian communities at the 2001 general election, <http://www.ccsr.ac.uk/publications/working/2006-02.pdf>, (consulted: 16/09/2008).

160) Denis Fougère et Mina Safi, L'acquisition de la nationalité française: Quels effets sur l'accès à l'emploi des immigrés?, <http://www.insee.fr/Fr/FFc/docs_FFc/hcfps05d3.pdf>, (consulté: 23/01/2008).

161) Denise Helly, Pourquoi créer une instance unitaire musulmane en Belgique, Espagne et France ?, <http://im.metropolis.net/research-policy/research-content/Bilas_02_05/Helly_instance_musulmane_2005.pdf>, (consulté: 27/04/2007).

162) Dominique Casciani, Islamophobia pervades UK-report, <http://news.bbc.co.uk/2/Hi/uk_news/3768327.stm>, (consulted: 17/04/2008).

163) F. Bouaziz et al., Intégration, les points noirs du modèle Français, <http://www.nouveleconomiste.fr/1358/1358-Une-PARTI.html>, (consulté: 11/07/2007).

164) Ioannis Kolovos and Phil Harris, Voter apathy in British elections: causes and remedies, <http://eprints.otago.ac.nz/30/1/voter_turnout.pdf>, (consulted: 25/09/2007).

165) Jean benoît Pilet, Régimes politiques, <http: www.canduilb.be/forum/index>, (consulté: 29/03/2007).

166) Moussa Khedimellah, L'Islam industriel, musulmans et musulmanes dans l'industrie automobile, <http: www.sezamemag.net/l-islam-industriel-musulmans-et-musulamnes-dans-l-industrie-automobile-a709.html>, (consulté : 23/05/2007).

167) Nadia Hachime, Gender and discrimination: Muslim woman living in Europe, <http://aei.pitt.edu/745/01/ICHashmi.pdf>, (consulted: 22/07/2007).

168) Patrick Hennessy and Helissa Kite, Poll reveals 40 pc of Muslims want sharia law in UK, <http://www.telegraph.co.UK/news/uknews/1510866/poll-revaels-40pc-ofmuslims-want-sharia-law-in-uk.html>, (consulted: 15/07/2007).

169) Paul Statham and Rund Koopmans, Problems of cohesion? Multiculturalism and migrants' claims-making for group demands in Britain and the Netherlands, <http://www.eurpolcom.eu/exhibits/paper_7.pdf>, (consulted: 26/06/2008).

170) Philip Jones and Peter Dawson, Voter apathy and rational ignorance: perspectives of the UK 2001 general electoral, <http://www.bath.ac.UK/cpe/workingpapers/APAthy3a.pdf>, (consulted: 13/02/2008).

171) Pierre Bréchon, La participation citoyenne, <http://www.recherche-innovation.equipement.gouv.Fr/IMG/pdf/participation-citoyenne-de0b32b9.pdf>, (consulté: 21/02/2008).

172) Shaykh Michael Mumisa, Muslims in Britain and the elections: what does the Shari'a says?, <http://www.mcb.org.uk/Library/Mumisa_muslims_elections.pdf>, (Consulted: 10/11/2008).

173) Steve Doughty, Sharia law should be used in Britain, says UK's top judge, <http://www.dailymail.co.UK/news/article-1031611/sharia-law-SHOULD-used-Britain-says-UKs-judge.html>, (consulted: 20/07/2008).

174) Tristan Waleckx, Naissance médiatique de l'intellectuel Musulman en France (1989- 2005), <http://www.memoireonline.com/12/05/63/m_naissance-intellectuel-musulman-medias-francais11.html>, (consulté: 13/07/2008).

175) ———————, Aliens acts 1905 and 1919, <http: www.20thcenturylondon.org.UK/server.php? Show=coninformationrecord.35>, (consulted: 07/09/2007).

176) ———, Disaster for Muslim candidates, only four elected, <http://www.muslimnews.co.uk/index/press.php?pr=202>, (consulted: 03/11/2008).

177) ————, Electoral participation of south Asian communities in England and Wales, <http://www.jrf.org.uksites/files/jrf/1964-voting-south-asian.pdf>, (consulted: 23/09/2008).

178) ————, Immigration, <http://www.conservatives.com/policy/Where_we-stand/Immigration.aspx>, (consulted: 13/04/2008).

179) ————, L'Islam dans la république, <http://lesrapports.ladocumentationfrancaise.fr/BRP/014000017/0000.pdf>, (consulté: 13/04/2007).

180) ————, Islam et identité nationale en France, <http://www.sesamemap.net/Islam-et-identite-nationale-en-France_a\\60.html>, (consulté: 11/03/2008).

181) ———————, Islam in the UK (1500s-Present), <http://www.bbc.co.uk/religion/religions/history/uk_print.html> (consulted 23 :/05/2007).

182) ————, Islamophobia: a définition, <http://www.islamophobia-watch.com/islamophobia-a-definition>, (cosulted: 12/07/2008).

183) ———————, The Islamic foudation: contributing to a better tomorrow, <http://www.islamic-foundation.org.uk/foundation٪20intro.pdf>, (consulted: 20/05/2007).

184) ———————, The Islamic sharia council, <http://www.islamic-sharia.org/index2.php?option=com_content>, (consulted: 10/02/2008).

185) ————, Labour 's policies on asylum and immigration, <http://www.labour.org.Uk/asylum_and_immigration>, (consulted: 13/04/2008).

186) ———————, Muslims in the EU: Cities report, <http://www.eumap.org/Topics/minority/reports/eumuslims /background_reports>, (consulted: 3/02/2008).

187) ———, Muslim Poll- July 2005, < http://image.guardian.co.uk/sys-files/Politics/documents/2005/07/26/Muslim-Poll.pdf>, (consulted: 18/09/2008).

188) ———————, The needs of Muslim children can be met only through Muslim schools, <http://www.guardian.co.UK/society/2002/may/22/publicvoices1>, (consulted: 13/04/2007).

189) ————, Nos ambitions pour la France, <http://p-m-f.org/crbst_33.html>, (consulté: 13/12/2008).

190) ————, Une nouvelle politique de l'immigration, <http://quibla.net/protocoles/boutih.htm>, (consulté: 20/03/2007).

191) ————, Parti des Musulmans de France, <http://fr.wikipedia.org/wiki/parti_des_musulmans_de_france>, (consulté: 01/07/2008).

192) ———, The policies, <http://www.islamparty.com/policies/the policies.htm>, (consulted: 10/11/2008).

193) ————, Rapport d'étape du CCIF sur l'islamophobie en France 2003/2004, <http://islamophobie.net/communiques/CCIF_rapport_2003-2004.pdf>, (consulté: 27/08/2008).

194) ———,Religions populations, <http://www.statistics.gov.uk/cci.nugget.asp?id=954>, (consulted 11/07/2007).

195) ———— , Selon un sondage, plus de la moitié des Musulmans Français préfèrent le PS, <http://www.mediaterranee.com/France/Politique/Selon-un-sondage-plus-de-la-moitie-des-musulmans-francais-le-PS.html>, (consulté: 20/10/2008).

196) ———— , Sharia law in UK is ' unavaidable, <http://news.bbc.co.UK/1/hi/uk/7232661.stm>, (consulted: 07/04/2008).

197) ———— , Shocking racism in jobs market, <http://news.bbc.co.uk/1/hi/business/3885213.stm>, (consulted: 13/03/2007).

198) ————, The situation of Muslims in France, <http://www.eumap.org/reports/2002/eu/international/sections/france/2002_m_france.pdf> , (consulted: 23/06/2008).

199) ————, UMP: contrat de législature 2007-2012, <http:// viphttp.yacast.net/ump/projet-ump2007.pdf>, (consulté: 13/02/2008).

200) ————, Voting system, <http://news.bbc.co.UK/vote2001/hi/english/Voting_system/default.stm>, (consulted: 17/06/2007).